

المنية والأمل

تأليف

القاضي عبد الجبار الهمذاني

(٤١٥ هـ)

جمعه

أحمد بن يحيى المرتضى

قدم له وحققه وعلق عليه

الدكتور عصام الدين محمد علي

١٩٨٥

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية

السلام[1] ، فقد ظهرت تخطئة إياهم ومناظرته لهم وقتال من بقي على ذلك الاعتقاد ، وأما الرافضة فحدث مذهبهم بعد مضي الصدر الأول ولم يسمع عن أحد من الصحابة من يذكر أن النص في علي جلي متواتر ولا في اثنى عشر كما زعموا ، فان زعموا أن عماراً وأبا ذر الغفاري والمقداد ابن الاسود كانوا سلفهم لقولهم بامامة علي عليه السلام ، أكذبهم كون هؤلاء لم يظهروا البراءة عن الشيخين ولا السب لهما ، الا ترى أن عماراً كان عاملا لعمر بن الخطاب في الكوفة ، وسلمان الفارسي في المدائن ، وقد مر أن أول من أحدث هذا القول : عبد الله بن سبأ ولم يظهر قبله[2]

الذنوب ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر (الفرق بين الفرق : ص ١٩ ، ٤٥ ، ٤٨) .

(١) الأصل أن عبارة « عليه السلام » خاصة بالأنبياء وانما على يقال رضى الله عنه .

(٢) السند المعتزلى : نورد فيما يلى بعض الآراء الخاص بالسند المعتزلى : حسب تصورنا للمسألة .

ا ـ إن شيخى المعتزلة ـ واصلا وعمروا ـ لم يتأثرا بتأثير خارجى ـ (الفلاسفة النصارى) ـ وكانا فى نطاق السنة والجماعة .

ب ـ مشكلة القدر : تأثر فيها الشيخان بالقدريين السابقين والمعاصرين . والقدريون هم مصدر المعتزلة ، وقد استمدوا أفكارهم من نظرهم نظرا داخليا فى القرآن والسنة . وليس ثمت أثر خارجى ـ من البيلاجيين ـ أو نصارى الشام أو من المذاهب الثنوية الفارسية .

جـ - خلْقُ القرآن ونفى الصفات : ليس هناك شبه بين عقيدة الرواقية وهذه الأفكار .. كما لا تثبت النصوص أن المعتزلة أخذوا فى المسألة السابقة من مصدر مسيحى أو يهودى أو صابئى أو مانوى أو هندى .

د - اعتبر المعتزلة أنفسهم أهل السنة والجماعة ، وأن سندهم مستمد من القرآن والسنة الصحيحة ، وأن الله ذكر الاعتزال فى كتابه العزيز :

« واعتزلهم وما يدعون من دون الله [مريم (٤٨)] ، واهجرهم هجرا جميلا [المزمل (١٠)] » .

هـ - يرى العالم المعتزلى أبو أسحق ابراهيم بن عياش أن سند مذهبهم أصح أسانيد أهل القبلة ، إذ يرتفع إلى واصل ، وعمرو بن عبيد .

وبشرح هذا فإن الأمة الاسلامية سبع فرق :

١ - الخوارج : ظهروا زمن على بن أبى طالب .

٢ - الرافضة : بدعة إبتدعها عبد الله بن سبأ ولم تظهر قبله .

٣ - المجبرة : حدثت فى دولة الأمويين ، وردتها الصحابة .

وأما الحشوية فلا سلف لهم ، وإنما تمسكوا بظواهر الأخبار ، ولا يرجعون الى تحقيق ولا نظر كما قدمنا ، فظهر لك أن هذه المذاهب لا سند لها معمول به ، بخلاف سائر المذاهب ، ألا ترى إلى سند القراءات كلها كيف اتصل ، حتى انتهى الى علي عليه السلام[1] ، وعثمان ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب[2]

٤ - الحشوية : لا سلف لهم ، يتمسكون بظواهر الأخبار ، ويحكّمون العقل والنظر فيها .

٥ - المعتزلة : سندهم أوضح من الفلق : يتصل بواصل وعمرو .. أخذ واصل عن أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى آخره ، ويذكر صاحب المنية والأمل هذا السند كاملا .

٦ - إن المعتزلة تمسكوا بالسند ، ولم تكن قضية عقول كما ظن أعداؤهم وينبغى أن نذكر أنهم شغلوا بالحديث ، وإسناده وبالفقه .

٧ - حاول كل من الفريقين أهل الاعتزال ، وأهل الحديث فى ذلك الوقت إحتضان الصحابة ، وأن يفسر أقوالهم طبقا لمذهبه .

كانت الحرب سجالا على السلف ، وانتهى فقه أهل العراق لعلى وينتهى سند القراءات لعلى وابن مسعود ، كذلك اللغة والنحو ، فسند المعتزلة ينتهى أيضا لعلى ، وعلى أخذ كل هذا عن العاصم والمعصوم ولذلك يضع المعتزلة أولاً على رأس السند « علياً » لا أبا بكر ، وعثمان .

ومن نلحظ مسألة هامة وهى أن المعتزلة ، قد تناست أصلها الأول : وهى مسألة مرتكب الكبيرة ، وأصلها الثانى : وهو اعتزال النزاع السياسى بين على وأعدائه ، ولهذا نراهم يضربون صفحا ، على اعتبار عبد الله بن عمر معتزليا من هذه الناحية ، وإنما حاولوا فقط أن ينسبو اليه القول بنفى القدر (بمعنى الجبر) . ونلحظ أيضاً العامل السياسى فى هذا السند : وهو وضع أبى الخلفاء العباسيين فى رجال السند ، وبه ضمن المعتزلة ـ الى حد ما ـ عطف الخلفاء العباسيين الأوائل ، ثم الى أكبر حد ، عطف خليفتين منهم ، ذاق أهل السنة الويلات الكبيرة منهما ، ونرى نفس هذا العامل السياسى فى وضع زيد بن على فى السند ، وقد جذب المعتزلة حقا الزيود الى مذاهبهم .

(١) هو أمير المؤمنين سامى المناقب أبو الحسنين على بن أبى طالب الهاشمى رضى الله عنه استشهد سنة أربعين ، ضربه عبد الرحمن بن ملجم الخارجى فى يافوخه فبقى يوما ، ثم مات . وقتل ابن ملجم وأحرق ، وكان ذلك صبيحة يوم الجمعة وهو خارج إلى الصلاة سابع عشر رمضان وله ثلاث وستون سنة . وقيل : ثمان وخمسون ، وصلى عليه ابنه الحسن ، ودفن بالكوفة فى قصر الإمارة عند المسجد الجامع ، وغيب قبره . وخلافته أربع سنين وأشهر وأيام . (شذرات الذهب جـ ١ ص ٤٩) .

(٢) توفى سنة تسع عشرة وهو : ابو المنذر أبى بن كعب الخزرجى سيد القراء . كان من علماء الصحابة ، ومناقبه أكثر من أن تحصر ، وقيل توفى سنة إثنتين وعشرين . (شذرات الذهب جـ ١ ص ٣٠) .

الجـزء الثانى

فلسفة وفـرق المعـتزلة

ومنهم : البخارى أبو طاهر عبد الحميد بن محمد ، أخذ عن القاضي . وكان حسن القصص ، والوعظ ، والدعاء الى الخير .

ومنهم : البخاري أبو طاهر عبد الحميد بن محمد ، أخذ عن القاضي . وكان حسن القصص ، والوعظ ، والدعاء إلى الخير .

ومنهم : السمان أبو سعيد ، وحيد عصره في علوم الكلام ، والفقه ، والحديث ، وله من الزهد والورع ما ليس لغيره ، كان يصوم الدهر ، وربما درس في الري ، وربما درس في الديلم .

ومنهم : أبو محمد الحسن بن أحمد بن متوية ، أخذ عن القاضي . وله كتب مشهورة : كالمحيط في أصول الدين ، والتذكرة في لطيف الكلام .

ومنهم : أبو عمر القاشاني ، وعلي الطالقاني ، وأبو محمد الزعفراني ، وهو من بيت الرياسة .

هؤلاء المشهورون شهرة باقية ، وقد تركنا كثيراً ممن شهرته دون ذلك ، وإن كان فاضلا عالما ، لتعذر حصر رجالهم ، واتساع الكلام في ذلك .

الى هنا وينتهي عرض ابن المرتضى لطبقات المعتزلة التي سجلها قاضي القضاة : عبد الجبار الهمذاني ، وأكملها الحاكم بالطبقتين الحادية عشرة والثانية عشرة . وقد ضمت هذه الطبقات أسماء أدت الى الاسلام خدمات جليلة ، نبعت عن ايمان قوي ، وعقيدة صادقة ، عن طريق علم الكلام الذي هو علم الحجاج عن العقائد الايمانية بالادلة العقلية . وتتهافت بذلك الفكرة القائلة ، بأنه ليست لنا حاجة في شيء سوى كتاب الله وسنة نبينا الكريم . وانه وان كان هذا الأمر هو سندنا الحق المتين ، إلا أن الاسلام ، قد جاءت عليه أوقات ، وهو في أشد الحاجة لمن يبسط دعائمه ، ويبين أركانه ، استناداً لأصول عقيدة التوحيد الخالدة ، وليس أدل على ذلك ، مما نشاهد ونسمع ونلمس في أيامنا تلك من حركات التنصير المتصاعدة في العالم ، فما أحوجنا دائما لدفاع العقل زودا عن الحصن الحصين ، « ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز »(*) .

(*) : الحج : (٤٠)

نشأة الاعتزال وظهـوره

مع بداية القرن الثاني ، بدأت المعتزلة القدرية ، وترجع غالبية المصادر بداية ظهور المعتزلة ، وتسميتهم بذلك ، إلى القصة التي أوردها الشهرستاني في كتاب الملل والنحـل[1] ، والتى أوردها ابن المرتضى في صدر كتاب المنية والأمل ، الذي حققناه في الجزء الأول من هذا الكتاب[2] . والتي تحكي مادار من حوار بين الحسن البصري وواصل بن عطاء .

أما الأسفراييني[3] : فإنه يقول عن سبب تسميتهم بالمعتزلة : « وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عندما بايع الحسن بن علي عليه السلام معاوية وسلم إليه الأمر ، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس ، وكانوا من أصحاب علي — ولزموا مساجدهم ومنازلهم وقالوا : « نشتغل بالعلم والعبادة » ، فسموا لذلك معتزلة . ونخرج من هذا القول بأن المعتزلة قد سموا أنفسهم بهذا الاسم ، أو قد أطلقه عليه غيرهم ، وفي ذلك روايات وأقوال كثيرة .

مميزات رجال المعتزلة : لا شك أن المعتزلة قد أدوا للاسلام خدمة جليلة ، حين وقفوا يستخدمون الحجج العقلية ، في الدفاع عن دين الله ، في براعة فائقة ، واستطاعوا في حذق تام ، أن يضمنوا لأنفسهم كثيرا من المؤيدين المتحمسين لآرائهم وعقائدهم .

وعن مميزات رجال المعتزلة يقول الأشعري[4] :

إنهم كانوا من أهل البراعة واللسن ، وقد كانت براعتهم في الحديث ، سبباً في صداقتهم للأمراء والخلفاء ، فكان عمرو بن عبيد من أحسن أصدقاء الخليفة أبو جعفر المنصور ، وكان أبو الهذيل العلاف أستاذا للخليفة المأمون .

ويذكر صاحب المقالات ، أن صلة المعتزلة ، كانت وثيقة للغاية بعضهم

(١) الشهرستانى : الملل والنحل جـ ١ ص ٦٤

(٢) وردت هذه القصة في الصحيفة (٢٩) من كتاب المنية والأمل

(٣) الأسفراينى : التبصير في الدين ص ٣

(٤) الأشعرى : مقالات الاسلاميين — المقدسة

بالآخر .

ولكن الاسفراييني[1] يخالف قول الأشعري هذا ، حيث يقول : « كان المعتزلة يكفر بعضهم بعضا، وحالهم في هذا المعنى ، كما وصفه الله تعالى من حال الكفار ، حيث قال تعالى « إذ تبرأ الذين اتُّبِعُوا مِنَ اللَّذينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوا العَذابَ وتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبابُ »[2]

ويحكى الأسفراييني : أن سبعة من رؤوس القدرية تناظروا في مجلس واحد في أن الله تعالى ، هل يقدر على ظلم وكذب يختص به ؟ فافترقوا من هذا المجلس ، وكل منهم كان يكفر الباقين .

ونحن نرى تعقيباً على قول الاسفراييني هذا أن الأسفراييني في قوله هذا ، لايستطيع أن يخرج ، مستخلصا تكفير المعتزلة لبعضهم البعض ، إذ أن هذا ، لايعني أبداً اختلافا جوهرياً ، فطالما أنهم جميعا متفقون في الأصول ، لايخرجون عنها ، فلا خلاف بينهم ، أما الخلاف في الفروع ، فلا يعنى أبداً خلافاً في الجوهر ، أو خروجاً على الاجماع . بل اننا نجد الأشعري في المقالات يقول[3] : « لقد تعاون المعتزلة على ما هم بسبيله ، وصلة بعضهم ببعض الصلة الوثيقة العروة ، وعطف بعضهم على بعض ، حت ضرب الأدباء المثَل بتآلفهم » . كتب أبو محمد العلوي إلى أبي بكر الخوارزمي يقول : « إن اعتداده به اعتداد العلوي بالشيعي ، والمعتزلي بالمعتزلي »

والحقيقة أن المعتزلة ، قد تناولت مسائل الله ، والانسان ، والعالم ، بالنظر العقلي الخالص ، وكانت كفرقة اسلامية ، وهي تبحث في هذه المباحث ، لاتخرج عن الدفاع عن الاسلام ، ضد الفرق الأخرى ، ولم تخرج عن كونها فرق اسلامية مخلصة .

وان كان أستاذنا الدكتور النشار ، لا يرى أن المذهب المعتزلي أقرب إلى روح الاسلام ، ويرى أن الأشعرية هي آخر ما وصل إليه العقل الاسلامى الناطق

---

(١) الأسفراييني : التبصير ص ٥٤

(٢) البقرة : ١٦٦

(٣) الأشعري مقالات الاسلاميين ص ٢٢

بالكتاب والسنة ، المعبر عنها في أصالة وقوة[1] . فان هذه العبارات ، لم يخرج بها أستاذنا المذهب المعتزلي عن روح الاسلام ، وانما قرب مذهباً اكثر صلة منه بالاسلام في رأيه .

ولقد اتفق المعتزلة في آرائهم ، وعلى أصولهم الخمسة وهى : التوحيد ، والعدل ، ولهذين الأصلين ترد الاصول الخمسة ، ثم الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد ، ولقد ظهر الاعتزال أول ما ظهر بالبصرة ثم ببغداد .

اتفاق المعتزلة : يُجْمِعُ المعتزلة على المسائل الآتية :

١ – نفي صفات الباري تعالى : وهدفهم من وراء ذلك التوحيد المطلق .

٢ – كلام الله مخلوق : وهدفهم من وراء ذلك التنزيه المطلق .

٣ – أن أفعال العباد مخلوقة لهم ، وأفعال الحيوانات خارجة عن قدرة الله بمعنى فعلها وليس بمعنى خلقها أو تقديرها فالانسان حر ، ويتبع ذلك مسؤوليته عن كل ما يفعل ، ليحق حسابه .

٤ – حال الفاسق منزلة بين المنزلتين ، وذلك إلى أن يتوب .

٥ – وجوب كثير من الأشياء على العبد ، من غير أن يكون من أمر الله تعالى فيه أمر ، مثل : النظر ، والاستدلال ، وشكر المنعم . لوقوعها في مقدور المخلوق باقدار الخالق تعالى .

٦ – إنكار مفاخر زائدة لرسول الله زائدة على الأنبياء : كالشفاعة والمعراج .

ولقد تفرعت مدرسة المعتزلة فرعين هما :

فرع بغداد ، وفرع البصرة . ونحن نورد على الصفحتين التاليتين جدولين يبينان بالتفصيل تلاميذ كل فرع وشيوخه .

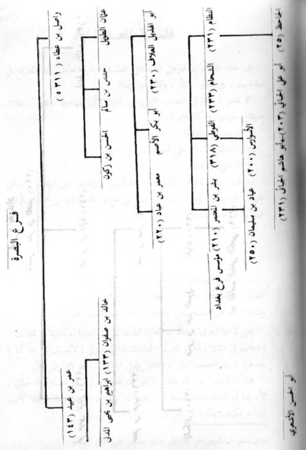
فرع البصرة واصل بن عطاء (٣١١ هـ) عمرو بن عبيد (١٤٣) عثمان الطويل حفص بن سالم الحسن بن زكون خالد بن صفوان (١٣٣) ابراهيم بن يحيى المدني أبو الهذيل العلاف (٢٣٠) أبو بكر الأصم

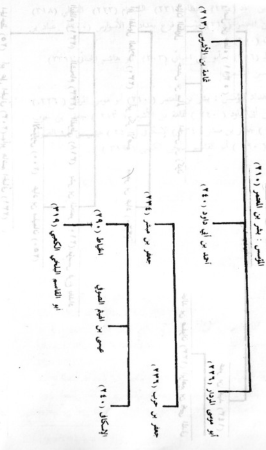
---

(١) نشأة الفكر (المقدسة) جـ ١

معمر بن عباد (٢٢٠) النظام (٢٣١) الشحام (٢٢٣) الفوطي (٣١٨)
بشر بن المعتمر (٢١٠) مؤسس فرع بغداد الأسواري (٢٠٠) عباد بن سليمان (٢٥٠)
الجاحظ (٢٥٦) أبو علي الجبائي (٣٠٣) أبو هاشم الجبائي (٢٣١)
أبو الحسن الأشعري

فرع بغداد المؤسس : بشر بن المعتمر (٢١٠) أبو موسى المردار (٢٢٦) أحمد بن أبي داود (٢٤٠) ثمامة بن الأشرس (٢١٣) جعفر بن حرب (٢٣٦) جعفر بن مبشر (٢٣٤) الإسكافي (٢٤٠) عيسى بن الهيثم الصوفى الخياط (٢٩٠) أبو القاسم البلخى الكعبى (٣١٩)





فلسفة المعتزلة

في هذا المكان ، نعرض للمسائل الفلسفية التي تَعرَّض لها المعتزلة في مباحثهم ، في إطار : الله ، والانسان والعالم .

كما نعلم ، فإنه في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة ، ظهرت ثلاث مسائل جوهرية في الاسلام :

١ — مشكلة الخلافة .

٢ — قدرة الانسان على أعماله .

٣ — نفي الصفات .

وشغلت هذه المسائل الأذهان ، والمفكرين ، وتعرض المعتزلة لهذه المسائل جميعاً ، في مناقشة وحوار دقيق . وفيما يلي نعرض لأهم النواحي الفلسفية التي ضمَّنها المذهب المعتزلي[1] .

أولا : التوحيـد

١ — نفي الصفات : نفت المعتزلة الصفات عن الله ، وذلك للتوحيد المطلق . ولقد قال واصل بن عطاء بها ، وأراد بذلك أن يرد أقانيم النصارى . وعنده : أن من أثبت معنى وصفة قديمة ، فقد أثبت الهين .

ومن ناحية أخرى ، فلقد رد المعتزلة الصفات — لاعتبارات ذهنية — للذات ، وحجتهم في ذلك ، أنه لو قامت الحوادث بذات الباري ، لاتصف بها بعد أن لم يتصف ، ولو اتصف لتغير ، والتغير دليل الحدوث ، إذ لابد من مُغيِّر .

فاذا ما تكلمنا عن الله مثلا ، لايجوز أن نعتبر العلم صفة قائمة بذاته تعالى ، لأنه إما أن تكون هذه الصفة أزلية كالذات وإما أن تكون حادثة ، فاذا كانت أزلية ، فكيف يمكنها أن تحل في الذات ؟

(١) يشتمل هذا العرض على كافة الآراء الواردة بنصوص كتب الفرق الاسلامية

وإذا حلت فيها ، كان هناك أزليان ، وإذا كانت حادثة ، وحلت في الذات ، لكانت الذات قد تغيرت ، من حال (حال عدم العلم) إلى حال (حال العلم) ، والتغير دليل الحدوث ، فتكون الذات حادثة في صفاتها . وهذا ما لايتفق وكماله تعالى . وبهذا يتبين السبب الحقيقي في نفي الصفات . وهو التوحيد الكامل لله(١) .

٢ – تعريف الله : الله عند المعتزلة واحد ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير والله ، لايمنح سوى الوجود للخلق ، وكل ماعدا الوجود ، فلا يوجد أي تشابه بينه وبين الله .

وتعريف المعتزلة السابق لله سبحانه ، يعتبر بمثابة رد على النظريات الفلسفية المنتشرة في عصر المعتزلة ، في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، وذلك حيث قرر الرافضة : « أن الله جسم » ورأي المشبهة : « أنه يشبه الخلق » ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ورداً على مذاهب المجسمة ، والمشبهة قال المعتزلة :

لا نعلم شيئاً عن ماهيته سوى أنه الواحد . وهذا توحيد وتنزيه مطلق لذات الباري .

٣ – ما يترتب على التعريف السابق : على فكرة التوحيد التي تأكدت بنفي الصفات عن الله بنى المعتزلة :

مسألة الخلق : وهي مسألة مرتبطة ارتباطاً وثيقا : بمبدأ نفي كل مشابهة ، بين ماهية الله ، وماهية العالم المخلوق .

وبما أن هاتين الماهيتين مختلفتان ، ومتباينتان تماماً في عرف المعتزلة ، فقد قالوا : إن الماهية المحدثة ، المخلوقة ، ليست حاصلة من الماهية القديمة ، لذلك قالوا بالعدم ، واعتبروه شيئا ، وذاتاً ، وعيناً ، وحقيقة يمنحها الله الوجود ليصير كائناً .

٤ – صفات الله هي مجرد اعتبارات ذهنية : وأنكر المعتزلة وجود صفات في الله حقيقية ، وقديمة ، ومتميزة عن الجوهر .

الصفات عند المعتزلة ، هي الجوهر نفسه .

(١) وفي نفس هذا الاتجاه جاء أبو هاشم الجبائي بفكرة «الأحوال» سعيا لافراد الخالق بالوحدانية

٥ – صفات الذات وصفات الأفعال :

صفات الذات : ولا يوصف الله بأضدادها ، وذلك مثل : عالم .

صفات الأفعال : وهي التي يجوز وصف الله بضدها ، مثل : الرضى والحب .

وإن الذات الإلهية ، ذات واحدة ، غير منقسمة ، ولما كنا عاجزين عن ادراكها ، تصورنا فيها هذه الاعتبارات الذهنية ، التي نطلق عليها اسم الصفات .

معنى الصفات عند المعتزلة : ليست الصفات حقيقية في الذات ، ومتميزة عنها ، بل هي الذات نفسها ، تعبر عنها تارة بصفة ، وتارة بصفة أخرى ، بينما الذات هي واحدة ، لا قسمة فيها ولا تمييز(١) .

٦ – لا تشبيه بين الله والمخلوقات : إن المعتزلة لا تقول بأي تشابه ، بين المتناهي المحدث ، واللامتناهي القديم ، وهم يقاومون بشدة كل تشبيه : بين الله ، والمخلوقات .

مصدر هذه الفكرة : ولقد استمد المعتزلة هذه الفكرة ، من عدة مصادر .

أولها : القرآن الكريم ، « ليس كمثله شيء »(*) قررها صراحة وحقيقة ، لاتسمح بجدل .

ثانيا : مطالعة كتب الفلاسفة مثل تيماوس لأفلاطون . الله في عرف أفلاطون : « لايكون العالم على صورته ، بل على صورة المثل الأزلية » . ومن ناحية أخرى ، فان أرسطو : يقلد الحياة الإلهية بحركة مستمرة ، وأزلية وهي الحركة الدائرية .

ثالثا : حركة الترجمة العربية لكتب الفلاسفة اليونانيين ، التي قام بها ، السريانيون من جهة ، والترجمات التي قام بها الفرس من جهة أخرى ، ساعدت هذه الترجمات المعتزلة على مطالعة الفكر اليوناني ، وقدمت لهم ما يلزم من براهين للدفاع عن التوحيد كما فهموه .

٧ – علم الله : يرى العلاف أن علم الله هو هو (أي الله) ، وأن الله يعلم نفسه ، وأن نفسه ليست بذي غاية ولا نهاية ، وبهذا فان المعتزلة ، تصل إلى أن

(١) هذا التفسير يجعل كل شيء داخل الذات أو مع الذات غير مستقل عنها ، فلا يكون الا الله هو الأزلي

(*) الشورى : (١١)

علم الله لا متناهي ، كما أن الذات لا متناهية .

مصدر الفكرة السابقة :

يقول الأشعري[1] : إن العلاف أخذ هذا القول عن أرسطو ، في مقالته الثانية عشرة ، من كتاب ما بعد الطبيعة : الله عِلْمٌ كله ، قُدْرَةٌ كله ، سمع كله ، بصر كله .

ولقد نفى العلاف القول : بأن ا عالم بعلم ، هو ذاته ، حتى يرد الأقانيم عند النصارى .

قِدَمُ علم الله : لما كان علم الله هو الله ، ولما كانت ذاته تعالى تتصف بالقدم فاذاً علمه قديم أيضاً .

هل ما يعلمه الله ، وما يقدر عليه ، قديم مثل علمه به ، وقدرته عليه ؟

وترى المعتزلة : أن علم الله قديم ، وبناء على هذا التصور ، يكون العالم قديماً ، من حيث هو جزء من موضوع هذا العلم ، وحادثاً ، من حيث أنه متحقق في الزمان. والجواهر والأعراض في حال العدم ، لم تزل معلومة من الله ، فما يعلمه الله قديم ، ولا يمكن لأي شيء كان ، أن يزيد في علمه تعالى .

هل يجوز كون ما علم الله أنه لا يكون ؟

عند المعتزلة : يستحيل ذلك ، والمعتزلة تردد دائماً ، إن الله لم يزل عالما بالأشياء كلها ، ولا يجوز حدوث شيىء ، إلا وهو لم يزل يعلمه .

علم الله ومصير الانسان في الآخرة : يقول هشام الفوطي ، « من كان كافراً ، ولكن في علم الله أنه يموت مؤمناً ، فانه الآن عند الله مؤمن ، ومن هو الآن مؤمن عابد ، ولكن في علم الله أنه يموت كافراً ، فانه الآن عند الله كافر » .

مما سبق نستخلص ، أن جل هَمِّ المعتزلة هو رد الصفات ، ومن ضمنها صفة العلم ، إلى ذات الله تعالى .

وبما أن هذه الذات قديمة لا متناهية ثابتة ، فيكون العلم أيضاً قديما لا متناهياً ثابتاً .

(١) الأشعرى : المقالات ص ٤٨٥ ونحن فيما يتعلق بمشكلة الاسماء والصفات الالهية ، لا نرى مجالا للقول بأنها قديمة أو محدثة . ونقرر أنها مع الذات الالية ، ومصاحبة لها : كالقدرة والارادة ، والعلم ، والكلام والالهى ، وبهذا تبقى الذات واحدة ، غير منقسمة ، ومنفردة بالازلية .

ثم إن الله لم يزل يعلم كل الأمور ، وإذا كان العالم قديماً بالنسبة إلى علمه تعالى ، فإنه يتحقق في الزمان تبعا لهذا العلم .

أما فيما يختص بمسألة قدرة الانسان على أعماله ، فالمعتزلة تحلها بقولها : « إننا نشعر بحرية الاختيار ، واننا نجهل علم الله ، وأن عدل الله يضطرنا إلى القول بهذه الحرية ، وكل المسألة الاخلاقية متوقفة عليها[1] .

٨ — قدرة الله : ما يقدر الله عليه ، قدرته مثل علمه ، منبسطة على كل شيء « إنّ الله على كُلِّ شيءٍ قديرٌ »[*] « وبِكُلِّ شيْءٍ عليم » ، ولا شيء يغيب عن علمه ، ولا شيء يخرج عن قدرته .

وإذا كان ما تحقق ، وما يتحقق من الأشياء ، محدوداً في العدد ، والكم ، والأبعاض ، فإن هذا شيء ، لا يعني أن قدرة الله تقف عند هذا الحد ، لأنها غير متناهية .

تجنب المعتزلة للمذهب الحلولي : إن صفتى العلم والقدرة عند الله لا متناهيتان . والمعتزلة دائما ، تميز بين ماهية الفعل ، وماهية الموضوع ، واعتبار العدم متميزاً تماماً عن ماهية الله ، لتجنب المذهب الحلولي ، وهو خلط الله وادماجه في العالم .

العلاقة بين علم الله وقدرته تعالى : يقول علي الأسواري : إن من عَلِمَ الله أنه سيموت ابن ثمانين سنة ، فان الله لا يقدر أن يميته قبل ذلك ، ولا أن يبقيه طرفة عين بعد ذلك .

وأن من علم الله من مرضه ، يوم الخميس مع الزوال مثلا ، فان الله تعالى لايقدر على أن يبرئه قبل ذلك ، لا بما قرب ، ولا بما بعد ، ولا على أن يزيد في مرضه ، طرفة عين فما فوقها .

هل الله مكلف بفعل الأصلح ؟ يقول المعتزلة : الله مكلف بفعل الأصلح ، وأن الله سبحانه ، لا يوصف بالقدرة على ترك الأصلح من الأفعال إلى ما ليس

(١) وتحت الطبع للدكتور عصام الدين محمد بحث في هذا الموضوع بعنوان : « الانسان بين الحرية والمسؤولية في فكرة المتولد عند المعتزلة »

(*) البقرة : (١٤٨)

بالأصلح .

التفاؤل عند المعتزلة : إن الله عز وجل ليس في قوته ، أحسن مما فعل بنا ، وأن هذا الذي فعل ، هو منتهى طاقته ، وآخر قدرته ، التي لا يمكنه ولا يقدر على أكثر ، والله لا يقر أن يفعل بعباده ، خلاف ما فيه صلاحهم .

فإذاً كل ما يحصل في الدنيا وفي الآخرة ، هو أصلح ما يمكن للعباد . وهذه نتيجة منطقية ، لنفي جميع الصفات عن الله ، وردها إلى الذات ، والذات غاية الكمال ، لايعترضها أي عجز أو نقص ، لذلك يلزم أن تكون ما تعلمه كاملا .

مصدر الفكرة السابقة : فكرة التفاؤل التي قال بها النظام ، تأثر فيها بقدماء الفلاسفة ، ويقول البغدادي : إن النظام تأثر بالمنانية القائلين ، إن إله الخير ، لايمكنه أن يفعل إلاّ الخير ، ولا يمكنه أن يفعل الشر ، لأن الشر لا يصدر إلا عن إله الشر ، ولكن من ناحية أخرى ، فلقد رد النظام على المنانية قولها بالاثنين : إله الخير ، وإله الشر .

وبهذا تكون المعتزلة قد بحثت أقوال قدماء الفلاسفة ، وأقوال المنانية ، واستخلصت منها قولا ، يتفق وكمال الله تعالى ، وجاء قولها متفقاً أيضاً وفكرة المسيحيين في الألم ، كطريق لخير أعظم . تقول المعتزلة : « إن الله لايفعل إلا الأصلح ، وأن قدرته لا تأتي إلا بما هو كمال »

هناك نقطتان لهما أهمية كبرى وهما : التوفيق بين قدرة الله تعالى ، وحرية الاختيار عند الانسان .

ومن جهة أخرى : مسألة الظلم : هل يمكن أن يفعله أم لا يمكن ؟ والله تعالى مع قدرته على فعل الظلم ، لايفعله ، لأن العدل من أخص صفاته .

والانسان عند المعتزلة ، يصبح بمحض إرادته مطيعاً أو كافراً ، ولا قدرة له في ذلك . وهذا يتفق تماما مع حكمة التكليف .

الحكمة في أعمال الله : يفعل الله تعالى لا لينتفع ، وإنما لينفع غيره ، ولما كان الله في غاية الحكمة ، فهو لا يفعل إلا الأصلح .

وأصل التخليق والتكليف ، عند معتزلة البصرة ، صلاح ، والجزء صلاح .

وفي الطبيعة : الشيء نفسه بالنسبة للأخلاق ، فاتلاف الله للزرع صلاح ، لأن فيه اختباراً للصبر على المكاره .

ويرى المعتزلة : أن خلق العالم لا يعني أن الله في حاجة إليه ، بل بالعكس ، العالم من حيث هو مخلوق ، محتاج إلى خالقه ، والعاقل يدرك ذلك .

تعريف الصلاح والأصلح

تعريف الصلاح : الصلاح عند الفساد .

تعريف الأصلح : إذا كان هناك صلاحان ، وخيران ، وكان أحدهما أقرب إلى الخير المطلق ، فهو الأصلح .

ونحن نلمس أثر « أرسطو » بيّن في هذين التعريفين ، للصلاح والأصلح .

لما قال « أرسطو » الفعل سابق على القوة اطلاقا ، استنتج من ذلك ، أن المبدأ ليس القوة ، بل الموجود التام ، أي الفعل .

وعند المعتزلة : هذا الموجود التام هو الله .

ولقد كان أرسطو معارضاً لمن سبقه من اللاهوتيين ، الذين وصفوا — في الأصل — الليل والسديم (أي الاختلاط والقوة) زمناً غير متناه ، ولقول ديمقريطس ، وأنباذوقليس ، وأفلاطون : الذين قالوا ، بحالة اتفاق وفوضى ، قبل حالة النظام . وهذا هو الفارق الأساسي بين الماديين والعقليين ، بين الكفرة والمؤمنين .

ويقول أرسطو : إن السموات تشتهي أن تحيا حياة شبيهة بحياة المحرك ما أمكن ، ولكنها لا تستطيع ، لأنها مادية ، فتحاكيها بالتحرك ، حركة متصلة دائمة ، هي الحركة الدائرية .

وتقول المعتزلة : بعالم منظم ، كامل ، وكل ما يحدث فيه ، صلاح . فكأنهم أخذوا فكرة النظام في العالم من أرسطو ، وفسروها تفسيراً يتفق وقولهم « بأن الله كامل ، وكل ما يصنعه فهو كامل أيضاً » .

هل يقدر الله على الظلم ؟ لقد جاء المعتزلة بحلين لهذه المسألة :

الحل الأول : القول بالقدرة ، فالله يمكنه أن يفعل الظلم ، ولكنه لا يفعله أبداً ، فذات الله هي الكمال ، والظلم لايقع إلا عن كائن غير كامل .

الحل الثاني : القول بعدم القدرة ، فالله لايوصف بالقدرة على الظلم ، والكذب ، ففاعل العدل لايوصف بالقدرة على الظلم .

النتيجة للحلين السابقين : الله لايظلم أبداً ، ولو قدر على الظلم .

٩ – إرادة الله :

إختلاف أرادته سبحانه عن إرادتنا : إن الفعل الإرادى للانسان ، يشمل إدراك غاية ، ومشاورة ، والله لا يعرف المشاورة ، لأنها دليل على الضعف ،

تعريف المتعزلة لارادة الله : أرادة الله في مذهب المعتزلة ، من الاعتبارات الذهنية التي يقولون بها ، مثل : العلم م القدرة ، والتي لا توجد حقيقة ، لأن ماهية الله بسيطة وكاملة ، وبناء على ذلك ، تكون الإرادة هي ذات الماهية ، أعني ، أنها قديمة ، لا متناهية وكاملة .

هل يريد الله بارادة حادثة : يقول البغداديون ، لم يزل مريداً بارادة أزلية .
ويقول البصريون : إنه تعالى مريدٌ ، بارادة حادثة لا في محل .

إرادة الله وخلق العالم : إن إرادة الله ، سواء أكانت أزلية ، أو حادثة ، سابقة على خلق العالم ، فعليه يكون العالم بالنسبة لها : حادثا .

والخلق عند المعتزلة : بداية الوجود ، الذي يمنحه الله لشيء كان غير موجود (١) . ونري كنظام ، يميز بين إرادة الله ، والخلق وهو منح الوجود ، أي تكوينه . وهكذا فان النظام ، يميز بين إرادة الله ، وبين موضوع هذه الإرادة ، وهو العالم المخلوق . ولكن النظام لايقول إن هذه الإرادة متميزة عن ماهية الله .

وبناء على ذلك ، تكون هذه الإرادة فاعلة منذ الأزل ، فمسألة خلق العالم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، بمسألة إرادة الله .

المعتزلة والمذهب الحلولي : إن تمييز المعتزلة لارادة الله ، عن موضوع الإرادة ، ضد المذهب الحلولي ، ولا يمكن أن يتفق معه بحال من الأحوال .

إرادة الله والشرع : إن الخلق متعلق بإرادة الله ، كذلك الشرع ، « القانون الخلقي » متعلق بهذه الإرادة أيضاً .

وقول المعتزلة : إن الإرادة توافق الأمر ، يجعلهم يميزون هذه الارادة ، عن الشريعة التي تأمر بها .

ويرى العلاف : أن إرادة الله للايمان ، هي غيره ، وغير الأمر به ، والخير خير

(١) وهذا هو الفارق بين الموحدين وأصحاب المذاهب المادية ، فالفعل الالهى عندنا : خلق ، وعندهم : تولد ، أو حلول ، أو صداقة ، أو فيض ..

في ذاته ، والشر شر في ذاته وليس بموجب إرادة الله ، والله يريد الخير ويأمر به لأنه خير في ذاته ، وينهى عن الشر ، لأنه شر في ذاته .

عدل الله ولطفه تعالى : الله سبحانه وتعالى عادل بالنسبة لمخلوقاته ، وهو يفعل العدل طباعاً ، وهو لم يزل عادلا ، لايقع الظلم منه ، وصفات الله اعتبارات ذهنية ، وهي قديمة . ومن أصول التوحيد عند المعتزلة : الله ذات فقط ، وكل ما نطلق عليه من صفات ، ما هو إلا أوجه لذات واحدة ، بسيطة ، لا قسمة فيها ، ولا كثرة .

والعدل : يتحقق في الزمان . والله لم يزل عادلا ، ولكنه يطبق عدله ، عند ظهور الشر ، من الكائن العاقل ، المحدث ، المختار لأفعاله .

لطف الله : الله لا يهب الكافر لطفاً ليؤمن ويستحق النعيم .

ويرى العلاف أن مثل هذا اللطف ، يكون خرقاً لعدل الله ، وإذا كان الله يعلم أن هذا اللطف أصلح ، لفعله .

معنى لطف الله : يقول الجبائي : شرع الشرائع ، والتنبيه على الطريق الأصوب ، كلها ألطاف .

وموقف المعتزلة من مسألة العدل ، واللطف ، واضح ، وهو يرتكز على تعريفهم لله ، بأنه ذات كاملة ، فهو لا يفعل إلا الأصلح لعباده ، ويطبق عدله على من يستحقه .

١٠ – كلام الله :

في هذا الموضوع ، يقرر المعتزلة صراحة ، أن كلام الله محدث ، وأنه ليس أزلياً ، وذلك للقول بخلق القرآن .

ويقول المعتزلة ، لو كان كلامه تعالى أزلياً ، لوجب اثبات أمر ونهي ، وخبر واستخبار ، في الأزل . وهذا محال للأسباب الآتية :

أولا : محال أن يكون أمر الله أزلياً .

ثانيا : استحالة كلام الله تعالى مع نفسه . وفي هذه الحجة ، يقول القاضي عبد الجبار الهمذاني[١] « إنه تعالى لا يجوز أن يكون متكلماً لنفسه ، على أن كونه متكلما للنفس ، فرع على اثباته متكلما » .

(١) المغني جـ ٧ – خلق القرآن : ص ٦٢ ، ٦٥

به ، وهذا مخالف لقوله تعالى « مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ »[1].

ثالثا : القول بقدم كلام الله ، يجعله من صفاته ، والمعتزلة ترد جميع الصفات للذات.

إبطال القول بأنه سبحانه متكلم بكلام قديم :[2] يبرهن القاضي على ذلك بقوله ، إن الذي يحتاج أن يتكلف بيانه ، أن الكلام الذي بينا ، أنه كلام من تعالى ذكره ، لا يجوز أن يكون إلا محدثاً .

والذي يدل على حدوث كلامه ، الذي ثبت أنه كلام له ، أن الكلام على ما قدمناه ، لا يكون إلا حروفاً منطوقة ، وأصواتاً مقطوعة ، وقد ثبت ــ فيما هذه حاله ــ أنه محدث ، لجواز العدم عليه ، على ما بيناه في حدوث الأعراض .

فاذا صح أن كلامه تعالى ، من جنس هذا الكلام ، فيجب استحالة قدمه ، لأن كل مثلين استحال في أحدهما أن يكون قديماً فيجب أن يستحيل في الآخر ، لأن من حق القديم أن يكون قديماً لنفسه ، مما شاركه في جنسه فيجب كونه قديماً . فاذا ثبت كون كلامه من جنس كلامنا ، وجب القضاء بحدوثه ، كما يجب القضاء بحدوث احسانه ، وانعامه .

الدليل على حدوث كلامه تعالى : وينقل القاضي الأحاديث التي رويت عن رسول الله عليه السلام ، كدليل على حدوث القرآن فيقول :

وما روي عن رسول ﷺ من قوله : « كان الله ولا شيء ، ثم خلق الذكر » .

وقوله : « ما خلق الله عز وجل من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي في البقرة »[3] ، يدل على حدوث القرآن .

وما روي أنه قال : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو ، مخافة أن تناله

---

(١) آية ٧٨ من سورة غافر

(٢) المغني جـ ٧ ص ٨٤ وسبق أن نوهنا الى أن صفات الذات وأفعالها لا يصح اعتبارها قديمة أو محدثة وانما هي مع الذات ...

(٣) أخرجه أبو عبيد وابن الضريس ومحمد بن نصر عن ابن مسعود كذا في الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١ / ٣٢٣

وغيرهم .

وكذلك فقه العراق : أخذوه عن أبي حنيفة ، عن حماد بن سلمة ، عن علقمة والأسود ، عن علي عليه السلام وابن مسعود . وكذلك أخذ أهل الحجاز عن مالك وغيره ، ومالك عن ربيعة وأبي الزناد وغيرهما ، وهم أخذوا عن أفاضل من الصحابة ، وكذلك أهل الحديث واللغة والنحو كيف أخذ بعضهم عن بعض . قال : وسند المعتزلة لمذهبهم أوضح من الفلق إذ يتصل إلى واصل وعمرو إتصالا ظاهراً شاهراً ، وهما أخذا عن محمد بن علي بن أبي طالب ، وابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد ، ومحمد هو الذي رَبّى واصلا وعلّمه حتى تخرج واستحكم ، ومحمد أخذ عن أبيه علي بن أبي طالب عليهم السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، « وما ينطق عن الهوى » قال الحاكم : وبيان إتصاله بواصل وعمرو ، أنه أخذه القاضي عن أبي عبد الله البصري ، وأبو عبد الله أخذه عن ابي اسحق ابن عياش ، وأبو اسحق أخذه عن أبي هاشم وطبقته ، وأبو هاشم أخذه عن أبيه أبي علي الجبائي ، وأبو علي أخذه عن أبي يعقوب الشحام أخذه عن أبي الهذيل ، وأبو الهذيل أخذه عن عثمان الطويل وطبقته ، وعثمان أخذه عن واصل وعمرو ، وهما أخذا عن عبد الله بن محمد ، وعبد الله أخذ عن أبيه محمد بن علي بن الحنفية ، ومحمد أخذ عن أبيه علي عليه السلام ، وعلي عليه السلام أخذ عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وما ينطق عن الهوى .(١)

---

(١) لا شك أن تمسك « المعتزلة » بارجاع السند المعتزلى فى النهاية الى رسول الله ﷺ يمثل تقواهم وثبات عقديتهم وتمسكهم بكتاب الله وسنة رسوله وحبهم لنبينا الكريم . وفى الحقيقة ــ على خلاف مايذكره معظم المؤرخين المسلمين ــ ان الخلاف فى وجهات النظر بين مختلف الفرق الإسلامية كان يدور فى نطاق الفروع ، وكل مجتهد فى الفروع مصيب . أما الأصول فلقد أجمعوا عليها وعملوا بتطبيق أحكامها وهذا فضل من الله سبحانه وتعالى . وثمت أشارة لابد من تسجيلها هنا فكلمة (قدرى) ليس معناها كما هو شائع من لايؤمن بالقضاء والقدر وانما تقع فى محل المعارضة لكلمة « جبرى » فاذا كان الجبرى هو من يسقط القدرة والتكليف عن الانسان فان « القدرى » بالمعنى المعتزلى خاصة من يثبت قدرة الانسان ومسؤوليته عن أفعاله .

مسألة

إجماع المعتزلة

وأما ما أجمعوا عليه : « فقد أجمعت المعتزلة على أن للعالم مُحدثاً قديماً قادراً عالماً حيا لا لمعان ، ليس بجسم ولا عَرَض ولا جوهر ، عيناواحداً ، لا يُدرَك بحاسة ، عدلا حكيما ، لا يفعل القبيح ولا يريده ، كَلَّف تعريضاً للثواب ، ومكن من الفعل ، وأزاح العلة ، ولابد من الجزاء من وجوب البعثة حيث حسنت ، ولابد للرسول صلى الله عليه وآله من شرع جديد ، أو إحياء مندرس ، أو فائدة لم تحصل من غيره ، وأن آخر الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، والقرآن معجزة له ، وأن الايمان قول ومعرفة وعمل ، وان المؤمن من أهل الجنة ، وعلى المنزلة بين المنزلتين ، وهو : أن الفاسق لا يسمى مؤمناً ولا كافراً ، إلا من يقول بالارجاء ، فإنه يخالف في تفسير الايمان : وفي المنزلة فيقول : « الفاسق يسمى مؤمناً » ، واجمعوا أن فعل العبد غير مخلوق فيه ، وأجمعوا على تولي الصحابة ، واختلفوا في عثمان بعد الأحداث التى أحدثها ، فأكثرهم تولاه ، وتأول له ، كما مر وكما سيأتي ، وأكثرهم على البراءة من معاوية وعمرو بن العاص ، وأجمعوا على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي تعداد علمائهم مصنفات عدة ، كالمصابيح لابن يزداد وغيره » وبتمام هذه الجملة تم الكلام على ما أجمعوا عليه

وفيما يلي نورد المسائل التى اتفق فيها المعتزلة وأجمعوا عليها – كما جاء بكتاب الفرق بين الفرق(١) وهي :

١ – نفيهم جميعا عن الله عز وجل صفاته الأزلية ، وقولهم بأنه ليس لله عز وجل علم ، ولاقدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا صفة أزلية ، وزادوا على هذا بقولهم : إن الله تعالى لم يكن في الأزل إسم ولا صفة والدارس المتأمل لفكر

---

(١) كتاب الفرق بين الفرق : لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى المتوفى سنة ٤٢٩ هـ . طبعة القاهرة عام ١٩٤٨ .

أيديهم(**) يدل على حدوثه .

رابعا : إذا كان الكلام واحداً ، رفعت أقسامه ، وهذا محال ، لأن قصة يوسف ، غير موسى وعيسى ، فكيف يمكن القول باتحاد الأخبار كلها ، على اختلاف ، في خبر واحد ؟ .

خامساً : الصفات بما فيها صفات الله ، مجرد اعتبارات ذهنية ، مناسبة لنا فقط ، وليس لها وجود حقيقي في الله ، وما نطلق عليه اسم صفات ، هو في الحقيقة الذات اللامتناهية الكاملة المطلقة .

هذا ويتفرع من مسألة خلق القرآن مسائل أهمها :

(ا) كيف يتكلم الله : الله يخلق ما يوجب الكلام ، أي الفكرة التي سيعبر عنها ، بواسطة كلام من أي لغة .

وكلام النبي : أي صورة القرآن ولغته فعلُ النبي ، أما المُوحَى بِهِ ـــ أي جوهر الكلام ـــ فمن الله .

ويقول الجبائي : لا يوصف الله بأنه متكلم ، لأن معنى متكلم ، أنه فعل الكلام . ويميز المعتزلة بين مادة أو جوهر الكلام ، وصورته :

المادة من الله ، أي الهام إلهي .

والصورة ، أي اللغة : فهي فعل من يتكلم .

(ب) مكان الكلام : الله ليس محلا للكلام ، ويقول الكلام ، ويقول العلاف : إن الكلام يوجد في الأماكن بالتلاوة ، والحفظ ، والكتابة .

نخلص من هذا : أن القرآن وحي إلهي ، وأنه حادث ، ويلزمه مكان ليقوم به ، وحسب رأي بعض المعتزلة ، هذا المكان هو النبي الذي حل فيه القرآن ، وحسب البعض الآخر ، كل من يحمل القرآن هو محل له .

(**) أخرجه البخاري : كتاب الجهاد : باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو (٢/١٦٨) ، ومسلم في كتاب الإمارة : باب النهي أن يسافر بالمصحف الى أرض الكفار اذا خيف وقوعه بأيديهم (١٤٩٠/٣)

اعجاز القرآن

طريق معرفة القرآن :

يقول القاضي عبد الجبار(١) : إنه بالنقل المتواتر يعرف القرآن ، كما تعرف نفس النبي ، ﷺ ، بهذه الطريقة ، وقد بينا أن ما حل هذا المحل ، لاتقع فيه مناظرة ، وأن الواجب فيه التصادق ، ولأن العلم به مشترك ، ولا مزية لواحد من المكلفين على الآخر ، كما لا مزية لأحدهم على الآخر ، في معرفة المشاهدات الدالة على التوحيد . ويقول القاضي : « وإذا قال معترض ، كيف يصح ما أدعيتم في القرآن ، وفي الإمامية ، من قد يجوز فيه التغيير والتبديل ، وأثبت فيه النقصان ، وزعم أنه فى الأمة ، من غيره وبدله ، وحذف عنه الزيادات ، الدالة بزعمهم ، على الأئمة وأحوالهم ، إلى غير ذلك ، فما تقولون ؟ وأما طريق الضرورة لايصح فيه هذا الضرب من المخالفة والمنازعة ، ولذلك لم يختلفوا في أن محمداً ، ﷺ ، كان في الدنيا ، وأنه المختص بصفاته ، لما كان طريقة الاضطرار » .

ويرد القاضي قائلا « وبعد .... فقد علمتم أن كثيرا من الحشو وأهل الحديث ، يزعم في القرآن أنه متلقى في أخبار الآحاد ، وأن عثمان بن عفان جمعه ، ـــ بعدما كان متفرقاً في الصدور والقلوب ـــ وعمر بن الخطاب ، كان يجمعان من ذلك الآية والآيتين ، حتى دوناه في المصحف ، وضماه بعد الانتشار ، والفاه .... فكيف يصح ما ادعيتم ، وقد وقع الاختلاف ، بين الصحابة ، حتى جرى على « عبد الله بن مسعود » ما جرى ، وحتى وقع الخلاف ، في المعوذتين ، وفي سورتي القنوت ، وفي آية الرجم ، وفي غير ذلك من الحروف التي تميزت بها المصاحف ، والضرورى لايصح فيه هذا الاختلاف ، لأنه إن كان نقله في الظهور والانتشار ، والعلم به بالصفة التي ذكرتموها ، فهل الخلاف فيه ، إلا كالخلاف في سائر المعارف الضرورية .

وإن كان التنازع فيه لايصح من ذمي ، ولا ملي ، لأن اختلاف الديانات لا

(١) المغني جـ ١٦ ص ١٥٣

يؤثر في ذلك ، فكذلك القول في القرآن ، لو كان طريقه الاضطرار » .

ويستطرد القاضي قائلا : « وليس لأحد أن يقول ، إذا جاز في المخالف ، أو بعض الموافقين ، ان لا يعرفوا حرفاً من كلمة ، وأنها من القرآن ، فيجب أن يجوز ذلك ، في الكلمة ، ثم في الآية ، ثم في السورة ، وذلك يقدح في العلم الضروري به ، على الجملة ، وذلك لأنا نعلم أن أحدنا ، فيما يعرفه من شعر امرىء القيس ، لايجب إذا شك في حرف منه ، أو كلمة ، أن يشك في البيت والقصيدة ، وكذلك الحال ، في الكتب المصنعة ، والتعلق بمثل ذلك جهل .

وقد ذكر أبو هاشم في ذلك ، ما يصح أن يمثل به ، لأنه قال : « لا يجب إذا جاز أن نشكل الطويل بما يقاربه ، وتشكل ما يقارب بما هو دونه ، ثم كذلك أبداً لجاز أن يلتبس الطويل بجزء لا يتجزأ . ولذلك مثال في المشاهدة ، لأن أحدنا إذا شاهد جسما في مكان ، ثم عاد إليه ، جاز أن يكون قد تحرك إلى أقرب الأماكن منه ، ثم كذلك أبداً ، ولا يجب أن يلتبس عليه حاله ، إذا تحرك إلى مكان بعيد ، لما كان قد يلتبس ذلك على التدريج ، وعند تكرار المشاهدة .

في اختصاص القرآن : في بيان ما يجب أن يعلم من حال القرآن في الاختصاص ، ليصح الاستدلال على نبوته عليه السلام . يقول القاضي : « إن شيخنا أبا هاشم — رحمه الله — يقول ، على ماذكره . ويذكر في المواضع ، وربما ذكر في دفع سؤال السائل . هل جوزتم أنه ، ﷺ ، أخذ القرآن من غيره ، وادعى النبوة كاذباً ، إن ذلك لايجوز ، لأن العلم قد حصل لنا ، بأنه قد اختص بذلك ، وعليه ظهر دون غيره ، وهذا إنما يدفع هذا السؤال »

في فصاحة الكلام والقرآن : يقول أبو هاشم[1] : « إنما يكون الكلام فصيحاً لجزالة لفظه ، وحسن معناه ، ولا بد من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ، ركيك المعنى ، لم يعد فصيحا ، فاذن يجب أن يكون جامعا لهذين الأمرين . وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ، لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر ، والنظم مختلف ، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة ، وقد يكون النظم واحداً ، وتقع المزية في الفصاحة ، فالمعتبر ما ذكرناه ، لأنه الذي يتبين في كل نظم وطريقه ، وإنما يختص النظم بأن يقع لبعض

(١) المغنى جـ ١٦ ص ١٩٧

الفصحاء ، يسبق إليه ، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء ، فيساويه في ذلك النظم ، ومن يفضل عليه بفضله في ذلك النظم .

ويقول القاضى : « ولذلك لايصح عندنا ، أن يكون اختصاص القرآن ، بطريقة في النظم دون الفصاحة ، التي هي جزالة اللفظ ، وحسن المعني » .

في تعذر المعارضة للقرآن والرسول : تحدى رسول الله العرب ، بطريقة معروفة ، وهى طريقة النبوة ، والزام الشريعة واتباع القرآن ، دون طريقة الغلبة والملك ، والقهر بالسلطنة ، وجعل الذي لأجله يلزم الانقياد ، العلامة والمعجزة وهي القرآن ، والذي يدعو إلى إبطال أمره ، هو الذي يدعو للمعارضة ، ولقد عرض العرب عنَ المعارضة ، لتعذرها عليهم ، رغم بذلهم من تضحيات ، وفشلوا في ذلك .

ويقول القاضي[1] : « فلو قال معارض ، إن الذين أمكنهم أن يأتوا بالمعارضة ، قليل من كثير ، لأن العرب وإن كانت كثيرة في العدد ، فمن يوصف بالتقدم في البلاغة قليل والفصاحة ، ثم يترتبون ويتفاضلون ، فيعود الأمر فى متقدميهم ، فجوزوا أنهم أتهموا بالمعارضة ، وتواطئوا على كتمانه ، أو عدلوا عن المعارضة ، مع التمكن ، محبة للمشاركة في رياسته ، ووجوه المنافع من قبله ، أو دفعا للمضار المخوفة من جهته ، وتجويز ذلك يبطل ما ادعيتموه » .

قيل له : ليس الأمر كما قدرته ، لأن من يُعَدُّ من الفصحاء ، قد كان فيهم كثرة ، لا تجوز على مثلهم الطريقة التي ذكرتها ، وهذا بيِّنٌ عند من يعرف أحوال الشعراء والخطباء ، والمتقدمين في هذا الباب .

ويقول أبو هاشم : « إن المعارضة لو وقعت من القليل ، كانت لا تلبث أن تنكشف على الأيام ، إن لم تنكشف في الحال ، لأن العادة لم تجر في كتمان مثل ذلك باستمرار ، ولو جوزنا مثله ، لم نأمن في زمن كل متقدم في الشعر ، وفي زمن كل عالم مبرز ، أن جماعة شاركوه وساووه ، ومع ذلك أنكرتم أمرهم البتة ، في سائر الأوقات ، والمتعالم من حال أسرار الملوك ، مع تشددهم في كتمها ، أنها قد انكشفت ، على الأوقات ، فكيف يجوز في مثل ذلك أن ينكتم أبداً .

(١) المغنى ١٦ ص ٢٧١

فلو عارضت هذه الفرقة القليلة القرآن ، لوجب أن يظهر آخراً ، على الأيام ، إن لم يظهر أولًا ، على أن العادة لم تجر ، بأن يتمكن العاقل من فضل باهر ، يساوي به من تقدم كل التقدم ، ويجب كتمانه لبعض الأغراض ، وأن أوجب ذلك في وقت لتقية وخوف ، فلا بد من أن يجب نشره من بعد ، فلا يجوز فيما حل هذا المحل ، أن لايظهر في الواحد ، فكيف في الجماعة[1]

ويقول القاضى : « فلو قال معارض أليس القرآن نزل بلغة العرب ، فلا بد من أن يكون في قدرة فصاحته عن العادة ، قيل له : ليس المراد بأنه نزل بلغتهم ، إلا أن الكلمات التي يشتمل القرآن عليها في لغتهم ، قد تواضعوا عليها ، فأما على النظام المخصوص فليس في اللغة ، كما أن شعر من أبتدأ الشعر ليس في اللغة ، على ذلك الحد ، وإن لم يخُرج عن أن يكون منطوقاً ، من لغة العرب ، ولو جاز بمثل هذا الوجه اخراجه عن العادة ، لوجب أن لا يكون للشاعر المتقدم فضله على المفحم وغيره ، ولهذه العلة ، ولا لمن ينسج الديباج فضله على غيره ، لأن المنسوج يؤلف من الغزول المختلفة الألوان ، وهذا في غاية الركاكة .

فان رَدَّ المعترض قائلا : أليس « اقليدس » ، وصاحب كتاب « المجسطي » ، وصاحب « العروض » ، و « سيبويه » وغيرهم ، قد اختصوا فيما ظهر عنهم من العلوم ، بما بانوا به من غيرهم ، ولم يدل ذلك على نبوتهم ، ولا صلح منهم التحدي لذلك ! .

فهلا وجب مثله في القرآن ، وإن اختص بالمزية ، لأن مزيته ليس بأكثر من مزية ما ظهر ، من كتب ما ذكرناه[2] .

قلنا للمعترض : إن « أبا هاشم » أجاب عن ذلك ، بان هذه المسألة توجب أن هذه الأمور معجزة ، لا أنها تقدح في اعجاز القرآن ، لأنا قد بينا وجه كونه دلالة ومعجزاً ، فان كان الذى أو ردوه بمنزلته ، فيجب أن يكون معجزاً ، وهذه الطريقة واجبة في كل دلالة .

والمسألة : أن وجودهما يقتضي تعلق الحكم بهما ، لا أنه يقدح فيما دل على

---

(١) المغني ١٦ ص ٢٧٣

(٢) المغني ١٦ ص ٣٠٥

أنهما علة أو دلالة ، وانما يعترض على الكلام ، بالأمور التي تجرى مجرى الضرورة ، فيكون كاشفاً ، عن خروج الدلالة ، من أن تكون دلالة .

وأجاب أبو هاشم بقوله : « بأن التحدي بهذه الكتب لا يصح ، لأنه لو صح لكان إنما يقع التحدي ، بمعناه لا بلفظه ، ومعناه لا يقع على وجه يتفاضل ، لأن الحساب والهندسة لا يجريان إلا على وجه واحد ، لأن أصله الضرب والقسمة ، والحال فيهما لا تختلف ، وإنما يتقدم فيهما المتقدم للدربة ، وفضل المحاضرة والفطنة ، فلا يصح أن تقع فيه طريقة التحدي ، وليس كذلك الكلام ، لأنا قد بينا : أنه يقع في قدر الفصاحة ، على مراتب ونهايات ، فيصح فيه طريقة التحدي » .

ويعقب القاضي بعد ذلك قائلا : « وبعد .... فان من الزم هذا السؤال ، قد دل من حاله على قلة فهم ، بما تقول في القرآن ، لأنا بينا أولا من جهة الاضطرار كونه ، واختصاص الرسول ، عليه السلام به ، وبينا ما وقع فيه من التقريع والتحدي ، والحرص الشديد على إبطال حال النبي ، ﷺ ، وبينا تعذر المعارضة ، بالوجوه التى بيّناها ، وإنما يلزم ما سأل عنه ، لو تساوى القرآن في هذه الوجوه ، فمن أين أنه وقع فيه الحرص ، على الحد الذي وقع في القرآن ؟ » .

وقد يجوز أن يكون في وقت « اقليدس » ، لم يكن له بما صنعه من الرياسة ، ما يقتضي التنافس والحرص ، ثم من أين أنه لم يفعل مثله ، مع تجويزنا لبعد العهد ، أن يكون في الزمن من كان يفوقه ، وإن لم يصنف أو يكون قد صنف ولم ينقل تصنيفه ، لأن بعد العهد ، فيما لاتشتد الحاجة اليه ، والدواعي ، تقتضي جوازاً أن لا ينتقل ما جرى هذا المجرى ، ثم من أين ، إن لم يثبت ما ذكرنا ، أن الذي صنفه انفرد به ، دون أن يكون تلقنه من العلماء ، وجمعه من كلامهم ، كما يجمع العالم غيره ، فيختص بالجمع ، لا بالابداع ، على ما نعلمه من حال علماء الاسلام ، لأن المتعالم من حال أهل العراق في تفريع الفقه أنهم بانوا من غيرهم ، لا لأنهم أبدعوا ذلك ، لكنهم أخذوه عن الغير ثم بذلوا الجهد في التفريع .

وكذلك القول في « سيبويه » فيما جمعه من النحو ، فاذا أمكن ذلك فمن أين أنه كالقرآن ؟

ويقول أبو هاشم في « نقض الفريد » : ما يدل على أن العلم قد وقع ، لمن

يعرف الأخبار ، بأن القوم علموا مزية القرآن ، في الفصاحة ، واعتقدوا ذلك فيه ، وأن عدولهم عنه ، وتركهم المعارضة ، والاحتجاج ، لأجل معرفتهم بحاله ، وتعظيمهم لشأنه ، وذكر أن المتقدمين منهم في الفصاحة علموا ذلك ، وغيرهم يعلم من جهتهم ، ويخبرهم في بطلان القول ، بأن القرآن يجب الايمان به ، دون معرفة معناه . مما سبق فإن ذلك يدل على فساد من يقول ، إن القرآن يجب الإيمان به دون معرفة معناه » .

ويستطرد القاضي قائلا[1] : « قد بينا أنه يقع منه تعالى على وجه يدل على المراد ، كوقوعه من أحدنا ، إذا تكامل على شرط دلالته ، فيجب أن لا يصح منه تعالى ، أن يخاطب به ، وهو موضوع لفائدة إلا وهو يريدها به ، وإلا كان في حكم العابث » .

وقد ذكر أبو هاشم : « أنه لو كان كذلك ، لوجب أن لا تنفصل حاله ، وهم عرب ، بين أن يكون عربياً ، أو أعجميا ، لأنه إذا لم يكن له معنى يستدل به عليه ، أو به وبغيره ، فلا فرق بين كونه على هاتين الصفتين ، وبين أن يكون الكلام من المخاطب بهذه الصفة أحد وجوه القبح ، ولا يختلف في ذلك الغائب والشاهد » .

ودل أبو هاشم على ذلك أيضا : « بأنه تعالى ، لو لم يرد بكلامه الفائدة ، لكان لا فرق بينه وبين التصويت ، وايراد ما لم تقع عليه المواصفة البتة ، وبين أنه كان لا وجه لانقسامه إلى كونه أمراً وخبراً ، أو وعدا ووعيداً ، وبين أنه لا يمكن أن يدعي أن وجه حسنه التعبد بالتلاوة ، لأنه كان لا ينفصل ، لو كان هذا هو الغرض ، حاله وهو عربي ، من حاله وهو بالزنجية » .

ويقول القاضي : وقد بينا جملة من ذلك في « العمد »[2] ، ودللنا على أن حسن التلاوة ووجوبها لا يخرج الكلام ، لو لم يكن له معنى ، من أن يكون عبثاً ، بل كان يجب أن يكون بمنزلة الفعل ، الذي يصح أن يفيد ، من وجهين ، أو فعله تعالى لأحدهما ، في خروجه من أن يكون حسنا ، هذا لو لم يكن التعبد بالتلاوة ، يتبع في الحسن كونه مفيدا ، فأما إذا كان يتبعه بالحسن ، حتى لولا معرفة ما

---

(١) المغني ج ١٦ ص ٣٥٦

(٢) أحد كتب القاضي عبد الجبار

وذلك لأن أحداً لم تثبت حكمته ، فلا يجب ان يجعل أصلا لكلام الحكيم ، ولأن أحدنا قد يفعل الكلام ، لاجتلاب نفع ، ودفع مضرة ، ولأمور تتعلق بحاجته فلا يمتنع ما ذكرته في كلامه ، وإنما يمتنع ذلك ، إذا كان مقصده الافادة ، وهذا سبيل كلامه تعالى ، لأنه إنما يفعل الخطاب للافادة ، ويتعالى عن الحاجة ، فلا بد في كلامه من الفائدة التى بيناها » .

في بطلان طعنهم على القرآن بالتناقض والاختلاف : يبطل القاضي طعن من طعن على القرآن ، بأن فيه تناقضاً واختلافاً ، فيما يتصل باللفظ ، والمعنى ، والمذهب .

ويقول القاضي :[1] وقد تقصىَّ شيخنا « أبو علي » القول في ذلك ، في نقض كتاب « الدامغ »[2] وشفى الصدر رحمة الله ، بما أورده ، وقد نبهنا على الأصل في ذلك ، ولولا أن الكلام فيه يطول لذكرنا بعضه ، والذي قدمناه في شبه المخالفين ، في المخلوق والاستطاعة ، يبين فساد هذا القول ، لأنهم إنما يتعلقون بمثل هذه الشبه ، عند ادعائهم التناقض ، ونحن نورد اليسير مما أورده « ابن الراوندي » في كتاب «الدامغ» وادعى به المناقضة ، ليعرف به سخفه ، فيما ادعاه وتمرده ، وتجرؤه ، فالقليل من الأمور يدل على الكثير ونحيل في الباقي ، على ما نقض به شيخنا « أبو علي » رضي الله عنه كلامه .

ادعى[3] أن قوله تعالى : فما اخْتَلَفُوا إلا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ العِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ[4] .

مناقض لقوله تعالى : « وَجَعَلْنا عَلى قُلوبِهم أكنَةً أنْ يَفْقهوه[5] » ، وقوله تعالى : « أُولئكَ الذّينَ طَبَعَ اللهُ على قُلوبِهِمْ وسَمْعِهِمْ وأبصارهم »[6] ، إلى

(١) المغني جـ ١٦ ص ٣٩٠

(٢) الدامغ : لابن الراوندى وفيه يطعن في القرآن الكريم .

(٣) أي : ابن الراوندى

(٤) ١٧ ك الجاثية ٤٥

(٥) ٢٥ ك الأنعام ٦

(٦) ١٠٨ ك النحل ١٦

غير ذلك من الآيات .

فقال شيخنا[1] إنّ قوله تعالى « فما اختلفوا فيه إلا من بعد ما جاءهم العلم » أراد به الحجج والقرآن ، دون العلم بصحة ما جهلوه ، لأنه تعالى أطلق العلم ، ولم يقيده .

وأراد بقوله : « وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه » تشبيههم ، لإعْراضِهِمْ عن النظر فيما أتاهم من الحجج ، بمن هذا حاله ، وكذلك ، فانما ذكر الطبع ، لأنهم إذا أعرضوا ، وجهلوا ، وكفروا ، حصل في قلوبهم لكفرهم ، ما يسمى طبعاً وختماً .

فلا تناقض في الكلام ، وقد تسمى الحجة علما ، إذا كانت طريقاً للمعرفة ، وربما سُمّيَ الكتاب عِلْماً ، كما نقول : هذا علم « أبي حنيفة » ، وعلم « الشافعى » ، لما أمكن به التوصل لعلمهما ، والحجج في ذلك أولى ، على أنه تعالى إذا لم يذكر العلم بماذا ، فمن أين أن المراد به العلم بصحة ما كلفوا ، دون أن يكون العلم المقتضى لكمال العقل ، والمصحح للاستدلال والنظر ؟

وقد بينا في معنى الطبع ، فيما تقدم ما يغنى ، وإنما الغرض أن نبين تعسف من ادعى في ذلك التناقض .

ومنها قوله تعالى : « وَمَنْ يُضْلِل الله فما لَهُ مِنْ وَليٍ مِنْ بعده[2] » .

ينقض قوله سبحانه : « فزَيَّن لَهُمْ الشَيْطانُ أعْمَالَهُم فَهُوَ وَلِيهُّمْ اليَومْ[3] » وادّعى ابن الراوندي ، أن إحدى الآيتين تقتضي ، أن لا ولي للكفار .

والثانية تقتضي ، أن لهم ولياً ، وأولياؤهم الشيطان ، لأن المراد به الجنس ، لا العين .

فبين « أبو على » بعده في هذا الباب ، لأن قوله ، فما له من ولي من

(١) أى أبو على

(٢) ٤٤ ك الشورى ٤٢

(٣) ٦٣ ك النحل ١٦

بعده » ، المراد به في الآخرة ، عند اضلال الله لهم بالعقوبة ، وأراد تعالى بقوله « فهو وليهم اليوم » في دار الدنيا ، وتقييده بذكر اليوم يدل على ذلك ، ثم بيّن أنه لو كان المراد ، في وقت واحد ، لم يتناقض ، لأن المراد فما لهم من ولي ، ينفع وينصح وكون الشيطان ولياً ، لا يقتضي أن ينصر ، وينفع ، ويخلص من الاضلال ، فكيف تكون مناقضة . ومنها ما ادعى ابن الراوندي أن قوله جل وعز : « إنَّ كَيْدَ الشيطانِ كانَ ضَعِيفا[1] »

ينقض قوله سبحانه : « استَحْوَذَ عَليهِمُ الشيطانُ فأنساهُمْ ذكْرَ الله »[2] .

وقوله : « وزَيَّنَ لَهُمُ الشيْطان أعمالَهُمْ فَصدهَم عنِ السَبيلِ وكانوا مستبصرين »[3]، وزعم أن ما يستحوذ عليه ، وعلى قلبه ، ويصده ، لا يجوز أن يكون ضعيف الكيد ، وأن التناقض في ذلك ظاهر .

ويقول أبو علي : إن المراد بأن كيد الشيطان ضعيف ، أنه لا يقدر على أن يضر بالكافر ، وإنما يوسوس ويدعو فقط ، فان اتبعه لحقته المضرة ، وإلا فحاله على ما كان ، فهو بمنزلة فقير يوسوس إلى الغني في دفع ماله إليه ، وهو يقدر على الامتناع ، فان وافقه فليس ذلك لقوة كيد الفقير ، لكن لضعف رأيه واتباعه .

وهذه طريقة الكفار مع الشيطان ، وإنما استحوذ عليهم ، لما اتبعوه ، على طريق المجاز .

وقال : « فَصَدَّهُمْ » لما اتبعوه ، على طريق المجاز » ، كما يقال في الملك العظيم ، قد استحوذ واستولى عليه خادمه ، وقد صدّه عن العدل والاحسان ، وذلك لا يمنع من أنه ضعيف في نفسه وفي كيده ، فكذلك القول (ذكْرُ) ، وانما نبه تعالى بذلك ، على ضعف الكفار ، لمّا تمكَّنَ الشيطان منهم ، مع ان حاله ما وصفنا ، وتركهم الحزم ، عدولهم عن الصواب ، وإلا فالشيطان لايمكن

(1) ٧٦ م النساء ٤ « فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد .... »

(2) ١٩ م المجادلة ٥٨

(3) ٣٨ ك العنكبوت ٢٩

منه إلا الوسوسة ، التى لولاها لكان الكافر سيكفر أيضا ، لأنه لا يجوز أن يكفر عند ادعائه ، على وجه ، لولاه كان لا يكفر ، فلا يكون لوسوسته تأثير .

وهذا الموضوع هو الذى خالف فيه « أبو هاشم » « أبا علي » ، فجَوَّزَ أن يجري دعاء الشيطان مجرى زيادة الشهوة ، في أنه لا يجب أن يمنع تعالى منه ، إذا علم أن عنده يكفر ، ولولاه لأمن ، لأنه جار مجرى التمكن ، خارج عن طريقة المفسدة .

بطلان طعنهم على القرآن بالتكرار والتطويل :

فأما ما يطعنون به ، مما يزعمون ، أنه تكرار فى سورة « قل يا أيها الكافرون » ، فقد بيَّنَ أبو على ، أنه وإن أشبه فى اللفظ التكرار ، فليس بتكرار ، لأن المراد به ، ألا أعبد ما تعبدون اليوم ، وأراد بقوله « ولا أنتم عابدون ما أعبد » ، أنكم غير عابدين لما أعبد اليوم .

وأراد بقوله : « ولا أنا عابد ما عبدتم » : أي أني عابد ما عبدتموه ، فيما سلف ، لأنهم كانوا يعبدون ، في المستقبل ، من الحجارة والأوثان ، غير ما عبدوه من قبل .

وعنى بقوله « ولا أنتم عابدون ما أعبد » ، أنكم لا تعبدون ما أعبده بعد اليوم ... وإنما أنزل عزَّ وجل ذلك ، لأن قوما من الكفار ، قالوا لرسول الله ، ﷺ : أعْبُدْ ما نعبده اليوم سنة ، حتى نعبد ما تعبده أنت اليوم سنة ، واعبد أنت ما نعبده سنة أخرى ، حتى نشترك في العبادة على هذا السبيل ، فأنزل الله تعالى هذه السورة ، جواباً لهم[1] .

وأما طعنهم على القرآن تطويلا : فقد بين « أبو هاشم » أن فصاحة الكلام ، إذا كانت تظهر بحسن معانيه ، واستقامتها ، والحاجة اليها ، فيجب أن يكون الكلام بحسبها ، فلا بد إذا اختلفت أطوال المعانى ، أن يختلف الكلام فى

(1) أخرجه ابن حرير وابن أبي حاتم وابن الأنبادى فى المصاحف كذا فى الدر المنثور فى التفسير بالمأثور (٤٠٤/٦)

التطويل والايجاز ، لأنه ليس فى قول الله لفظة تعمم قوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمهاتُكُمْ ، وأخواتُكم وعماتكم وخالاتكم »[١] .

فلا بد إذا كان الحال هذه ، ووجب بيان المُحَرَّمات من النساء ، أن يُجْرِي تعالى الخطاب على هذا الحد ، فمن قال : كان يجب أن تكون هذه الآية بمنزلة قوله « ثُمَّ نَظَرَ » فقد ظلم ، وأبان عن جهله ، بطريقة اللغة .. ويقول أبو هاشم : « ولذلك اختلفت الآيات ، في الطول والقصر ، لأن الذي جعله آية ، قد كان قصة تامة ، أو يحل هذا المحل » .

وقد بين أهل هذا الشأن ، أن التطويل إنما يعد عيباً ، في المواضع التى يمكن الايجاز ، ويغني عن التطويل فيها ، فأما إذا كان الايجاز متعذراً ، أو ممكنا ، ولا يقع به المعنى ولا يسد مَسَدَّ التطويل ، فالتطويل هو الأبلغ فى الفصاحة ، ولذلك استحبّوا فى الخطب ، وعند الحمالات ، والعوارض ، التى يحتاج فيها إلى اصلاح ذات البين ، وتقرير الأحوال فى النفوس ، التطويل وعابوا فيه الايجاز » .

رؤيـة الله تعالى :

نفى المعتزلة رؤية الله تعالى بالأبصار ، حيث أن البصر يدرك المادي ، والله لا مادي .

وعند المعتزلة ، القول برؤيته تعالى هدم للتنزيه ، وتشويه لفكرة الله ، وتشبيه والمُشَبِّه كافر بالله .

ويخالف أهل السنة المعتزلة فى رؤية الله ، فلقد قرر أهل السنة ، أن القديم سبحانه يُرى ، وتجوز رؤيته بالأبصار ، إذ أن ما صح وجوده ، جازت رؤيته كسائر الموجودات ، وآياته قوله تعالى « تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَه سلام »[٢] واللقاء

(١) النساء : (٢٣)
(٢) الأحزاب : (٤٤)

يقع لغة على الرؤية ، وبخاصة حيث لا يجوز التلاقى بالذوات والتماس بينهما . وقوله تعالى « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ »[١] .

وفى قصة موسى عليه السلام قال « رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي »[٢] ولو لم تكن الرؤية جائزة ما تمناها نبي .

وقد قال ، عليه الصلاة والسلام لصحابته « انكم سترون ربكم يوم القيامة ، كما ترون القمر ليلة البدر لا تُضامون ، ولا تُضارّون في رؤيته »[٣] .

الصحابة يجمعون على إثبات رؤية الله : ولقد أجمع الصحابة على اثبات رؤية الله ، وكذلك مَنْ بَعْدَهُمْ من سلف الأمة ، على اثبات رؤية الله تعالى .

وقد رواها نحو من عشرين صحابياً ، عن رسول الله ، عليه الصلاة والسلام ، وآيات القرآن فيها مشهورة ، واعتراضات المبتدعة عليها ، لها أجوبة مشهورة ، في كتب المتكلّمين من أهل السنة .

ثم مذهب أهل الحق ، أن الرؤية قُدْرَةٌ يجعلها الله في خلقه ، ولا يُشترط فيها إتصالُ الأشعة ، ولا مقابلةُ المَرئي ، ولا غير ذلك .

وقد روى عن ابن عمر ، أن رسول الله ، ﷺ ، قال : إنّ أدنى أهل الجنة منزلة ، لمن ينظر إلى جناته وأزواجه ، ونعيمه وخدمة ، مسيرة ألف سنة ، وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غُدْوَةً وعشية . ثم قرأ رسول الله ، ﷺ : « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ »[٤] .

رسول الله يقرر الرؤية ، ويورد الشهرستاني[٥] ما قاله جرير بن عبد الله في

(١) القيامة : (٢٢) .
(٢) الأعراف: (١٤٣)
(٣) الملل والنحل : الشهرستاني جـ١ ص ١٠٤ ــ الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨م تحقيق الشيخ : أحمد فهمى محمد .
(٤) الحديث أخرجه الترمذى : في كتاب تفسير القرآن : باب ومن سورة القيامة (٤٣١/٥) ثم قال عقبة هذا حديث غريب وقد رواه غير واحد عن اسرائيل مثل هذا مرفوعا .
(٥) الملل والنحل جـ ١ ص ١٣٧ وينسحب القول في رؤيةالله بالنسبة لامكان رؤيته تعالى في الآخرة

هذه الرؤية ، فيقول جرير : (كنا عند رسول الله ، فنظر إلى القمر ليلة البدر ، وقال « انكم سترون ربكم عياناً ، كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فان استطعتم أن لا تغلبوا عن صلاة قبل طلوع الشمس ، وقبل غروبها فافعلوا »)[1] .

وعن أبي هريرة ، أن أناساً قالوا : (يا رسول الله ! هل نرى ربنا يوم القيامة ؟) فقال الرسول : (هل تضارون في القمر ليلة البدر ؟) قالوا : (لا يا رسول الله) قال : (هل تضارون في الشمس ، ليس دونها سحاب ؟) قالوا : (لا يا رسول الله) ، قال رسول الله : (فإنكم سترونه كذلك) .

وعن صهيب أن الرسول قال : (إذا دخل أهل الجنة الجنة ، يقول الله تبارك وتعالى : « تريدون شيئاً أزيدكم ؟ » فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ، ألم تدخلنا الجنة وتنجينا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب ، فما أعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إلى ربهم تبارك تعالى ؟)[2] .

١٤ – برهان المعتزلة على وجود الله

يقول المعتزلة : (يصل الإنسان بالعقل إلى إدراك وجود الله) .
ويقول النظام : (إن في الكون برهاناً على وجوده تعالى) .
وللمعتزلة برهانان على وجود الله تعالى :

البرهان الأول بالعلة الفاعلية :

يقول العلاف ، لكل حركة محرك ، وهكذا ، ولا يمكننا التسلسل في مجموعة العلل .

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه ومنها : المواقيت : باب فضل صلاة العصر (١٠٥/١) ومسلم في كتاب المساجد : باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما (٤٣٩/١) .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

إذن ، هناك محرك أول لا يتحرك بآخر وهو الله .

ويقول النظام : إن جميع الحركات متناهية ومحدثة ، وكل محدث يحدث عن علة ولا يمكن التسلسل .

إذن ، هناك علة أولى ، غير محدثة وهي الله .

وبهذا يكون برهان المعتزلة السابق ، أساسه نظريات فلسفية ، تتعلق بماهية الكون ، وبتركيبه من جواهر وأعراض ، وبمروره من حالة العدم ، إلى حالة وجود ، فقط هذا المرور – وهو (الحركة الأولى للكون) يتطلب عاملا خارجا عن العالم ، ومميزا عنه ، أما الحركات الأخرى ، وكل ما يتعلق بالجواهر من أعراض ، فالمعتزلة تقول ، بأنه عمل طبيعي للجواهر ، ولا يمكن أن يكون برهانا حاسماً ، على وجود الله ، لذلك لجأوا للأجسام في إثباتهم لوجوده تعالى .

البرهان الثاني ، البرهان بالعلة الغائية :

ويتمثل في برهان النظام الموجود منه الكون ، فعندما يدرك العقل النظام ، لابد أن يدرك أن له مدبِّرا نظَّمه ودبَّره .

وإثبات الله بالعقل ، يترتب عليه أيضا ، إثبات الشريعة عقلا ، وهذا ما تقوله المعتزلة ، وتبني عليه كل المسألة الأخلاقية ، وهذا الأصل ، من أهم الأصول التي يتمسكون بها ، وهو أكبر ركن لفلسفة المعتزلة .

ثانيا : العالم

العدم : العالم كان معدوماً ، واستمد وجوده من الله تعالى ، والعدم : مادة العالم . والوجود : صورة العالم .

والمادة لا تتحقق بدون صورة ، فالعدم لا يتحقق بدون وجود ، والوجود من الله فقط .

تعريف المعتزلة للعدم : المعدوم شيء ، ولقد أحدث الشحام القول ، بأن المعدوم شيء وذات ، وعين ، وأثبت له خصائص المتعلقات في الوجود ، مثل قيام العرض بالجوهر ، وكونه ، عرضا ، ولوناً ، وكونه سواداً وبياضاً .

الشرط الأساسي للمعدوم : إن المعدوم « الممكن »(١) ، هو شيء ، بمعنى ثابت متقرر في الخارج ، منفكا عن صفة الوجود ، وبهذا يكون المعدوم – حسب قولهم – شيئاً ، قبل أن يتحقق في الوجود ، وعلى شرط أن يكون في امكانه ، أن يقبل الوجود ، وإلا فلن يكن شيئا ، ولن يتحقق أبدا .

وفيما يتعلق بالمعدوم ينقسم المعتزلة إلى فريقين :

الفريق الأول : يرى أن المعدوم ذات فقط ، وهؤلاء هم البغداديون ويقولون : إن المعدوم شيء ومعلوم ، وليس بجوهر ولا عرض ، والمقدورات مقدورات قبل كونها ، والمعلومات معلومات قبل كونها . ويرى هؤلاء ، صفة واحدة للمعلوم وهي الشيئية .

وهذه الفكرة – فكرة المعدوم المعرّى عن كل صفة ، ما عدا الذاتية – تذكرنا بالهيولى التي قال بها أرسطو ، وهي عنده : المادة الخالية من كل صورة ، والتي يمكنها أن تقبل كل صورة عند الوجود ، وتزعم المعتزلة كما زعم أرسطو ، أن هذه المادة الأولى قديمة .

ويرى الفريق الثاني أن المعدوم ذات وصفات وتنقسم الصفات إلى :

صفات جوهرية : وهي ١ – الجوهرية ، ٢ – الوجود ، يمنحها الله ؛ ٣ – التَّحيز (الكون) والرابعة : الصفة المعللة بالتحيز بشرط الوجود .

صفات عرضية : وتتمثل في قبول الذات للأعراض (صفة العرضية) ، صفة تحيز العرض في الذات ، لأن لكل عرض مكان ، ومكان العرض هنا هو الذات .

(١) أي الممكن الوجود .

أقوال متطرفة في المعدوم : وهي أقوال المعدومية . فالقول بالمعدوم عندهم ، هو الحل الوحيد لمسألة الخلق ، ولتفسير التباين الجوهري بين الله والمخلوقات .

والذي أدى بالمعتزلة إلى هذه النتيجة ، هي محاولتهم الدفاع عن التوحيد ، وحفظ فكرة الله ، مجردة عن كل ما يشوب المادة ، وجعل المادة ، بعيدة كل البعد ، عنه تعالى . وهم لا يلجأون إلى الله ، إلا في تكوين هذه المعدومات .

مرور الشيء من العدم إلى الوجود : إن شرط إمكان الوجود ، شرط أساسي ليصير المعلوم كائنا .

خلاصة فكرة المعتزلة هنا : إن تأثير القدرة – أي قدرة الله – في الوجود فقط ، والقادر يعطي الوجود ، والممكن في ذاته لا يحتاج إلى القادر ، إلا من جهة الوجود ، فتكون هكذا وظيفة الفاعل – أي الله – محدودة ، إذ أنها محصورة في منح الوجود فقط للمعدومات « الممكنة » لأنه لو منح أيضاً ماهية المعدوم لأصبحت ماهيته تعالى – في نظر المعتزلة – مشابهة لماهية المخلوقات ، ولكن « ليس كمثله شيء » .

الحد من وظيفة الفاعل في هذا المرور : الصفات الذاتية للجواهر والأعراض ، لها ذواتها ، التي لا تتعلق بفعل الفاعل ، وقدرة القادر ، إذا أمكن أن نتصور الجوهر جوهراً وعيناً وذاتاً .

فعلى ذلك ، تكون وظيفة الله في خلق العالم ، محصورة في منح الوجود فقط للمعدوم ، وليس في خلق الماهيات المعدومات .

وقد وصل المعتزلة لهذه النتيجة ، لرد كل مشابهة بين الله والعالم المخلوق .

مرور الشيء من الوجود إلى العدم

يقول المعتزلة باستحالة عدم الأجسام بعد كونها ، وإن فناء الشيء يقوم بغيره ، وإن الله يقدر أن يفني العالم بأسره ، بأن يخلق شيئا غيره ، يحل فيه

فناؤه ، كما أنه يقدر أن يفني ذلك الشيء ، الذي يحل فيه فناء العالم ، بأن يخلق شيئا غيره يحل فيه فناؤه .

الفناء يكون عامًّا كاملا : يقول المعتزلة إن الله إذا أراد أن يفني العالم ، فهذا الفناء يكون شاملا لا جزئيا ، ولو خالف الأمر ذلك ، لكان الله ظالما .

ويقول أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم : إن الله لا يستطيع أن يفني ذرة من العالم ، مع بقاء السماوات والأرض .

تعريف الوجود : الوجود معناه أن الكائن وجد آنينْ ، وَمَرَّ عليه زمانان ، يتجددان دائما ، فالوجود هو استمرار في البقاء .

مذهب المعتزلة يمثل الوجودية المسرفة : تزعم المعتزلة أن لكل فكرة مقابل ، – أي أن المعلوم يجب أن يكون شيئاً – حتى يتوكأ عليه العلم ، وبما أنه عندنا فكرة العدم ، فيكون العدم شيئاً .

وفي رأيهم أن بعض الأجناس والأنواع ، مثل : (الجوهرية ، والجسمية ، والعرضية ، واللونية) ، أشياء ثابتة في العدم ، لأن العلم قد تعلق بها .

وهذا يذكرنا بالوجودية المسرفة ، عند أفلاطون ، وعند (فريد يجيردي تور) ، أحد تلاميذ (الكوين) ، في عهد شرلمان .

الوجودية المسرفة وعلم الله : لما ردت المعتزلة ، علم الله إلى ذاته قالت : إن العلم قديم ، وكذلك موضوع هذا العلم ، ولما كان الله لم يزل يعلم الأشياء قبل وجودها ، فلزم أن تكون هذه الأشياء حقيقة قبل وجودها . ويقول المعتزلة : ومن جهة أخرى ، لا يوجد أي تشابه بين الله والمخلوقات ، لذلك زعموا ، أن الله لا يمنح إلا الوجود فقط ، للماهيات القديمة المعدومة ، التي لم يزل هو تعالى يعلمها .

ويبدو أن المعتزلة ، كانت تميل إلى هذا الحل ، أي أنها كانت تقول بوجود تفاوت بين قديمين : (الله والمعدومات) . ولجأ المعتزلة إلى هذا الحل ، حتى لا يقولون بالشرك .

وإنها لمحاولة جريئة من قبلهم ، قاموا بها ، لصيانة التوحيد ، والرد على التشبيه ، ولتفسير الخلق ، والقول بأن المادة حقيقية ، ولتنزيه الله عن كل ما يتعلق بالمادة ويشوبها .

مصدر فكرة المعدوم : مما لا شك فيه ، أن المعتزلة قد اقتبسوا هذه الفكرة من اليونان .

ويؤكد الشهرستاني ذلك الاقتباس ، وأنه من « أرسطو » بالذات . ويقول أرسطو في كتاب (السماع الطبيعي) : إن الهيولى – أي المادة الأولى – أزلية أبدية ، ولو كانت الهيولى حادثة ، لحدثت عن موضوع ، ولكنها هي موضوع تحدث عنها الأشياء ، بحيث يلزم أن توجد قبل أن تحدث ، وهذا خلف ، ولو كانت فاسدة ، لوجبت هيولى أخرى تبقى ، لتحدث عنها الأشياء ، بحيث تبقى الهيولى بعد أن تفسد ، وهذا خلف كذلك .

وإذا اقتبست المعتزلة ، فكرة المعدوم من أرسطو ، فإن مذهبهم الوجودي متشبع ، بنظرية المثل الأفلاطونية .

والمعتزلة قرأت بلا ريب ، جمهورية أفلاطون ، ومحاورة (تيماوس) وقالت : إن المعرفة الحقيقية هي معرفة الكليات .

لذلك قالت ، بموضوع لهذه الكليات ، هذا الموضوع هو هذا المعدوم ، الذي قالوا به ، ووصفوه خارج الزمان .

ولقد ردت المعتزلة فكرة المثل الأفلاطونية وحافظت على جوهر المذهب الأفلاطوني ، القائل بوجود موضوعات الأفكار ، وزادت بأن الله وحده ، يمنح الوجود لهذه الموضوعات المعدومة . فيمكننا القول بأن فكرة العدم عند المعتزلة ، مقتبسة من فلسفة أفلاطون وأرسطو .

وفي الوقت نفسه ، أخذوا عن أفلاطون فكرة المثل ، بدون أن يقولوا بوجودها الحقيقي ، خارج الزمان . فقط هذه المثل ، ساعدت على تكوين المذهب الوجودي المعتزلي .

المعتزلة يدرك انهم جمعوا بين الصفات والذات ووحدوا بينها للتنزيه .

٢ – ومنها قولهم : بإستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار ، وزعموا أنه لا يرى نفسه ، ولا يراه غيره ، واختلفوا فيه : هل هو راءٍ لغيره أم لا ؟ فأجازة قوم منهم وأباه آخرون منهم ومن المعلوم من المعتزلة قصدوا الاستحالة رؤية الله تعالى فى الدنيا وهذا حق ....

٣ – ومنها اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل ، وحدوث أمره ونهية وخبره ، وكلهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث ، وأكثرهم اليوم يسمون كلامه مخلوقاً وعندنا أن كلام الله لا يوصف بالقدم او الحدوث وانما معه تعالى .

٤ – ومنها قولهم جميعا : بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ، ولا بشيء من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم ، وأنه ليس لله عز وجل فى اكسابهم ، ولا في أعمال سائر الحيوانات ، صنع وتقدير ، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدريه وسبق واشرنا الى ان معنى لفظ القدرية لا يشير الى ذلك .

٥ – ومنها : اتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الاسلام بالمنزلة بين المنزلتين – وهي أنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر – ولهذا سماهم المسلمون : معتزلة لاعتزالهم قول الأمة بأسرها وهذا حق وهو خلاف فى الفروع .

٦ – ومنها : قولهم : إن كل ما أمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العبادة لم يشأ الله شيئاً منها وهذا مخالف تماما لعقيدة المعتزلة .

وزعم الكعبي فى مقالاته أن المعتزلة أجمعت على أن الله عز وجل شيء كالأشياء ، وأنه خالق الأجسام والأعراض ، وأنه خلق كل ماخلقه لا من شيء ، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التي خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم . قال : وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكب الكبائر بلا توبة . وفي هذا الفصل من كلام الكعبي ، غلط منه على أصحابه من وجوه[1] .

(١) الفرق : ص ٦٨

منها قوله[1] ، إن المعتزلة أجمعت على أن الله تعالى شيء ، لا كالأشياء .

وليست هذه خاصية الله تعالى وحده عند جميع المعتزلة فإن الجبائي وابنه أبا هاشم قد قالا : « إن كل قدرة محدثة ، شيء لا كالأشياء ، ولم يخصصوا ربهم بهذا المدح » .

ومنها حكايته عن جميع المعتزلة قولهم :« بأن الله عز وجل خالق الأجسام والأعراض » .

قد علم أن « الأصم » من المعتزلة ينفي الأعراض كلها ، وأن المعروف منهم « بمعمر » يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأن « ثمامة » يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها .

فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض .

وفيهم من ينكر وجود الأعراض ، وفيهم من يثبت الأعراض ، ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئا منها ، وفيهم من يزعم أن المتولدات أعراض لا فاعل لها .

« والكعبي » مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد وهي أعراض عند من أثبت الأعراض . فبان غلط « الكعبي » فى هذا الفصل على أصحابه .

٧ – ومنها : دعوى اجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق ، لا من شيء . وكيف يصح إجماعهم على ذلك ؟

« والكعبى » مع سائر المعتزلة – سوى « الصالحى » – يزعمون أن الحوادث كلها ، كانت قبل حدوثها ، أشياء .

والبصريون منهم ، يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت – فى حال عدمها – جواهر وأعراضا وأشياء .

(١) اى الكعبي .

وأخذوا عن أرسطو فكرة الهيولى ، وهي المادة الأولى للخلق ، والتي تكتسب صورتها النهائية مع الوجود .

وهكذا ، يكون أرسطو وأفلاطون ، قد ساعدا جهود المعتزلة ، في صيانة التوحيد ، وفي رد التشبيه ، وفي القول بالخلق في الزمان .

فمسألة العدم ، مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالتوحيد ، عند المعتزلة . إنهم يرجعون دائما إلى تعريفهم لله ، ويحاولون أن يفسروا الخلق ، بالنسبة للفكرة التي كونوها عن الله ، إن الله لا متناه ، واحد ، كامل ، قادر على كل شيء ؛ وعالم بكل شيء ليس بينه وبين العالم أي مشابهة فيما يختص بماهيته ، لأن ماهية العالم ناقصة وحادثة ، فعليه تكون ماهية العلم غير صادرة عن ماهيته تعالى ، ولكن العالم محتاج إلى الله ، فيما يختص بوجوده .

هذه العقيدة راسخة عند المعتزلة ، ويدافعون عنها بكل حزم .

٢ – المخلوقات

قانون الحتمية : ينطبق هذا القانون على العالم الطبيعي ، وعلى الأحياء ، وتخضع الأجسام لقوانين ثابتة ، ولقد خلق الله العالم ، بمجرد حريته ، لا بطباعه .

وتعتبر المعتزلة « الماهيات » ، في حالة العدم ، حائزة على خصائص معينة ، تظهر مع الوجود .

الكمون والظهور : كل شيء عند المعتزلة بالقوة ، وكل قوة تتحقق ، أي تمر إلى الفعل .

ويقول النظام : إن خلق آدم لم يتقدم على خلق أولاده ، ولا تقدم خلق الأمهات على خلق الأولاد ، وإن الله خلق ذلك أجمع في وقت واحد ، غير أن الله أكمن بعض الأشياء في بعض ، فالتقدم والتأخر ، إنما يقع في ظهورها من أماكنها ، دون خلقها واختراعها .

قصة الخلق : يقول أتباعُ النظام(١) ، إن الله خلق الخلق في دار سوى تلك ، وأطاعه أناس ، وعصاه آخرون ، فمن أطاعه فللنعيم ، ومن عصاه في النار ومن عصاه في البعض وأطاعه في الآخر ، أخرجه للدنيا ، ويصبح الانسان فقط في هذه الدنيا خاضع للتكليف :

في إمكانه عمل الخير والشر ، فإذا فعل الخير ، استحق الثواب ، وإذا فعل الشر ، استحق العقاب .

مصدر هذه القصة : استمد المعتزلة هذه القصة من التوراة ، والمسيحية ، ومن فيوضات افلوطين .

نصيب هذه القصة عند المعتزلة : ولقد قبل القصة السابقة ، تلاميذ النظام ، ولكن لم يأخذ بها باقي المعتزلة .

ولقد كان أثر أرسطو ، أقوى من أثر أفلاطون وافلوطين عند المعتزلة ، لأن أرسطو قال بالهيولى ، وهي المادة الأولى الأزلية للعالم ، وفكرة العدم عند المعتزلة ، كبيرة الشبه بقول أرسطو .

ثالثا : الاجسام الطبيعية

معنى الجسم في لغة المعتزلة : هو أصغر جزء طبيعي ، له خواص معينة . الجوهر الفرد أو الجزء الذي لا يتجزأ : هو أصغر جزء خالٍ من الصفات الطبيعية للمادة ، ولكنه يدخل في تكوين الأجسام .

تكوين الأجسام : تتكون الأجسام من ذرات ، أو جواهر فردة ، أو هي الأجزاء التي لا تتجزأ . وهذا هو المعنى الشائع ، وهي عبارة عن عنصر بسيط مكون للجسم .

عدد العناصر المكونة للجسم : اختلف المعتزلة في حصر عدد هذه العناصر

(١) هم : أحمد بن خابط ، الفضل الحدثي ، أحمد بن أيوب ، ابن مانوس

فبينما يراها العلاف ستة ، يراها أبو علي الجبائي ثمانية .

مصدر هذا القول : يلاحظ أن الذرات التي يقول بها المعتزلة ، ليست هي ذرات (ديمقريطس) ، وإنما هم اتفقوا معه ، في رد أقل الأجزاء في الأجسام الطبيعية ، إلى عدد من الذرات ، واختلفوا في تحديد هذا العدد .

ولكن هنا نجد أن أثر أرسطو ، أقوى من أثر ديمقريطس ، على المعتزلة ، في نظريتهم الخاصة بالجسم ، لأن أرسطو كان يعتبر العناصر في ذاتها مركبات : هيولى وصورة ، وهي ليست مبادىء كما زعم (أنباذوقليس) .

ويضيف أرسطو ، أن الهيولى لا توجد مفارقة ، وهي موجودة أولا في هذه البسائط ، فبالقياس إلى المركبات الطبيعية ، العناصر – مبادىء وأصول – لا تنحل إلى أبسط منها ، والمركب الطبيعي المتجانس ، وطبيعة واحدة ، أي صورة في هيولى ، ويسمى مزيجا ، وهذا المزيج جسم متجانس ، كل واحد من أجزائه شبيه بالكل ، وبأي جزء آخر .

ويقول المعتزلة إن العناصر لا توجد مفارقة ، بل الجسم الحقيقي الطبيعي ، هو المركب من هذه العناصر ، فكأن نظرية الجسم عند المعتزلة ، نتيجة لتأثير نظريات ديموقريطس ، وأنبا ذوقليس ، وأرسطو .

الذرة أو الجزء الذي لا يتجزأ

قول من لا يعترف بأي صفة للجزء : يقول العلاف ، إن الجزء لا طول له ولا اجتماع .. إلى آخر هذه الصفات ، ينفيها عنه .

قول من يعترف للجزء ببعض الصفات : يقول الجبائي ، يجوز على الجوهر الواحد الذي لا ينقسم ، ما يجوز على الجسم ، من اللون والطعم والرائحة ، إذا انفرد .

وهنا ، نلاحظ تطوراً في فكرة الجزء عند المعتزلة ، فبينما أوائل المعتزلة ، كانوا ينظرون إلى الجزء كنقطة هندسية ، متأثرين بمذهب ديمقريطس ، نرى

الجبائي ، وهو من متأخرى المعتزلة ، يعترف للجزء بصفات الجسم ، فكأن تأثير ديمقريطس على المعتزلة قد ضعف ، وإزداد تأثير أبيقوروس ، على المتأخرين منهم .

كيف تحدث الصفات في الأجسام : يرى العلاف وفريقه ، أن كل صفات الجسم أعراض ، ناتجة عن الحركة ، وليس لها أي وجود ثابت وحقيقي ، وهذا عن مذهب ديمقريطس ، فعنده الحركة ، تعصف بالجواهر منذ القدم ، وتوجهها إلى كل صوبٍ في الخلاء الواسع ، فتتقابل وتتشابك ، وتكتسب سائر الكيفيات المحسوسة من لون ، وطعم ، وحرارة ، وغيرها . ويرى الاسكافي أن الجزء الواحد يحتمل اللون ، والطعم ، والرائحة ، وجميع الأعراض ، إلا التركيب(١) .

والجبائي يقول : إن الجوهر ، إذا وجد ، كان حاملا للأعراض(٢) .

ويجيز عليه الحركة ، والسكون ، والممارسة ، والطعم ، والرائحة إذا كان منفرداً .

فحسب قول الاسكافي والجبائي : تكون الأعراض ملازمة للأجزاء ، ولا تنفك عنها ، وهي التي تُعَيِّنَ الأجزاء وتميزها الواحد عن الآخر ، فتصبح إذن الأعراض ثابتة وحقيقية ، إذ أنها صادرة عن الأجزاء ، وليست ناتجة عن مجامعة الأجزاء ، كما قال العلاف وفريقه .

وقول الفريق الآخر : ترديد لمذهب « ايبقورس » ، مع بعض التصرف ، لأن « ايبقورس » يقول :

إن الجواهر ليست متجانسة ، ومتى كان الأمر كذلك ، فيلزمها أعراض ، حتى تميزها الواحد عن الآخر .

(١) مقالات الأشعري : ص ٣٠٢

(٢) نفس المصدر ص ٣٠٧

ويقول أيضا : إن الأجزاء الداخلة في تركيب أفراد النوع ، صالحة على صورة ، ومقدار ، لا يتغيران ، وطبيعي أن الصورة هي ما يميز عنصر عن عنصر .

فلما أخذ هذا الفريق بِقَوْلِ : « ابيقورس » هذا ، أضافوا للجزء الذي لا يتجزأ ، صفات الأجسام .

أعراض الأجسام : القائلون بالجزء ، يميزون بين الجوهر والعرض ، فقط من اعتبر الجزء معرى عن كل صفة ، مثل العلاف ، والفوطي ، ومعمر ، والاسكافي والبلخي يقولون : إن الأعراض حاصلة ، من تماس الأجزاء المكونة للجسم ، بينما من اعتبر الجزء حاصلا على صفات ، مثل الجبائي يقول : إن الأعراض موجودة في الأجزاء المكونة للجسم ، ولكنها متميزة عن جوهر هذه الأجزاء .

ومن الأعراض ما يبقى ، مثل الألوان ، وتبقى ببقاء لا في مكان ، ومنها ؟ ما لا تبقى ، مثل الحركات .

والجبائي يشاطر العلاف قوله ، في أن الألوان ، والطعوم ، والأراييح ، والحياة ، والقدرة ، والصحة تبقى .

مما تقدم نخلص للآتي : إن نظرية المعتزلة الخاصة بالأجسام الطبيعية ، لا ترتكز على فكرة مجردة ، أي فكرة الجزء الذي لا يتجزأ ، أو الذرة ، بل على وقائع حسية ، أي أقل قسم محسوس في الجسم .

وإذا تكلموا في الجزء ، فكان ذلك مجرد تصور ، ثم إنهم جميعا — فيما عدا النظام — اعتبروا الجسم كحامل للأعراض .

بينما النظام : رد جميع الأعراض إلى أجسام . وهكذا يكون أساس المعرفة الحسية ، مرتكزا في العالم الطبيعي المركب من هذه الأقسام المحسوسة .

الحركة :

يطرح المعتزلة السؤال التالي :

هل الأجسام متحركة عند خلقها ؟

ويقول الخياط : إنها لا ساكنة ، ولا متحركة ، والحركة والسكون مكتسبتان من الوجود .

ويقول الجبائي والعلاف : إن الجسم ساكن ، حال خلق الله له .

وعند النظام : الحركة تتبع حتما الوجود ، وأنها ليست صفة من صفات المعدوم ، بل يكتسبها المعدوم من الوجود .

ويتفق جميع المعتزلة على أن الحركة ليست من صفات المعدوم ، بل هي صفة تكتسبها الموجودات حين توجد .

تعريف الحركة والسكون :

يعرف العلاف الحركة ، بأنها انتقال الجسم من المكان الأول للمكان الثاني .

ويعرف السكون بأنه لَبْثُ الجسم في المكان زمانين متتاليين(١) . وتعريف العلاف هذا ، بأن الحركة هي السكون في المكان الثاني ، مهد الطريق لقول النظام ، بأن الحركة مبدأ تغير ما ، وأن السكون معناه ، أن الجسم كان في المكان وقتين(٢) . كما أنه مهد الطريق لقول الجبائي بأن الحركة والسكون أكوان(٣) . وأن معنى الحركة ، حسب رأي الجبائي ، هو معنى الزوال ، فلا حركة إلا وهي زوال ، وأنه ليس معنى الانتقال — ولقد اعتبر كل من أبو الهذيل ، والنظام ، والجبائي ، الحركة كونا في المكان الثاني .

ويقول معمر : إن السكون هو الكون .

الحركة إذن في رأي المعتزلة كون ، بمعنى « أرسطو » القائل ، بأن الكون

(١) المقالات : ص ٣٥٥ ، للأشعري
(٢) نفس المصدر ص ٣٣٤
(٣) نفس المصدر ص ٣٥٥

هو تحول جوهر أدنى إلى جوهر أعلى .

أين توجد الحركة : يقول العلاف والجبائي ، وابنه أبو هاشم إن الحركة تحصل في الجسم ، وهو في المكان الثاني ، لأنها أول كون في المكان الثاني(١) .

ويضيف أبو الهذيل العلاف قائلا : إنه لا بد للحركة من مكانين وزمانين ، ولابد للسكون من زمانين .

كيف تحل الحركة في الجسم :

ويقول العلاف : حركة الجسم جائزة ، بحركة تحل في بعض أجزائه .

ويقول الجبائي : الجسم إذا تحرك ، ففيه من الحركات ، بعدد أجزاء المتحرك ، في كل جزء حركة(٢) .

والمعروف ، أن الجبائي يعترف ببعض الصفات للجزء الذي لا يتجزأ .

بينما العلاف وباقي المعتزلة ، عروا الجزء من كل صفة ، إلا من صفة المماسة ، وهي الصفة التي بها يجامع الجزء أجزاء أخرى ، ليكون الجسم .

فكل من العلاف والجبائي وباقي المعتزلة يحافظ على تعريفه للجسم ، وعلى نظريته في الجزء ، ويطبق عليها كل ما يتعلق بالحركة .

فحسب رأي العلاف ، يكفي أن تحل الحركة في جزء من أجزاء الجسم ، حتى يكون الجسم متحركا ، وذلك بفضل المماسة الموجودة بين جميع أجزائه .

تلك كانت أهم المسائل الفلسفية ، التي خاض فيها فلاسفة المعتزلة ، ومتكلموهم . وتتميز هذه المسائل بطابعين أساسيين ، كما تناولها المعتزلة :

الطابع الأول : أن هذه المسائل ، دارت واستمرت وانتهت في نطاق المسألة الأولى لهم وهي التوحيد .

الطابع الثاني : أن هناك تأثراً واضحاً ، في المسائل الطبيعية التي تعرضوا لها بالفكر والفلسفة اليونانية ، التي نعلم أنها نفذت للعالم الإسلامي ، عن طريق

(١) البغدادي : الفرق بين الفرق ص ١٤٤

(٢) المقالات : ص ٣١٩

اختلاف أهل الأصول :

في بداية حديث الشهرستاني ، عن أهل الأصول واختلافهم في : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والسمع والعقل يفرق بين معنى « الأصول » و « الفروع » .

معنى الأصول والفروع : يقول الشهرستاني(١) ، قال بعض المتكلمين : « الأصول » معرفة الباري تعالى بوحدانيته وصفاته ، ومعرفة الرسل بآياتهم وبيناتهم . وبالجملة ، كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين ، فهي من الأصول . ومن المعروف أن « الدين » ، إذا كان منقسما إلى معرفة وطاعة ، والمعرفة أصل ، والطاعة فرع ، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصوليا ، ومن تكلم في الطاعة والشريعة كان فروعياً .

والفروع : هو موضوع علم الفقه .

وقال بعض العقلاء : كل ما هو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال فهو من « الأصول » .

وكل ما هو مظنون ، ويتوصل إليه بالقياس والإجتهاد ، فهو من « الفروع » .

معنى التوحيد : وأما « التوحيد » ، فقد قال « أهل السنة » وجميع « الصفاتية » : « إن الله تعالى واحد في ذاته ، لا قسيم له ، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له ، وواحد في أفعاله لا شريك له » .

وقال أهل « العدل »(٢) : إن الله تعالى واحد في ذاته ، لا قسمة ولا صفة له . وواحد في أفعاله ، لا شريك له . فلا قديم غير ذاته ، ولا قسيم له في أفعاله ، ومُحَالٌ وجود قديمين ، ومقدور بين قادرين ، وذلك هو التوحيد .

معنى العدل : ويقول الشهرستاني : وأما العدل — فعلى مذهب « أهل

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٧ تخريج محمد بن فتح الله بدران

(٢) أي المعتزلة

السنة » ــ أن الله تعالى « عدل » في أفعاله ، بمعنى أنه متصرف في ملكه . يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

فالعدل : وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف في الملك ، على مقتضى المشيئة ، والعلم . والظلم بضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم ، وظلم في التصرف[٢] .

معنى العدل عند المعتزلة : وعند أهل الاعتزال ، « العدل » ما يقتضيه العقل من الحكمة ، وهو إصدار الفعل ، على وجه الصواب والمصلحة .

الوعد والوعيد عند أهل السنة : وأما الوعد والوعيد ، فقد قال أهل السنة « الوعيد والوعيد » كلامه الأزلى ، وعد على ما أمر ، وأوعد على ما نهى ، فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده ، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده ، فلا يجب عليه شيء من قضية العدل .

معنى الوعد والوعيد عند أهل العدل : وقال المعتزلة ، لا كلام في الأزل ، وإنما أمر ونهي ، ووعد ووعيد ، بكلام محدث ، فمن نجا فبفعله استحق الثواب ، ومن خسر فبفعله استوجب العقاب ، والعقل من حيث الحكمة يقتضي ذلك .

السمع والعقل عند أهل السنة : وأما السمع والعقل ، فقد قال أهل السنة : الواجبات بالسمع ، والمعارف كلها بالعقل .

فالعقل لا يحسّن ولا يقبّح ، ولا يقتضي ولا يوجب ، والسمع لا يعترف ، أي لا يوجد المعرفة ، بل يوجب .

معنى السمع والعقل عند المعتزلة : وقال « أهل العدل » :

المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح ، صفتان ذاتيتان للحسن والقبيح .

هذا ما ذكره الشهرستاني متعلقا باختلاف أهل الأصول : المعتزلة ، وأهل السنة وغيرهم . ويفرد الشهرستاني ، بعد هذا ، مكاناً لعرض آراء عن المعتزلة بصفة عامة ثم فرقها[٣] .

(١) الملل والنحل : ص ٤٨

(٢) الملل والنحل : ص ٤٩

المعتزلة : يقول الشهرستاني ، ويسمون أصحاب « العدل » و « التوحيد » ، ويلقبون « بالقدرية » و « العدلية » .

وهم قد جعلوا لفظ « القدرية » مشتركا ، وقالوا لفظ « القدرية » يطلق على كل من يقول « بالقدر » خيره وشره من الله تعالى ، إحترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقا عليه ، لقول النبي عليه السلام ، « القدرية مجوس هذه الأمة »[١]

وكانت الصفاتية تعارضهم ، بالاتفاق على أن « الجبرية » و « القدرية » متقابلتان تقابل التضاد ، فكيف يطلق لفظ الضد على الضد ؟ .

وقد قال النبي عليه السلام : « القدرية خصماء الله في القدر »[٢] ، والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد ، لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وبإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم .

اجماع المعتزلة :

ويقول الشهرستاني : والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد ، القول بأن الله تعالى قديم ، « والقدم » أخص وصف ذاته ، ونفوا الصفات القديمة أصلا . فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته لا بعلم وقدرة وحياة ، هي صفات قديمة ، ومعان قائمة به ، لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف ، لشاركته في الالهية .

واتفقوا على أن العبد قادر ، خالق[٣] لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على كتب أمثاله في المصاحب حكايات عنه ، فإن ما وجد في المحل عرض ، قد فني

(١) لم يثبت هذا عند أهل الحديث ، بل حكم ابن الجوزى على هذا الحديث بالوضع انظر الكلام على طرق الحديث بالتفصيل فى تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٣١٦ ، ٣١٧) .

(٢) هذا الحديث من أضراب الحديث الذى قبله .

(٣) الملل والنحل ص ٤٩

في الحال .

واتفقوا على أن الإرادة ، والسمع ، والبصر ليست معاني قائمة بذاته ، لكن اختلفوا في وجوه وجودها ، ومحامل معانيها[١] .

واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار ، في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كل وجه : جهة ، ومكانا ، وصوره ، وجسما وتحيزاً ، وانتقالا وزوالا وتغيراً ، وتأثراً ، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها .

وسموا هذا النمط « توحيداً » .

واتفقوا على أن كلامه محدث ، مخلوق في محل ، وهو حرف وصوت ، ما يفعله ثواباً وعقاباً ، في الدار الآخرة .

والرب تعالى : منزه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر ومعصية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما ، كما لو خلق العدل كان عادلًا .

واتفقوا على أن الله تعالى ، لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة ، رعاية مصالح العباد .

وأما « الأصلح » « واللطف » ففي وجوبه خلاف عندهم .....

وسموا هذا النمط « عدلا » .

واتفقوا على أن المؤمن ، إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة ، إستحق الثواب والعوض ، والتفضل معنى آخر وراء الثواب .

وإذا خرج من غير توبة ، عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار ، لكن يكون عقابه أضعف من عقاب الكفار .....

وسموا هذا النمط « وعداً ووعيداً »

واتفقوا على أن أصول المعرفة ، وشكر النعمة ، واجبة قبل ورود السمع . والحسن والقبيح يجب معرفتهما بالعقل ، واعتناق الحسن واجتناب القبيح ، واجب كذلك .

وورود التكاليفّ ، الطاف للباري تعالى ، أرسلها إلى العباد ، بتوسط الأنبياء عليهم السلام ، إمتحاناً واختباراً ، « لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عنْ بَيِّنَةٍ ، وَيَحْيَا مَنْ حيّ

(١) الخلق هنا عند المعتزلة بمعنى اقدار الله تعالى سبحانه للانسان على فعل أفعاله ومسؤوليته عنها وهم يقررون بهذا الصدد : « إن أفعال العباد مخلوقة » لهم أى خلقها الله تعالى ...

عَنْ بَيِّنَةٍ »[١]

فـــرق المعــتزلة

سبق لنا الإشارة ، في صدر كتاب المنية والأمل هذا ، تعليقاً عن فرق المعتزلة ، وذكرناها عدداً ، كما سجلها البغدادي في كتابه : « الفرق بين الفرق » . ونظراً لأهمية هذه الفرق ، في عرض وبيان آراء المعتزلة ، وما اختلفوا فيه ، وما اتفقوا عليه ،، فإننا هنا نعرض بياناً مُفَصَّلًا لهذه الفرق كما أورده الشهرستاني[٢] .

١ – الواصلية

أصحاب أبي حذيفة : واصل بن عطاء الغزال ، « الألثغ » ، كان تلميذاً « للحسن البصرى » ، يقرأ العلوم والأخبار ، وكان في أيام عبد الملك بن مروان وهشام بن عبد الملك .

وبالمغرب الآن منهم شرذمة قليلة ، في بلد « إدريس بن عبد الله الحسيني » ، الذي خرج « بالمغرب » في أيام « أبي جعفر المنصور » .

ويقال لهم « الواصلية » واعتزالهم يدور على أربع قواعد :

القاعدة الأولى : القول بنفى صفات البارى تعالى ، من العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة .

وكانت هذه المقالة في بدئها ، غير نضيجه ، وكان « واصل بن عطاء » يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتفاق على إستحالة وجود إلهين قديمين ، أزليين ، قال : « ومن أثبت معنى وصفة قديمة ، فقد أثبت الهين » .

وإنما شرعت أصحابه فيها ، بعد مطالعة كتب الفلاسفة ، وانتهى نظرهم فيها ، إلى رد جميع الصفات إلى كونه : عالماً ، قادراً ، ثم الحكم بأنهما صفتان

(١) الأنفال : (٤٢)

(٢) الملل والنحل ص ٥٠

ذاتيتان ، هما « إعتباران » للذات القديمة ، كما قال الجبائي(١) ، أو حالان كما قال « أبو هاشم »(٢) .

وميل « أبي الحسين البصري » إلى ردهما إلى صفة واحدة ، وهي العالمية ، وذلك عين مذهب الفلاسفة .

وكان « السلف » يخالفهم في ذلك ، إذ وجد الصفات مذكورة في الكتاب والسنة .(٣)

القاعدة الثانية : القول بالقدر ، وإنما سلكوا في ذلك ، مسلك « معبد الجهني » و « غيلان الدمشقي » .

وقرر « واصل بن عطاء » هذه القاعدة ، أكثر مما كان يقرر قاعدة « الصفات » .

فقال : إن الباري تعالى حكيم عادل ، لا يجوز ان يضاف إليه شر ولا ظلم ، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر ، ويحتم عليهم شيئاً ، ثم يجازيهم عليه .

فالعبد هو الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، وهو المُجازَى على فعله ، والرب تعالى أقْدَر على ذلك كله .

وأفعال العباد محصورة في : الحركات ، والسكنات ، والاعتمادات ، والنظر ، والعلم .

قال : ويستحيل أن يُخاطَبَ العبدُ « بإفْعَلْ » ، وهو لا يمكنه أن يفعل ، ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل ، ومن أنكره ، فقد أنكر الضرورة . واستدل بآيات على هذه الكلمات .

ويقول الشهرستاني : ورأيت رسالة ، نسبت إلى « الحسن البصري » ، كتبها إلى عبد الملك بن مروان ، وقد سأله عن القول بالقدر والجبر ، فأجابه فيها بما يوافق مذهب « القدرية » ، واستدل فيها بآيات من الكتاب ، ودلائل من العقل ، ولعلها « لواصل بن عطاء » ، فما كان « الحسن » ممن يخالف

(١) أبو علي : محمد بن عبد الوهاب الجبائي
(٢) أبو هاشم : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي
(٣) الملل والنحل : ص ٥١

« السلف » ، في أن القدر خيره وشره من الله تعالى ، فإن هذه الكلمات كالمجمع عليها عندهم .

والعجب ، أنه حمل هذا اللفظ ، الوارد في الخير ، على البلاء والعافية ، والشدة والرخاء ، والمرض والشفاء ، والموت والحياة(١) .... إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى ، دون الخير والشر ، والحسن والقبيح ، الصادرين من اكتساب العباد .

وكذلك أورده جماعة من المعتزلة في المقالات عن أصحابهم .

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين ، والسبب فيه أنه دخل واحد على « الحسن البصري » ، فقال : يا إمام الدين ! لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم « وعيدية الخوارج » ، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لاينفع مع الكفر طاعة ، وهم « مرجئة الأمة » ، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادا ؟

فتفكر « الحسن » في ذلك ، وقبل أن يجيب ، قال « واصل بن عطاء » : أنا لا أقول : إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ، ولا كافر مطلقاً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، لا مؤمن ولا كافر ، ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد ، يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب « الحسن » ، فقال الحسن « اعتزل عنا واصل » فسمي هو وأصحابه « معتزلة » .

ووجه تقريره أنه قال : إن الإيمان عبارة عن خصال خير ، إذا اجتمعت سُمِّيَ المرء مؤمناً ، وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا أستحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمناً ، وليس هو بكافر مطلقاً أيضاً ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا ، على كبيرة ، من غير توبة ، فهو من أهل النار خالداً فيها ، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : « فريق في الجنة ، وفريق في السعير »(٢) لكنه يُخَفَّفُ عنه العذاب ،

(١) الملل والنحل ص ٥٢
(٢) الشورى : (٧)

وتكون دركته فوق دركة الكفار[1]

وتابعه على ذلك عمر بن عبيد ، بعد أن كان موافقا في القدر وإنكار الصفات .

القاعدة الرابعة : قوله في الفريقين ، من أصحاب « الجمل » ، وأصحاب « صفين » ، إن أحدهما مخطيء لا بعينه ، وكذلك قوله في « عثمان » ، وقاتليه وخاذليه .

قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه ، وقد عرفت قوله في الفاسق ، وأقل درجات الفريقين ، أنه لا يقبل شهادتهما ، كما لا يقبل شهادة المتلاعنين ، فلا يجوز قبول شهادة « علي » « وطلحة » « الزبير » على باقة بقل ، وجوز أن يكون « عثمان » و « علي » على الخطأ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ، ومبدأ الطريقة في أعلام الصحابة ، وأئمة العترة .

ووافقه « عمرو بن عبيد » على مذهبه ، وزاد عليه في[2] تفسيق أحد الفريقين ، لا بعينه ، بأن قال : لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل « علي » ورجل عسكره ، أو « طلحة » و « الزبير » لم يقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين ، وكونهما من أهل النار[3] .

وكان « عمرو بن عبيد » من رواة الحديث ، معروفاً بالزهد . و « واصل » مشهوراً بالفضل والأدب عندهم .

٢ – الهذيلية

أصحاب « أبي الهذيل حمدان بن الهذيل العلاف » شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها ، أخذ الإعتزال عن « عثمان بن خالد الطويل » عن « واصل » عن « أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية » ،

(١) الملل ص ٥٢

(٢) الملل والنحل ص ٥٣

(٣) والخلاف قائم بين أهل التوحيد في الحكم على أصحاب الفريقين .

ويقال أخذه عن « الحسن بن أبي الحسن البصري » . وإنما انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الأولى : أن الباري تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، قادر بقدرة ، وقدرته ذاته . حي بحياة ، وحياته ذاته .

وإنما اقتبس هذا الرأي ، من الفلاسفة الذين اعتقدوا ، أن ذاته واحدة ، لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ، ليست وراء الذات ، معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته ، وترجع إلى السلوب أو اللوازم كما سيأتي .

والفرق بين قول القائل : (عالم بذاته لا بعلم) ، وبين قول القائل : (عالم بعلم هو ذاته) ، أنّ الأول نفي الصفة ، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة ، أو إثبات صفة هي بعينها ذات[1]

وإذا أثبت « أبو الهذيل » هذه الصفات ، وجوها للذات ، فهي بعينها « أقانيم » النصارى ، أو « أحوال » أبي هاشم[2] .

الثانية : أنه أثبت إرادات لا محل لها ، يكون الباري تعالى مريداً بها . وهو أول من أحدث هذه المقالة ، وتابعه عليها المتأخرون .

الثالثة : قال في كلام الباري تعالى . إن بعضه لا في محل ، وهو قوله « كن » ، وبعضه في محل ، كالأمر ، والنهي ، والخبر ، والاستخبار ، وكأن أمر التكوين عنده ، غير أمر التكليف .

الرابعة : قوله في « القدر » مثل ما قاله أصحابه ، إلا أنه قدري الأولى ، جبري الآخرة ، فإن مذهبه في حركات أهل الخلدين في الآخرة ، إنها كلها ضرورية ، لا قدرة للعباد ، وكلها مخلوقة للباري تعالى ، إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها .

الخامسة : قوله : إن حركات أهل الخلدين تنقطع ، وإنهم يصيرون الى سكون

(١) الملل : ص ٥٣

(٢) ليس الأمر على هذا النحو الذى يذكره الشهرستانى ، فالصفات والأحوال تختلفان كلية عن فكرة أقانيم النصارى ، وبينما تنتهى الفكرتان المعتزليتان ، الى تنزيه الخالق ، تهدف الفكرة المسيحية لاشراك غيره معه تعالى

دائم خموداً ، وتجتمع الذات في ذلك السكون لأهل الجنة ، وتجتمع الآلام في ذلك السكون لأهل النار .

وهذا قريب من مذهب « جهم » ، إذ حكم بفناء الجنة والنار . وإنما التزم « أبو الهذيل » هذا المذهب ، لأنه لما ألزم في مسألة حدوث العالم ، أن الحوادث التى لا أول لها كالحوادث التي لا آخر لها ، إذ كل واحدة لا تتناهى . قال : (إني لا أقول بحركات لا تتناهى آخرا ، كما لا أقول بحركات لا تتناهى أولا ، بل يصيرون إلى سكون دائم) . وكانه طن أن ما يلزمه في الحركة ، لا يلزمه في السكون[1] .

السادسة : قوله في « الاستطاعة » ، إنها عرض من الأعراض ، غير السلامة والصحة ، وفرّق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال : (لايصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة) .

« فالاستطاعة » معها في حال العقل ، وجوز ذلك في أفعال الجوارح ، وقال بتقدمها ، فيفعل بها في الحال الأولى ، وإن لم يوجد الفعل إلا فى الحال الثانية قال : « فحال يفعل » غير « حال فعل » .

ثم ما تولد من فعل العبد ، فهو فعله ، غير اللون والطعم والرائحة ، وكل ما لا يعرف كيفيته .

وقال في الإدراك والعلم الحادثين في غيره ، عند اسماعه وتعليمه : (إن الله تعالى يبدعهما فيه ، وليسا من أفعال العباد) .

السابعة : قوله في « المكلف » ، قبل ورود السمع . بأنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل ، من غير خاطر ، وإن قَصَّرَ المعرفة استوجب العقوبة أبداً ، ويعلم أيضا ، حسن الحسن وقبح القبيح ، فيجب عليه الإقدام على « الحسن » ، كالصدق والعدل ، والإعراض عن القبيح كالكذب والجور .

وقال أيضا بطاعات لا يراد بها الله ، ولا يقصد بها التقرب إليه ، كالقصد إلى النظر الأول ، والنظر الأول ، فإنه لم يعرف الله بعد ، والفعل عبادة .

(١) الملل : ص ٥٤

وقال في « المُكْرَهْ » . إذا لم يعرف التعريض والتورية ، فيما أُكْرِه عليه ، فله أن يكذب ، ويكون وِزْرُهُ موضوعاً عنه .

الثامنة : قوله في « الآجال » و « الأرزاق » إنّ الرجل إنْ لم يقتل ، مات في ذلك الوقت ، ولا يزداد في العمر أو ينقص[1]

والأرزاق علي وجهين : أحدهما ، ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها ، يجوز أن يقال ، خلقها رزقا للعباد . فعلى هذا من قال : إن أحداً أكل أو انتفع ، بما لم يخلقه الله رزقاً ، فقد أخطأ ، لما فيه : أن في الأجسام ما لم يخلقه الله تعالى .

الثانى : ما حكم الله به ، من هذه الأرزاق للعباد ، فما أُحِلَّ منها ، فهو رزقه ، وما حُرِّمَ ، فليس رزقا ، أي لي مأموراً بتناوله .

التاسعة : حكى « الكعبي » عنه أنه قال : (إرادة الله غير المراد ، فإرادته لما خلق له ، وخلق الشيء عنده غير الشيء ، بل « الخلق » عنده قول لأنه محل) .

وقال : إنه تعالى لم يزل سميعا بصيرا بمعنى سيسمع وسيبصر . وكذلك غفوراً ، رحيما ، محسنا ، خالقا ، رازقا معاقباً مواليا معاديا آمرا ناهيا . بمعنى أن ذلك سيكون منه .

العاشرة : حكى « الكعبي » عنه أنه قال : (الحِجّة لا تقوم فيما غاب ، إلا بخبر عشرين ، فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر .

ولا تخلو الأرض عن جماعة ، هم أولياء الله : معصومون ، لايكذبون ، ولا يرتكبون الكبائر ، فهم الحجة ، لا « التواتر » إذ يجوز أن يكذِبَ جماعة ، ممن لايُحْصَوْنَ عدداً إذ لم يكونوا أولياء الله ، ولم يكن فيهم واحد معصوم .

وصحب « أبا الهذيل » . « أبو يعقوب الشحام » ، و « الآدمي » ، وهما على مقالته .

وكان سنه ، مائة سنة ، توفي في أول خلافة « المتوكل » ، سنة خمس وثلاثين ومائتين[2] .

(١) الملل : ص ٥٥

(٢) الملل : ص ٥٦

٣ – النظاميـة

أصحاب « ابراهيم بن سيار بن هانيء النظام » ، وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة ، وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : أنه زاد على القول « بالقدر » خيره وشره ، قوله : إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور ، والمعاصي ، وليست هي مقدره للباري تعالى ، خلافا لأصحابه ، فإنهم قضوا بأنه قادر عليها ، لكنه لا يفعلها ، لأنها قبيحة .

ومذهب « النظام » أن « القبح » إذا كان صفة ذاتية للقبيح ، وهو المانع من الإضافة إليه فعلا ، ففي تجويز وقوع القبيح منه ، « قبح » أيضا ، فيجب أن يكون مانعا ، ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم .

وزاد أيضا على ذلك فقال : إنما يقدر على فعل ما لم يعلم أن فيه صلاحا لعباده ، ولا يقدر على أن يفعل بعباده في الدنيا ، ما ليس فيه صلاحهم . هذا في تعلق قدرته ، بما يتعلق بأمور الدنيا ، وأما أمور الآخرة فقال ، لايوصف البارى تعالى بالقدرة ، على أن يزيد في عذاب أهل النار شيئا ، ولا على أن ينقص منه شيئا ، وكذلك لا ينقص من نعيم أهل الجنة ، ولا أن يخرج أحداً من أهل الجنة ، وليس ذلك مقدوراً له .

فقد ألزم : عليه أن يكون الباري تعالى مطبوعاً ، مجبوراً على ما يفعله ، فإن القادر على الحقيقة ، من يتخير بين الفعل والترك .

وأجاب النظام عن هذا الإلزام : إن الذي الزمتموني في القدرة يلزمكم في الفعل ، فإن عندكم يستحيل أن يفعله وإن كان مقدوراً ، فلا فرق ، وإنما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة ، حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئا لا يفعله ، فما أبدعه وأوجده هو المقدور ، ولو كان في علمه تعالى ، ومقدوره ، ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه : نظاما ، وترتيبا ، وصلاحا لفعله .

الثانية : قوله في الإرادة إن الباري تعالى ليس موصوفا بها على الحقيقة ، فإذا وصف بها شرعاً في أفعاله ، فالمراد بذلك ، أنها خالقها ومنشئها ، على حسب ما علم ، وإذا وصف بكونه مريدا لأفعال العباد ، فالمعنى به ، أنه آمر بها ، وناه

عنها . وعنه أخذ « الكعبي » مذهبه في الإرادة (١) .

الثالثة : قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب ، والكون حركة اعتماد ، والعلوم والإرادات حركات النفس ، ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة ، وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما ، كما قالت الفلاسفة ، من إثبات حركات في الكيف ، والكم ، والوضع ، والأين ، والمتى ..... إلى أخواتها .

الرابعة : وافقهم أيضاً في قولهم إن الانسان في الحقيقة هو « النفس » ، و « الروح » ، و « البدن » آلتها وقالبها . غير أنه تقاصر عن إدراك مذهبهم ، فمال إلى قول الطبيعيين منهم .

إن « الروح » جسم لطيف مشابك للبدن ، مداخل للقلب بأجزائه ، مداخلة المائية في الورد ، والدهنية في السمسم ، والسمنية في اللبن .

وقال : إن « الروح » هي التي لها : قوة ، واستطاعة ، وحياة ، ومشيئة ، وهي مستطيعة بنفسها ، ولا استطاعة قبل الفعل .

الخامسة : حكى « الكعبي » عنه أنه قال : إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل ، فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلقة ، أي أن الله تعالى طبع الحجر طبعا ، وخلقه خلقة ، إذا دفعته اندفع ، وإذا بلغت قوة الدفع مبلغها ، عاد الحجر الى مكانه طبعا .

وله في « الجواهر » وأحكامها خبط ومذهب ، يخالف المتكلمين والفلاسفة .

السادسة : وافق « الفلاسفة » في نفي الجزء الذي لا يتجزأ .

وأحدث القول « بالطفرة » لما ألزم مشي نملة على صخرة من طرف إلى طرف ، أنها قطعت ما لا يتناهى ، فكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى ؟ قال : تقطع بعضها بالمشي ، وبعضها بالطفرة ، وشَبَّهَ ذلك بحبل شُدَّ على خشبة معترضة وسط البئر ، طوله خمسون ذراعا ، وعليه دلو معلق ، وحبل طوله خمسون ذراعا ، علق عليه معلاق فيجر به الحبل المتوسط ، فإن الدلو يصل إلى رأس

(١) وهذا الرأى بعينه ، هو ماتأخذ به بالنسبة لأفعال الانسان ، خلقها الله تعالى وأقدر الإنسان عليها . .

والواجب على هذا الفصل ، أن يكون الله خلق الشيء من شيء ، وإنما يصح القول بأنه خلق الشيء لا من شيء ، على أصول أصحابنا « الصفاتية » ، الذين أنكروا كون المعدوم شيئاً .

وأما دعوى إجماع المعتزلة ، على أن العباد يفعلون أفاعيلهم بالقدرة التى خلقها الله تعالى فيهم ، فغلط منه عليهم لأن « معمرا » منهم زعم « أن القدرة مثل الجسم القادر بها وليست من فعل الله تعالى » و « الأصم » منهم ينفي وجود القدرة ، لأنه ينفي الأعراض كلها ، وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن الله تعالى لا يغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم غلط منه عليهم .

هذا ما أجمع واتفق عليه المعتزلة | فيما بينهم كما ورد بالفرق[1] .

وينبغى الاشارة هنا الى اننا تناولنا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب حقيقة نظر المعتزلة لجميع تلك المسائل التى اوردناها عن البغدادى .

(١) ص : ٧٠ ، والصفحات السابقة . والبغدادى فى عرضه لآراء المعتزلة يتأثر بانتمائه ، وانظر كتابات أبى هاشم الجبائى وفلسفته وأثره فى الفكر المعتزلى : تأليف دكتور عصام الدين محمد . .

تعيين طبقات المعتزلة

وأما تعيين طبقاتهم فنقول : قد رتب القاضي عبد الجبار طبقاتهم ، ونحن نشير الى جملتها وقد تضمنتها مسألة مستقلة وهي : أن طبقاتهم على مافصله قاضى القضاة من رسول الله ﷺ الى حده هي عشر ، وإنما ذكر في كل طبقة المشهورين من رجال زمانهم ، لتعذر احصاء ذوي المعارف منهم في كل حين ، وربما يدخل بعضهم فى بعض في الأعصار .

الطبقة الاولى

الخلفاء الأربعة وهم : علي عليه السلام ، وأبو بكر[1] وعمر[2] ، وعثمان ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود وغيرهم : كعبد الله بن عمر ، وأبي الدرداء[3] ، وأبي ذر الغفاري ، وعبادة بن الصامت . أما علي عليه السلام[4] . فقصة الشيخ الذي سأله عند انصرافه من صفين .- أكان المسير بقضاء الله وقدره – الى آخره مصرح بالعدل وإنكار الجبر ، وذلك أنه لما انصرف من صفين قام اليه شيخ فقال : « أخبرنا عن مسيرنا الى الشام أكان بقضاء وقدر ؟ » .

فقال عليه السلام : « والذي خلق الحبة وبرأ النسمة ، ما هبطنا واديا ولا علونا قلعة الا بقضاء وقدر » . فقال الشيخ : « عند الله احتسب عنائي ، مالي من الأجر شيء » . فقال : « بل أيها الشيخ عظم الله لكم الأجر في مسيركم وأنتم سائرون ، وفي منقلبكم وأنتم منقلبون ، ولم تكونوا فى شيء من حالاتكم

(١) الخليفة أبو بكر الصديق عبد الله بن عثمان رضى الله عنه توفى فى السنة الثالثة عشر من الهجرة فى جمادى الآخرة منها عن ثلاث وستين سنة . ومناقبه كثيرة مشهورة وكان رئيسا فى الجاهلية وكان اليه الديات .

(٢) أبو حفص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب القرشى العدوى توفى شهيداً سنة ثلاث وعشرين طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة فى ليال بقين من ذى الحجة بعد مرجعه من الحج . كان صلبا فى دين الله لاتأخذه فى الله لومة لائم . (شذرات الذهب جـ ١ ص ٣٣)

(٣) أبو الدرداء الخزرجى : توفى سنة اثنين وثلاثين أسلم بعد بدر ، وولى قضاء دمشق لمعاوة فى خلافة عثمان وقالت له زوجته : ما عندنا نفقة فقال لها : ما عندنا نفقة فقال لها : إن بين أيدينا عقبة لا يجوزها إلا الخفون (شذرات الذهب جـ ١ ص ٣٩).

(٤) أنظر ص ٢٩ حاشية برقم (٢) .

البشر ، وقد قطع مائة ذراع ، بحبل طوله خمسون ذراعا ، في زمان واحد ، وليس ذلك إلا أن بعض القطع « بالطفرة » ولم يعلم أن الطفرة قطع مسافة أيضاً موازية لمسافة ، فالإلزام لا يندفع عنه .

وإنما الفرق بين المشي والطفرة ، يرجع إلى سرعة الزمان وبطئه .

السابعة : قال إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت ، ووافق « هشام ابن الحكم » في قوله إن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، أجسام ، فتارة يقضي بكون الأجسام أعراضا ، وتارة يقضي بكون الأعراض أجساماً لا غير .

الثامنة : من مذهبه ، أن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة ، على ما هي عليه الآن : « معادن ، ونباتا ، وحيوانا ، وإنسانا) ، ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ، غير أن الله تعالى « أكمن » بعضها في بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكانها ، دون حدوثها ووجودها . وإنما أخذ هذه المقالة ، من أصحاب « الكمون » و « الظهور » من الفلاسفة .

وأكثر ميل النظام — أبداً — إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم ، دون الإلهيين .

التاسعة : قوله في إعجاز القرآن ، إنه من حيث الاخبار عن الأمور الماضية والآتية ، ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجيزاً ، حتى لو خلاهم ، لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله : بلاغة ، وفصاحة ، ونظما .

العاشرة : قوله في « الإجماع » ، إنه ليس « بحجة » في الشرع ، وكذلك « القياس » في الأحكام الشرعية ، لا يجوز أن يكون « حجة » ، وإنما « الحجة » في قول الإمام المعصوم .

الحادية عشرة : ميله إلى « الرفض » ووقيعته في كبار الصحابة ، قال :

أولا : لا إمامة إلا « بالنص » و « التعيين » ظاهراً مكشوفاً ، وقد رضي النبي ﷺ ، على « علي » رضي الله عنه في مواضع ، وأظهره إظهاراً لم يشتبه على الجماعة ، إلا أن « عمر » كتم ذلك ، وهو الذي تولّى بيعة أبي بكر ، يوم

« السقيفة » .

ونسبة الى الشك يوم « الحديبية » ، في سؤاله الرسول عليه السلام ، حين قال : ألسنا على الحق ؟ أليسوا على الباطل ؟ قال : « نعم » ، قال « عمر » : فلم نعطى الدنية في ديننا ؟ قال : هذا شك وتردد في الدين ، ووجدان حرج في النفس مما قضى وحكم . وزاد في الفرية ، فقال : إن « عمر » ضرب بطن « فاطمة » يوم البيعة ، حتى ألقت الجنين من بطنها ، وكان يصيح : (أحرقوا دارها بمن فيها) . وما كان في الدار غير « علي » ، و « فاطمة » ، و « الحسن » ، و « الحسين » . وقال : تغريبه « نصر بن الحجاج » من « المدينة » إلى « البصرة » ، وإبداعه « التراويح » ، ونهيه عن متعة الحج ، ومصادرته العمال .... كل ذلك أحداث .

ثم وقع في أمير المؤمنين « عثمان » ، وذكر أحداثه ، من رده « الحكيم بن أمية » الى المدينة ، وهو طريد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ونفيه « أبا ذر » إلى « الربذة » ، وهو صديق رسول الله ، وتقليده « الوليد بن عقبة » الكوفة ، وتزويجه « مروان بن الحكم » ابنته ، وهم أفسدوا عليه أمره ، وضربه « عبد الله بن مسعود » ، على إحضار المصحف ، وعلى القوى الذي شاقه به .... كل ذلك أحداثه .

ثم زاد على خزيه ذلك ، بأن عاب « عليا » و « عبد الله بن مسعود » لقولهما : (أقول فيها برأيي) ، وكذب « ابن مسعود » في روايته :

« السعيد من سعد في بطن أمه ، والشقي من شقي في بطن أمه » ، وفي روايته : إنشقاق القمر ، وفي تشبيه « الجن » « بالزط » وقد أنكر الجن رأساً ... إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة في الصحابة ، رضي الله عنهم أجمعين .

الثانية عشرة : قوله في المفكر ، قبل ورود السمع ض إنه كان عاقلا ، متمكنا من النظر ، يجب عليه تحصيل معرفة الباري تعالى ، بالنظر والاستدلال .

وقال : بتحسين العقل وتقبيحه ، في جميع ما يتصرف فيه من أفعاله .

وقال : لابد من خاطرين ، أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ، ليصح الاختيار .

الثالثة عشرة : قد تكلم في مسائل « الوعد والوعيد » ، وزعم أن من خان في مائة وتسعة وتسعين درهما بالسرقة أو الظلم لم يفسق بذلك ، حتى تبلغ خيانته « نصاب الزكاة » ، وهو مائتا درهم فصاعدا ، فيحنئذ يفسق ، وكذلك في سائر « نصب الزكاة » .

وقال في « المعاد » : إن الفضل على الأطفال ، كالفضل على البهائم .

ووافقه « الأسواري » في جميع ما ذهب إليه ، وزاد عليه بأن قال :

إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ما علم أنه لا يفعله ، ولا على ما أخبر أنه لا يفعله مع أن الانسان قادر على ذلك ، لأن قدرة العبد صالحة للضدين ، ومن المعلوم أن أحد الضدين واقع في المعلوم أنه سيوجد ، دون الثانى .

والخطاب لا ينقطع عن « أبي لهب » ، وإن أخبر الرب تعالى بأنه « سيصلى ناراً ذات لهب » .

ووافقه « أبو جعفر الاسكافي » وأصحابه من « المعتزلة » ، وزاد عليه بأن قال : (إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين) .

وكذلك « الجعفران » ، « جعفر بن مبشر » و « جعفر بن حرب » وافقاه وما زاد عليه ، إلا أن « جعفر بن مبشر » قال : (في فساق الأمة من هو شر من « الزنادقة » و « المجوس » .

وزعم أن إجماع الصحابة على حد شارب الخمر كان خطأ ، إذ المعتبر في « الحدود » ، « النص » و « التوقيف » .

وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق ، منخلع من الإيمان .

وكان « محمد بن شبيب » و « أبو شمر » و « موسى بن عمران » من أصحاب « النظام » ، إلا أنهم خالفوه في « الوعيد » وفي « المنزلة بين المنزلتين » ، وقالوا : (صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بمجرد ارتكاب الكبيرة) .

وكان « ابن مبشر » يقول في « الوعيد » : ان استحقاق العقاب ، والخلود في النار بالكفر ، يُعرف قبل ورود « السمع » .

وسائر أصحابه يقولون : التخليد لا يعرف إلا « بالسمع » ، ومن أصحاب

« النظام » : « الفضل الحدثي » ، « أحمد بن خابط » . قال « الراوندي » : (إنهما كانا يزعمان أن للخلق خالقين ، أحدهما قديم ، وهو الباري تعالى ، والثاني مُحْدَثٌ ، وهو المسيح عليه السلام ، لقوله تعالى « إذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِينِ كَهَيْئَةِ الطيرِ »)[1] .

وكذبه « الكعبي » في رواية « الحدثي » خاصة . لحسن اعتقاده فيه .

٤ – الخابطية والحدثية

الخابطية : أصحاب أحمد بن خابط .

والحدثية : أصحاب الفضل الحدثي .

كان من أصحاب « النظام » ، وطالعا كتب الفلاسفة أيضا ، وضما إلى مذهب « النظام » ثلاث بدع .

البدعة الأولى : إثبات حكم من أحكام الإلهية في « المسيح » عليه السلام ، موافقة « للنصارى » على اعتقادهم ، أن « المسيح » هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو المراد بقوله تعالى « وَجاءَ رَبُّكَ وَالمِلَكُ صَفَاً صفا »[2] ، وهو الذي يأتي في ظِلٍّ من الغمام وهو المعنى بقوله تعالى : « أو يأتى رَبُّكَ » وهو المراد بقول النبي عليه السلام « إن الله تعالى خلق آدم على صورة الرحمن »[3] وبقوله : « يضع الجبار قدمه في النار »[4]

وزعم أحمد بن خابط : أن « المسيح » تدرع بالجسد الجسماني ، وهو الكلمة القديمة المتجسدة ، كما قالت « النصارى » .

---

(١) المائدة : (١١٠)

(٢) الفجر : (٢٢)

(٣) الحديث : ان الله خلق آدم على صورته طوله ستون ذارعا : الحديث أخرجه البخارى فى كتاب الاستئذان : باب بدء السلام ٤/٨٥ ومسلم فى صحيحه أخرج هذه الجملة أيضا ولفظه « إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته » كما فى كتاب البر والصلة والآداب (٤/٢٠١٧) قال السندى : « قوله على صورته : أى صورة نفسه تاما مستوياً وقيل على صورة أن أى صفته من كونه سميعا بصيرا متكلما » .

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى فى مواضع من صحيحه ، ومسلم فى كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها : باب النار يدخلها الجبارون ٤/٢١٨٦ ، ٢١٨٧

البدعة الثانية : القول « بالتناسخ » ، زعما أن الله تعالى أبدع خلقه ، أصحاء سالمين ، عقلاء ، بالغين ، في دار سوى هذه الدار التى هم فيها اليوم ، وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه ، ولا يجوز أن يكون أول ما يخلق إلا : عاقلا ، ناظراً ، معتبراً ، وابتدأهم بتكليف شكره ، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ذلك ، وأطاعه بعضهم في البعض دون البعض ، فمن أطاعه في الكل ، أمره[1] في دار النعيم التى ابتدأهم فيها ، ومن عصاه في الكل أخرجه من تلك الدار إلى دار العذاب وهي النار ، ومن أطاعه في البعض وعصاه في البعض ، أخرجه إلى دار الدنيا ، فألبسه هذه الأجسام الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء ، والضراء ، والشدة ، والرخاء ، والآلام . واللذات .... على صور مختلفة من صور الناس وسائر الحيوانات ، على قدر ذنوبهم ، فمن كانت معصيته أقل ، وطاعته أكثر ، كانت صورته أحسن ، وآلامه أقل ، ومن كانت ذنوبه أكثر ، كانت صورته أقبح وآلامه أكثر .

ثم لا يزال يكون الحيوان في الدنيا ، كرة بعد كرة ، وصورة بعد أخرى ، ما دامت معه ذنوبه وطاعته وهذا عين القول « بالتناسخ » .

وكان في زمانهم شيخ المعتزلة ، أحمد بن أيوب بن مانوس ، وهو أيضا من تلامذة النظام ، وقال أيضاً مثل ما قال أحمد بن خابط في « التناسخ » ، وخلق البرية دفعة واحدة ، إلا أن قال : متى صارت « النوبة » إلى البهيمية ، ارتفعت التكاليف ، ومتى صارت « النوبة » إلى رتبة النبوة والملك ، ارتفعت التكاليف أيضاً ، وصارت النوبتان عالم الجزاء .

ومن مذهبهما أن « الديار » خمس : داران للثواب إحداهما : فيها أكل وشرب وبعال وجنات وأنهار .

والثانية : دار فوق هذه الدار ، ليس فيها أكل ولا شرب ولا بعال ، بل ملاذ روحانية ، وروح وريحان ، غير جسمانية .

والثالثة : دار العقاب المحضة ، وهي نار « جهنم » ، ليس فيها ترتيب ، بل هي على نمط التساوي .

(1) للدكتور عصام الدين محمد بحث في موضوع « التولد عند المعتزلة » تحت الطبع ، يظهر قريبا باذن الله تعالى .

والرابعة : دار الابتداء ، التي خلق الخلق فيها ، قبل أن يهبطوا إلى دار الدنيا ، وهي الجنة الأولى .

والخامسة : دار الابتلاء ، وهي التى كلف الخلق فيها ، بعد أن اجترحوا في الأولى .

وهذا التكوير والتكرير لايزال في الدنيا ، حتى يمتلىء المكيالان . مكيال الخير ومكيال الشر ، فاذا امتلأ مكيال الخير ، صار العمل كله طاعة ، والمطيع خيراً خالصاً ، فينقل إلى الجنة ، ولم يلبث طرفة عين ، فإنّ مَطْلَ الغني ظلم ، وفي الحديث « أعطوا الأجير أجره قَبْلَ أن يجف عَرَقُهُ » وإذا امتلأ مكيال الشر ، صار العمل كله معصية ، والعاصي شريراً محضاً ، فينقل إلى النار ، ولم يلبث طرفة عين ، وذلك قوله تعالى « فإذا جاءَ أجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرون سَاعةً ولا يَسْتَقْدِمون »[1] .

البدعة الثالثة : حلمهما كل ما ورد في « الخبر » . من رؤية البارى تعالى ، مثل قوله عليه السلام « إنكم سترون ربكم يوم القيامة ، كما ترون القمر ليلة البدر ، لا تُضامونَ في رؤيته » على رؤية العقل الأول ، الذي هو أول مبدع ، وهو العقل الفعال ، الذي عنه تفيض الصور على الموجودات ، وإياه عنى النبي عليه السلام بقوله « أول ما خلق الله تعالى (العقل) فقال له : (أقبل) فأقبل ، ثم قال له : (أدبر) فأدبر ، فقال : وعزتي وجلالي ، ما خلقت خلقا أحسن منك ! بكَ أُعز ، وبك أُذل ، وبك أُعطي ، وبك أمنع . فهو الذي يظهر يوم القيامة وترتفع الحجب بينه وبين الصور التي فاضت منه ، فيرونه كمثل القمر ليلة البدر ، فأما واهب (العقل) فلا يُرى البته ، ولا يشبه إلا مبدع بمبدع .

وقال ابن خابط : إن كل نوع من أنواع الحيوانات (أمة) على حيالها ، لقوله تعالى . (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم)[2] وفي كل أمة ، رسول من نوعه ، لقوله تعالى : « وإنْ مِنْ أُمَّةٍ إلّا خلا فيها نَذير »[3]

(1) الأعراف (٣٤)

(2) الأنعام (٣٨)

(3) فاطر (٢٤)

ولهما طريقة أخرى في (التناسخ) ، وكأنهما مزجا كلام (التناسخية) ، و (الفلاسفة) و (المعتزلة) بعضها ببعض .

٥ – البشرية

أصحاب « بشر بن المعتمر » كان من أفضل علماء المعتزلة ، وهو الذي أحدث القول « بالتولد » وأفرط فيه[1] .

وانفرد عن أصحابه بمسائل ست :

الأولى منها : أنه زعم ، أن اللون ، والطعم ، والرائحة ، والادراكات كلها من السمع والرؤية .... يجوز أن تحصل متولدة من فعل العبد ، إذا كانت أسبابها من فعله ، وإنما أخذ هذا من « الطبيعيين » ، إلا أنهم لا يفرقون بين « المتولد » والمباشر بالقدرة ، وربما لا يثبتون القدرة على « منهاج » المتكلمين . وقوة الفعل ، وقوة الانفعال ، غير القدرة التي يثبتها المتكلم .

الثانية : قوله ، إن الاستطاعة هي سلامة البنية ، وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات . وقال ، لا أقول يفعل بها في الحالة الأولى ولا في الحالة الثانية ، لكني أقول ، الإنسان يفعل ، والفعل لا يكون إلا في الثانية .

الثالثة : قوله ، إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان ظالماً إياه ، إلا أنه لا يستحسن أن يقال ذلك في حقه ، بل يقال ، لو فعل ذلك كان الطفل بالغاً ، عاقلا ، عاصياً بمعصية ارتكبها ، مستحقاً للعقاب ، وهذا كلام متناقض .

الرابعة : حكى « الكعبي » عنه أنه قال ، إرادة الله تعالى فعل من أفعاله ، وهي على وجهين ، « صفة ذات » و « صفة فعل » فأما صفة الذات فهي : أن الله تعالى لم يزل مريداً لجميع أفعاله ، ولجميع الطاعات من عباده ، فإنه حكيم ، ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحاً وخيراً ، ولا يريده .

(١) للدكتور عصام الدين محمد بحث في موضوع « التولد عند المعتزلة » تحت الطبع ، يظهر قريبا باذن الله تعالى

وأما صفة الفعل : فإن أراد بها فعل نفسه في حال إحداثه ، فهي خلقه له ، وهي قبل الخلق ، لأن ما به يكون الشيء ، لا يجوز أن يكون معه ، وإن أراد بها فعل عباده ، فهي الأمر به .

الخامسة : قال ، إن عند الله تعالى « لطفاً » لو أتى به ، لآمن جميع من في الأرض إيماناً يستحقون عليه الثواب ، استحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده ، وأكثر منه ، وليس على الله تعالى أن يفعل ذلك بعباده .

ولا يجب عليه رعاية الأصلح ، لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح ، فما من « أصلح » إلا وفوقه « أصلح » ، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدرة والاستطاعة ، ويزيح العلل بالدعوة والرسالة .

و « المفكر » — قبل ورود السمع — يعلم الباري تعالى بالنظر والاستدلال ، وإذا كان مختاراً في فعله ، فيستغني عن « الخاطرين » ، لأن الخاطرين لايكونان من قبل الله تعالى ، وإنما هما من قبل الشيطان .

والمفكر الأول ، لم يتقدمه شيطان ، يخطر الشك بباله ، ولو تقدم ، فالكلام في الشيطان كالكلام فيه .

السادسة : قال : من تاب عن كبيرة ، ثم راجعها ، عاد استحقاق العقوبة الأولى ، فإنه قُبلت توبته ، بشرط أن لايعود .

٦ – المعمرية

أصحاب « معمر بن عباد السلمي » ، وهو من أعظم « القدرية » فرية ، في تدقيق القول ، بنفي الصفات ، ونفي القدر خيره وشره من الله تعالى ، والتكفير والتضليل على ذلك . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها ، أنه قال ، إن الله تعالى لم يخلق شيئاً غير « الأجسام » . فأما « الأعراض » فإنها من اختراعات « الأجسام » ، إما طبعا : كالنار التي تحدث الإحراق ، والشمس : الحرارة ، والقمر : التلوين .

وإما اختياراً : كالحيوان يحدث الحركة ، والسكون ، والاجتماع ، والافتراق .

ومن العجب ، أن حدوث الجسم وفناءه ، عنده ، « عرضان » فكيف يقول إنها من فعل الأجسام ؟ ، وإذا لم يحدث الباري تعالى « عرضاً » فلِمَ يحدث الجسم وفناءه ؟ فإن الحدوث « عرض » ، فيلزمه أن لا يكون لله تعالى فعل أصلا .

ثم ألزم ، أن كلام الباري تعالى ، إما « عرض » ، أو (جسم) .

فإن قال هو « عرض » ، فقد أحدثه الباري تعالى ، فإن المتكلم على أصله ، هو من فعل الكلام ، أو يلزمه ، أن لا يكون لله تعالى كلام هو « عرض » .

وإن قال هو « جسم » ، فقد أبطل قوله ، إنه أحدثه في محل ، فإن الجسم لايقوم بالجسم ، فإذا لم يقل هو بإثبات الصفات الأزلية ، ولا قال بخلق الأعراض ، فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به على مقتضى مذهبه . وإذا لم يكن له كلام ، لم يكن آمراً ناهيا ، وإذا لم يكن أمرٌ ونهي . لم تكن شريعة أصلا ، فأدى مذهبه إلى خزي عظيم .

ومنها أنه قال إ: إن « الأعراض » لا تتناهى في كل نوع .

وقال : كل « عرض » قام بمحل ، فإنما يقوم به لمعنى أوجب القيام ، وذلك يؤدي إلى « التسلسل » .

وعن هذه المسألة ، سُمّيَ هو وأصحابه « أصحاب المعاني » . وزاد على ذلك ، فقال : « الحركة » إنما خالفت « السكون » ، لا بذاتها ، بل بمعنى أوجب المخالفة .

وكذلك ، مغايرة المثل المثل ، ومماثلة ، وتضاد الضد الضد ، كل ذلك عنده بمعنى .

ومنها ، ما حكى « الكعبي » عنه : أن الارداة من الله تعالى للشيء ، غير الله ، وغير خلقه للشيء ، وغير الأمر ، والأخبار ، والحكم ، فأشار إلى أمر مجهول لا يعرف .

وقال : ليس للإنسان فعل سوى « الإرادة » ، مباشرة كانت ، أو توليداً . وأفعاله التكليفية : من القيام ، والقعود ، والحركة ، والسكون ، في الخير والشر .... كلها مستندة إلى إرادته ، لا على طريق المباشرة ، ولا على طريق « التوليد » ، وهذا عجب ، غير أنه إنما بناه على مذهبه في حقيقة الإنسان .

وعنده : الإنسان معنى أو جوهر ، غير الجسد ، وهو : عالم ، قادر ، مختار ، حكيم ، ليس بمتحرك ، ولا ساكن ، ولا متكون ، ولا متمكن ، ولا يرى ، ولا يمس ، ولا يحس ، ولا يجس ، ولا يحل موضعا دون موضع ، ولا يحويه مكان ، ولا يحضره زمان ، لكنه مدبر للجسد ، وعلاقته مع البدن علاقة التدبير والتصرف .

وإنما أخذ هذا القول من الفلاسفة ، حيث قضوا بإثبات النفس الإنسانية أمراً ما ، هو جوهر قائم بنفسه ، لا متحيز ، ولا متمكن . وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقلية ، مثل العقول المفارقة . ثم لما كان ميل « معمر بن عباد » إلى مذهب « الفلاسفة » ، ميز أفعال النفس التى سماها « إنسانا » ، وبين القالب الذي هو جسده ، فقال : فعل النفس هو « الإرادة » ، فحسب ، والنفس إنسان ففعل الإنسان هو « الإرادة » وما سوى ذلك من الحركات ، والسكنات ، والاعتمادات ، فهي من فعل الجسد .

ومنها ، أنه يحكى عنه : أنه كان ينكر القول ، بأن الله تعالى « قديم » ، لأن « قديم » أخذ من قدم يقدم فهو « قديم » ، وهو « فعل » كقولك : أخذ منه ما قدم وما حدث .

وقال أيضاً : هو يشعر بالتقادم الزماني ، ووجود الباري تعالى ليس بزماني .

ويحكى عنه أيضا أنه قال : الخلق غير المخلوق ، والإحداث غير المحدث .

وحكى « جعفر بن حرب » عنه أنه قال : إن الله تعالى ، محال أن يعلم نفسه ، لأنه يؤدى إلى ألا يكون العالم والمعلوم واحداً ، ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال : محال أن يقدر على الموجود ، من حيث هو موجود . ولعل هذا الفعل فيه خلل ، فإن عاقلا ما ، لا يتكلم بمثل هذا الكلام الغير المعقول .

لعمري ! لما كان الرجل يميل إلى « الفلاسفة » ، ومن مذهبهم ، أنه ليس « علم » الباري تعالى علما إنفعالياً ، أي تابعاً للمعلوم ، بل علمه علم فعلي ، فهو من حيث هو عاقل « عالم » ، وعلمه هو الذي أوجب الفعل ، وإنما يتعلق بالموجود حال حدوثه لا محالة ، ولا يجوز تعلقه بالمعدوم على استمرار عدمه ، وأنه « علم » و « عقل » ، وكونه عاقلا ، ومعقولا ، شيء واحد ، فقال « ابن عباد » : لا يقال يعلم نفسه ، لأنه يؤدى إلى تمايز بين العالم والمعلوم ، ولا يعلم غيره ، لأنه يؤدي إلى كون « علمه » من غيره يحصل . فإما أن لا يصح

النقل ، وإما أن يحمل على مثل هذا المحمل . ولسنا من رجال « ابن عباد » ، فنطلب لكلامه وجهاً .

٧ – المرداريــة

أصحاب « عيس بن صبيح » المكنى « بأبي موسى » ، الملقب « بالمردار » . وقد تتلمذ « لبشر بن المعتمر » ، وأخذ العلم منه ، وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة .

وإنما انفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : قوله في « القدر » ، إن الله تعالى ، يقدر على أن يكذب ، ويظلم ، ولو كذب وظلم ، كان إلها كاذباً ظالماً ، تعالى الله عن قوله .

والثانية : قوله في « التولد » ، مثل قول أستاذه ، وزاد عليه ، بأن جوز وقوع فعل واحد ، من فاعلين ، على سبيل « التولد » .

الثالثة : قوله في « القرآن » ، إن الناس قادرون على مثل القرآن ، فصاحة ، ونظماً ، وبلاغة ، وهو الذي بالغ في القول ، بخلق القرآن ، وكَفَّرَ من قال بقدمه بأنه قد أثبت قديمين ، وكفر أيضا من لابس السلطان ، وزعم أنه لا يرث ولا يورث . وكفر أيضا من قال : إن اعمال العباد مخلوقة لله تعالى . ومن قال : إنه يُرَى بالأبصار . وغلا في التكفير ، حتى قال : هم كافرون في قولهم « لا إله إلا الله » .

وقد سأله « إبراهيم السندي » مرة ، عن أهل الأرض جميعاً ، فكفرهم . فأقبل عليه « إبراهيم » ، وقال : الجنة التي عرضها السموات والأرض ، لايدخلها إلا أنت . وثلاثة وافقوك ؟! فخزى ولم يحر جوابا .

وقد تتلمذ له أيضاً : « الجعفران » ، و « أبو زفر » ، و « محمد بن سويد » . وصحب « أبو جعفر محمد بن عبد الله الاسكافي » و « عيس بن الهيثم » « جعفر بن حرب الأشج » .

وحكى « الكعبي » عن « الجعفرين » ، أنهما قالا : إن الله تعالى خلق القرآن في « اللوح المحفوظ » ، ولايجوز أن ينقل ، إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين ، في حالة واحدة ، وما نقرؤه فهو حكاية عن المكتوب في اللوح المحفوظ ، وذلك فعلنا وخلقنا .

قال : وهو الذي اختاره من الأقوال المختلفة في القرآن .

وقال في تحسين العقل وتقبيحه : إن العقل يوجب معرفة الله تعالى ، بجميع أحكامه وصفاته ، قبل ردع الشرع ، وعليه أن يعلم أنه إن قصر ، ولم يعرفه ، ولم يشكره ، عاقبه عقوبة دائمة ، فأثبت التخليد واجباً بالعقل .

٨ – الثماميــة

أصحاب « ثمامة بن أشرس النميري » ، كان جامعاً بين سخافة الدين ، وخلاعة النفس ، مع اعتقاده بأن « الفاسق » يخلد فى النار ، إذا مات على فسقه من غير توبة . وهو فى حال حياته ، فى منزلة بين المنزلتين . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها قوله : « إن الافعال المتولدة » لا فاعل لها ، إذ لم يمكنه إضافتها الى فاعل أسبابها ، حتى يلزمه أن يضيف الفعل الى ميت ، مثل ما إذا فعل السبب ، ومات ، ووجد المتولد بعده . ولم يمكنه إضافتها الى الله تعالى ، لأنه يؤدى إلى فعل القبيح ، وذلك محال ، فتحير فيه ، قال : المتولدات أفعال لا فعال لها .

ومنها : قوله في « الكفار » و « والمشركين » و « المجوس » و « اليهود » و « النصارى » و « الزنادقة » و « الدهرية » : إنهم يصيرون في القيامة تراباً ، وكذلك قوله في البهائم ، والطيور ، وأطفال المؤمنين .

ومنها قوله : « الاستطاعة » هي السلامة وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات ، وهي قبل الفعل .

ومنها قوله : إن « المعرفة » متولدة من « النظر » ، وهو فعل لا فاعل له ، كسائر « المتولدات » .

ومنها ، قوله في « تحسين العقل وتقبيحه » وإيجاب المعرفة ، قبل ورود « السمع » ، مثل قول أصحابه ، غير أنه زاد عليهم ، فقال : من « الكفار » من لا يعلم خالقه ، وهو معذور . وقال : إن « المعارف » كلها ضرورية ، وإن لم يضطر الى معرفة الله سبحانه وتعالى ، فليس هو مأموراً بها ، وإنما خلق للعبرة ، والسخرة ، كسائر الحيوان .

ومنها ، قوله : لا فعل للانسان إلا « الإرادة » ، وما عداها فهو حَدَثٌ لا مُحْدِثَ لَهُ .

وحكى « ابن الراوندي » عنه أنه قال : « العالم » فعل الله تعالى بطباعه ، ولعله أراد بذلك ما تريده « الفلاسفة » من « الإيجاب » بالذات ، دون « الإيجاد » على مقتضى « الإرادة » ، لكن يلزمه ، على اعتقاده ذلك ، ما لزم « الفلاسفة » ، من القول بقدم العالم ، إذ « الموجب » لا ينفك عن « الموجب » وكان « ثمامة » في أيام « المأمون » وكان عنده بمكان .

٩ – الهشامية

أصحاب « هشام بن عمرو الفوطي » ، ومبالغته في القدر ، أشد وأكثر من مبالغة أصحابه . وكان يمتنع عن إطلاق « إضافات » أفعال إلى الباري تعالى ، وإن ورد بها التنزيل .

منها قوله : إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين ، بل هم المؤتلفون باختيارهم ، وقد ورد في التنزيل « مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ »(١) . ومنها قوله : إن الله لايحبب الإيمان إلى المؤمنين ، ولا يزينه في قلوبهم ، وقد قال تعالى : « ولكن الله حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإيمانَ وزَيَّنَهُ في قُلوبِكُم »(٢) .

ومبالغته في نفي إضافات « الطبع » و « الختم » و « السد » ، وأمثالها ، أشد وأصعب ، وقد ورد بجميعها التنزيل ، قال تعالى : « خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلوبِهِم وَعَلَى سَمْعِهِمْ »(٣) ، وقال : « بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْها بكُفْرِهِمْ »(٤) « وَجَعَلْنا مِنْ بَيْنِ أَيديهِمْ سَدّاً ومِنْ خَلْفِهِم سَدّاً »(٥) . وليت شعري ! ما يعتقده الرجل ؟ إنكار ألفاظ التنزيل ، وكونها وحياً من الله تعالى ؟ فيكون تصريحا بالكفر! أو

(١) الأنفال : (٦٣) .
(٢) الحجرات : (٧) .
(٣) البقرة : (٧) .
(٤) النساء : (١٥٥) .
(٥) يس : (٩) .

إنكار ظواهرها من نسبتها إلى الباري تعالى ، ووجوب تأويلها ؟ وذلك عين مذهب الصحابة .

ومن بدعه في الدلالة على « الباري » تعالى قوله : إن « الأعراض » لاتدل على كونه خالقاً ، ولا تصلح « الأعراض » « دلالات » ، بل « الأجسام » تدل على كونه خالقاً ، وهذا أيضا عجب .

ومن بدعه في « الإمامة » قوله : إنها لا تنعقد في أيام الفتنة ، واختلاف الناس ، وإنما يجوز عقدها في حال الاتفاق والسلامة .

وكذلك « أبو بكر الأصم » من أصحابه ، كان يقول : الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة ، عن بكرة أبيهم .

وإنما أراد بذلك الطعن ، في إمامة « علي » — رضي الله عنه ، إذ كانت « البيعة » في أيام الفتنة ، من غير اتفاق من جميع الصحابة ، إذ بقي في كل طرف طائفة .

ومن بدعه : أن « الجنة » و « النار » ، ليستا مخلوقتين الآن ، إذ لا فائدة في وجودهما ، وهما جميعا خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما ، وبقيت هذه المسألة منه اعتقاداً « للمعتزلة » .

وكان يقول : « بالموافاة » ، وأن الإيمان هو الذي يوافي الموت .

وقال : من أطاع الله جميع عمره ، وقد علم أنه يأتي بما يحبط أعماله ، ولو بكبيرة ، لم يكن مستحقاً للوعد ، وكذلك على العكس .

وصاحبه « عباد » من المعتزلة ، وكان يمتنع من إطلاق القول ، بأن الله تعالى خلق « الكافر » لأن « الكافر » : كفر ، وإنسان ، والله تعالى لا يخلق « الكفر » .

وقال : « النبوة » جزاء على عمل ، وإنها باقية ما بقيت الدنيا .

وحكى « الأشعري » عن « عباد » ، أنه زعم أنه لا يقال : إن الله تعالى لم يزل قائلا ، ولا غير قائل ، ووافقه « الإسكافي » على ذلك .

قالا : ولا يسمى « متكلما » . وكان « الفوطي » يقول : إن « الأشياء » قبل كونها « معدومة » وليست أشياء ، وهي بعد أن تعدم عن وجود ، تسمى « أشياء » .

ولهذا المعنى ، كان يمنع القول : بأن الله تعالى ، قد كان لم يزل « عالما » بالأشياء قبل « كونها » ، فإنها لا تسمى « أشياء » .

قال : وكان يجوز القتل و « الفيلة » على المخالفين لمذهبه ، وأخذ أموالهم ، غصباً وسرقة ، لاعتقاده كفرهم ، واستباحة دمائهم وأموالهم .

١٠ – الجاحظية

أصحاب « عمر بن بحر » أبي عثمان « الجاحظ » .

كان من فضلاء المعتزلة ، والمصنفين لهم ، وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة ، وخلط وروج كثيراً ، من مقالاتهم بعباراته البليغة ، وحسن براعته اللطيفة .

وكان في أيام « المعتصم » و « المتوكل » . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها قوله : إن « المعارف » كلها ضرورية طباع ، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد ، وليس للعبد كسب سوى « الارادة » ، وتحصل أفعاله منه « طباعا » ، كما قال « ثمامة » .

ونقل عنه أيضاً : أنه أنكر أصل « الارادة » ، وكونها جنسا من « الأعراض » فقال : إذا انتفى السهو عن الفاعل ، وكان عالماً بما يفعله ، فهو « المريد » على التحقيق ، وأما « الإرادة » المتعلقة بفعل الغير ، فهو ميل النفس إليه .

وزاد على ذلك ، بإثبات « الطبائع » للأجسام ، كما قال « الطبيعيون » من « الفلاسفة » ، وأثبت لها أفعالا مخصوصة بها .

وقال باستحالة عدم الجواهر ، فالأعراض تتبدل ، والجواهر لا يجوز أن تفنى .

ومنها قوله في « أهل النار » : إنهم لا يخلدون فيها عذاباً ، بل يصيرون إلى طبيعة « النار » .

وكان يقول : « النار » تجذب أهلها إلى نفسها ، من غير أن يدخل أحد فيها .

ومذهبه مذهب « الفلاسفة » في نفي « الصفات » ، وفي إثبات « القدر » خيره وشره من العبد « مذهب المعتزلة » .

وحكى « الكعبي » عنه أنه قال : يوصف « الباري » تعالى بأنه « مريد » ، بمعنى أنه لا يصح عليه « السهو » في أفعاله ، ولا « الجهل » ولا يجوز أن يغلب ويقهر .

وقال : إن الخلق كلهم من العقلاء ، عالمون بأن الله تعالى خالقهم ، وعارفون بأنهم محتاجون إلى النبي ، وهم محجوجون بمعرفتهم .

ثم هم صنفان : عالم بالتوحيد ، وجاهل به ، فالجاهل معذور ، والعالم محجوج .

ومن انتحل دين الإسلام ، فإن اعتقد أن الله تعالى ليس بجسم ، ولا صورة ، ولا يُرى بالأبصار ، وهو عدل لا يجوز ولا يريد المعاصي ، وبعد الاعتقاد واليقين ، أقر بذلك كله ، فهو « مسلم » حقا .

وإن عرف ذلك كله ، ثم جحده وأنكره ، وقال « بالتشبيه والجبر » ، فهو « مشرك كافر » حقا .

وإن لم ينظر في شيء من ذلك كله ، واعتقد أن الله تعالى ربه ، وأن محمداً رسول الله ، فهو « مؤمن » لا لوم عليه ، ولا تكليف عليه غير ذلك .

وحكى « ابن الراوندي » عنه أنه قال : إن للقرآن جسدا يجوز أن يقلب مرة رجلًا ومرة حيواناً . وهذا مثل ما يحكى عن « أبي بكر الأصم » ، أنه زعم : أن القرآن جسم مخلوق ، وأنكر « الأعراض » أصلاً ، وأنكر « صفات » الباري تعالى .

ومذهب « الجاحظ » ، هو بعينه مذهب الفلاسفة ، إلا أن الميل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم ، أكثر منه إلى الإلهيين .

١١ – الخياطية والكعبية

أصحاب « أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط » ، أستاذ أبي القاسم بن محمد الكعبي ، وهما من « معتزلة بغداد » ، على مذهب واحد ، إلا أن « الخياط » غالى في إثبات « المعدوم » شيئا ، وقال « الشيء » ما يعلم ويخبر عنه ، و

« الجوهر » جوهر في العدم ، و « العرض » عرض في العدم ، وكذلك أطلق جميع أسماء الأجناس والأصناف ، حتى قال :
السواد سواد في العدم ، فلم يبق إلا « صفة الوجود » أو الصفات التي تلزم الوجود والحدوث ، وأطلق على « المعدوم » لفظ « الثبوت » .
وقال في نفي الصفات عن « الباري » ، مثل ما قاله أصحابه ، وكذا القول في القدر ، والسمع ، والعقل .
وانفرد الكعبي عن أستاذه بمسائل :
منها قوله : إن « إرادة الباري » تعالى ، ليست صفة قائمة بذاتها ، ولا هو مريد لذاته ، ولا إرادته حادثة في محل ، أو لا في محل ، بل ، إذا أطلق عليه أنه مريد ، فمعناه أنه : عالم ، قادر ، غير مكره في فعله ، ولا كاره .
ثم إذا قيل : هو « مريد » لأفعاله ، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه ، وإذا قيل : هو « مريد » لأفعال عباده ، فالمراد به أنه آمر بها ، راض عنها .
وقوله في كونه « سميعاً » « بصيرا » ، راجع إلى ذلك أيضا ، فهو « سميع » ، بمعنى أنه عالم بالمسموعات . « بصير » بمعنى أنه عالم بالمُبْصَرات .
وقوله في « الرؤية » ، كقول أصحابه ، نفياً وإحالة ، غير أن أصحابه قالوا : يرى الباري تعالى لذاته ، ويرى المرئيات ، وكونه مدركا لذلك ، زائد على كونه عالماً بها .
وقد أنكر « الكعبي » ذلك ، قال : معنى قولنا : يرى ذاته ، ويرى المرئيات ، أنه عالم بها فقط .

١٢ – الجبائية والبهشمية

أصحاب « أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي » ، وابنه « أبي هاشم عبد السلام » ، وهما من « معتزلة البصرة »(١)
انفردا عن أصحابهما بمسائل ، وانفرد أحدهما عن صاحبه بمسائل ، أما

(١) للدكتور عصام الدين محمد بحث في موضوع « التولد عند المعتزلة » تحت الطبع ، يظهر قريبا باذن الله تعالى .

المسائل التي انفردا بها عن أصحابهما .
فمنها : أنهما أثبتا « إرادات » حادثة ، لا في محل ، يكون الباري تعالى بها موصوفاً ، مريداً . « وتعظيماً » لا في محل ، إذا أراد أن يعظم ذاته ، و « فناء » لا في محل إذا أراد أن يفنى العالم .
وأخص أوصاف هذه « الصفات » يرجع إليه ، من حيث أنه تعالى أيضا ، لا في محل .
وإثبات موجودات ، هي « أعراض » أو في حكم « الأعراض » ، لا محل لها كإثبات موجودات ، هي « جواهر » أو في حكم « الجوهر » لا مكان لها ، وذلك قريب من مذهب « الفلاسفة » ، حيث أثبتوا « عقلا » ، هو جوهر ، لا في محل ، ولا في مكان . وكذلك « النفس الكلية » و « العقول المفارقة » .
ومنها : أنهما حكما بكونه تعالى « متكلما » ، بكلام يخلقه في محل ، وحقيقة « الكلام » عندهما ، أصوات مقطعة ، وحروف منظومة ، والمُتَكلِّم مَنْ فَعَلَ « الكلام » ، لا من قام به الكلام .
إلا أن « الجبائي » ، خالف أصحابه خصوصاً بقوله : يحدث الله تعالى ، عند قراءة كل قارىء ، كلاماً لنفسه ، في محل القراءة ، وذلك حين ألزم أن الذي يقرؤه القارىء ، ليس بكلام الله ، والمسموع منه ، ليس من كلام الله ، فالتزم هذا المحال ، من إثبات أمر غير معقول ولا مسموع ، وهو إثبات كلامين في محل واحد .

الفهـــــرس

فهرس الآيات القرآنية

مكرهين ، ولا إليها مضطرين » . فقال الشيخ : « وكيف ذلك والقضاء والقدر ساقانا ، وعنهما كان مسيرنا؟ » فقال عليه السلام : « لعلك تظن قضاء واجبا ، وقدَراً حتم ، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب ، وسقط الوعد والوعيد ولما كانت تأتي من الله لائمة لمذنب ولا محمدة لمحسن ، ولا كان المحسن بثواب الاحسان أولى من المسيء ، ولا المسيء بعقوبة الذنب أولى من المحسن – تلك مقالة إخوان الشياطين ، وعبدة الأوثان ، وخصماء الرحمن ، وشهود الزور ، أهل العمى عن الصواب في الأمور ، هم قدرية هذه الأمة ومجوسها ، إن الله تعالى أمر تخييراً ، ونهى تحذيراً ولم يكلف مجبراً ، ولا بعث الأنبياء عبثاً « ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار » . فقال الشيخ : « وما ذلك القضاء والقدر اللذان ساقانا؟ » فقال : « أمر الله بذلك وإرادته » ثم تلا : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً[1] » . فنهض الشيخ مسروراً بما سمع ، وأنشأ يقول :

أنت الامام الذي نرجو بطاعته ... يوم النشور من الرحمن رضوانا
أوضحت من ديننا ما كان ملتبسا ... جزاك ربك بالاحسان إحسانا

وقول أبي بكر ، وعبد الله بن مسعود[2] ، في بعض اجتهاداتهما ، حيث سئل أبو بكر عن الكلالة ، وابن مسعود معن المرأة المفوضة في مهرها ، فقال كل واحد منهما حين سئل : « أقول فيها برأي فان كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان » . فهذا القول يقضي بذلك ، أى بالتصريح بالعدل وانكار الجبر . وتعزير عمر لمن ادعى أن سرقته كانت بقضاء الله ، مصرح بنفي

(١) ٢٣ ك الاسراء ١٧ .

(٢) عبد الله بن مسعود الهذلي توفى سنة اثنين وثلاثين وهو أحد القراء الأربعة ومن أهل السوابق فى الإسلام ومن علماء الصحابة رضى الله عنهم أجمعين . هاجر الهجرتين وصلى إلى القبلتين ، وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة . وسبب إسلامه أنه مر عليه النبى ﷺ وهو يرعى غنما بمكة لعقبة بن أبى معيط ، فأخذ النبى ﷺ منها شاة حائلا وحلبها ، فشرب وسقى أبا بكر فقال له ابن مسعود : علّمنى من هذا القول . » ، فمسح رأسه وقال : « أنك عليم معلم » .

الجبر ، لأنه أتى بسارقٍ فقال : « لم سرقت؟ » فقال « قضى الله عليّ » ، فأمر به ، فقطعت يده ، وضرب أسواطا ، فقيل له في ذلك فقال : « القطع للسرقة ، والجلد لما كذب على الله » .

ولما قال محاصرو عثمان حين رموه : « الله يرميك » ، قال : « كذبتم لو رماني ما أخطأني » ، وهذا أيضا يقتضى إنكار الجبر . وقول عبد الله بن عمر حين قال له بعض الناس : يا أبا عبد الرحمن ان أقواماً يزنون ويشربون الخمر ، ويسرقون ويقتلون النفس ويقولون : كان فى علم الله ، فلم نجد بدا منه ، فغضب ثم قال : « سبحان الله العظيم ، قد كان ذلك فى علمه أنهم يفعلونها ، ولم يحملهم علم الله على فعلها . حدثني (أبي) عمر بن الخطاب أنه مع رسول الله ﷺ يقول : « مثل علم الله فيكم كمثل السماء التي أظلتكم ، والأرض التي أقلّتكم ، فكما لا تستطيعون الخروج من السماء والأرض ، كذلك لا تستطيعون الخروج من علم الله ، كما لاتحملكم السماء موالأرض على الذنوب ، كذلك لا يحملكم علم الله علما . ثم قال ابن عمر[1] : « لعَبْد يعمل المعصية ثم يقر بذنب على نفسه أحب الى من عبد يصوم النهار ، وينقوم الليل ، ويقول : إن الله تعالى يفعل الخطيئة فيه » فهذا الخبر مصرح أيضاً بإنكار القول بالجبر .

وأما ابن عباس[2] ، ففي مناظراته لمجبرة الشام ما يقطع كل عذر ، وذلك أنه

(١) عبد الله بن عمر توفى سنة أربع وسبعين هجرية وهو : السيد الفقيه الجليل العابد الزاهد أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى ، وكان قد عين للخلافة يوم التحكيم ، مع وجود على والكبار رضى الله عنهم . وقال فيه النبى ﷺ : « إن عبد الله رجل صالح » [عن مجاهد قال شهد ابن عمر رحمه الله الفتح وهو ابن عشرى ومعه فرس حرور ورمح ثقيل فذهب ابن عمر يختلى لفرسه فقال رسول الله ﷺ إن عبد الله رجل صالح » رواه الطبرانى ورجاله فى الصحيح إلا أن مجاهداً أرسله.الهيثمى : مجمع الزوائد ٣٤٦/٩] وقال : « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلى من الليل » فكان بعدها لا يرقد من الليل إلا قليلا . وكان من زهاد الصحابة وأكثرهم اتباعا للسنن وتم له ذلك إلى أن مات . قيل : اعتمر قريبا من ألف عمرة . قال مالك : بلغ ابن عمر ستا وثمانين سنة أفتى فى ستين منها . ولما مات أمرهم أن يدفنوه ليلا ، ولا يُغلبوا الحجاج لئلا يصلى عليه . (شذرات الذهب جـ ١ ص ٨١) .

(٢) عبد الله بن عباس الهاشمى توفى ثمان وستين من الهجرة عن إحدى وسبعين سنة . كان يقال له البحر والحبر وترجمان القرآن وذلك أن النبى ﷺ قال فى دعائه له « اللهم فقّهْهُ فى الدين وعلمه =

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة

أ

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة

فهرس الشعر

فهرس الشعر

الصفحة

الصفحة

فهرس الاعلام المترجم لهم
الصفحة

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة

الفرق المترجم لها

الصفحة

فهرس المواضيع

الصفحة

فهرس الموضوعات

الصفحة

فهرس الموضوعات | الصفحة

المُنْيَة والأمل

تأليف

القاضي عبد الجبار الهمذاني

(٤١٥ هـ)

جمعه

أحمد بن يحيى المرتضى

قدم له وحققه وعلق عليه

الدكتور

عصام الدين محمد علي

الناشر
دار المعرفة الجامعية
للطباعة والنشر

مع بداية القرن الثانى الهجرى نشأ الفكر المعتزلى ، وقد تميز رجال المعتزلة على غيرهم باستخدام العقل فى براعة فائقة معتمدين على الأدلة والحجج العقلية فى تناول مسائل الكلام ، كما أعلنوا فكرة : حرية الإرادة الانسانية .

وقد استطاع المعتزلة أن يضمنوا الى جانبهم تأييد الخلفاء الأمراء العباسيين حتى تمكنوا فى وقت أن ينشروا فكرة خلق القرآن بأمر المأمون . ولكن الدنيا تدور دورة أخرى ، لتأتى أيام الخليفة المتوكل العباسى ، فيحمل على المعتزلة ، ويصدر الكتب ضدهم ، ويعلن أن كلام الله تعالى غير مخلوق ، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر حلال الدم .

ومهما يكن من أمر ، فقد استمر الفكر المعتزلى فترة طويلة من الزمن يلهب المشاعر ويثير العقول ، بما دار المعتزلة أنفسهم من خلافات ، وبما أثار من قضايا العلم والفلسفة .

والكتاب الذى بين أيدينا يحتوى على جزئين :

الأول : تحقيق كتاب : المنية والأمل ، وقد نسب الباحثون هذا الكتاب لابن المرتضى ، ولكن الحقيقة أن هذا الكتاب قد نقل عن كتاب آخر للقاضى : عبد الجبار الهمدانى حيث يقول ذلك ابن المرتضى نفسه فى صدر كتاب : المنية والأمل : وقد نسب الباحثون هذا الكتاب لابن المرتضى ، ولكن الحقيقة أن هذا الكتاب قد نقل عن كتاب آخر للقاضى : عبد الجبار الهمدانى حيث يقول ذلك ابن المرتضى نفسه فى صدر كتاب : المنية والأمل : « قد رتب القاضى عبد الجبار طبقاتهم ، ونحن نشير الى جملتها وهى أن طبقاتهم ، على ما فصله قاضى القضاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جده ، هى عشر » ولقد أتم ابن المرتضى هذه الطبقات ، حيث نقلها عن الحاكم . وفى هذا يقول :

« ولما فرغنا من الطبقات التى ذكرها القاضى ، ذكرنا طبقتين آخريين حادية عشرة وثانية عشرة ذكرهما الحاكم »

ولهذا فقد أفردنا – بعد هذه المقدمة –، ترجمة خاصة لكل من الشخصيتين الكبيرتين : ابن المرتضى ، والقاضي عبد الجبار الهمذاني .

الأول : باعتباره مقدما وناقلا . والثانى باعتباره مؤلفا حقيقيا ومرتبا للطبقات العشر .

ولما كان الجزء الاول من هذا الكتاب – كما أسلفنا – يحتوي كتاب : المنية والأمل ، تحقيقنا وتعليقنا عليه ، ويتضمن بين صفحاته عرضا لشخصيات معتزلية كل منها مندرج تحت طبقة معينة ، وقد لمسنا أن المؤلف يركز على سرد الجوانب الشخصية لحياة الرجال فقط ، لذلك جعلنا الجزء الثانى مكملا للجزء الاول ، بحيث يعطى صورة صادقة لفلسفة المعتزلة ، ثم لفرق المعتزلة ، وسجلنا بهذا الجزء أهم المسائل الكلامية والفلسفية التى عرض لها المعتزلة ، وعرضنا لزعماء فرقهم وفلسفتهم ، حتى نتمكن فى النهاية من أن نقدم عملا متكاملا بقدر الامكان عن رجال المعتزلة وفلسفتهم فى آن واحد ، ولعلنا نكون قد وفقنا فى هذه المحاولة .

والله ولي التوفيق

الدكتور

عصام الدين محمد

القاضي عبد الجبار الهمذاني

أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد آبادى من أشهر رجال المعتزلة ، يضعه صاحب المنية والأمل في الطبقة الحادية عشرة .

ولد بهمذان من أعمال فارس ، وكان في أول أمره أشعريا فى علم الكلام ، وشافعيا فى الفقه . ولكن بعد أن نظر وتأمل وحاول اكتشاف الحقيقة ، رأى أن يتبع المعتزلة . فأخذ عن أبي اسحق بن عياش المتوفى سنة ٣٨٦ هجرية ، وكان ابن عياش من معتزلة البصرة ، وتلميذاً لأبي هاشم الجبائي (المتوفى ٣٢١ هـ) ثم انتقل الى بغداد حيث حضر مجلس أبي عبد الله الحسين بن علي البصري .

وفي سنة ٣٦٠ هجرية ، اتصل عبد الجبار بالصاحب بن عباد ، وزير السلطان فخر الدولة البويهي ، فعينه قاضيا فى مدينة الري . وأصبح يلقب بقاضي القضاة ، وهناك أملَى تآليفه الغزيرة ، وكثر أتباعه وتلاميذه . وتوفى بالري سنة ٤١٥ هـ .

وعنه يقول ابن المرتضى :

« أبو الحسن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني . كان فى ابتداء حاله ، يذهب فى الاصول مذهب الأشعرية ، وفى الفروع مذهب الشافعي ، فلما حضر مجلس العلماء ، ونظر وناظر ، عرف الحق فانقاد له ، إنتقل الى اسحق بن عياش ، فقرأ عليه مدة . ثم رحل الى بغداد ، وقام عند لشيخ أبى عبد الله مدة مديدة ، حتى فاق الأقران ، وخرج فريد دهره » .

وعن القاضي يقول الحاكم :

« ليس تحضرني عبارة ، تحيط بقدر محله في العلم والفضل ، فإنه الذي فتق

علم الكلام ، ونشر بروده ، ووضع فيه الكتب الجليلة ، التي بلغت المشرق والمغرب ، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ، ما لم يتفق لأحد مثله

وكان طوال عمره ، مواظبا على التدريس والاملاء ، حتى طَبَّقَ الأرض بكتبه ، وأصحابه ، وبُعد صيته ، وعظم قدره .

وإليه انتهت الرياسة في المعتزلة ، حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع ، وصار الاعتماد على كتبه ، ومسائله نسخت كتب من تقدمه من المشايخ . وشهرة حاله تغني عن الاطناب في الوصف » .

واستدعاه الصاحب الى الرى بعد سنة ستين وثلاثمائة ، فبقي فيها مواظبا على التدريس ، الى أن توفي رحمه الله سنة خمس عشرة أو ست عشرة وأربعمائة .

وكان الصاحب يقول فيه :

« هو أفضل أهل الأرض » ، ومرة يقول فيه : « هو أعلم أهل الأرض » .

« وأراد أن يقرأ فقه أبي حنيفة على أبي عبد الله ، فقال له : « هذا علم ، كل مجتهد فيه مصيب ، وأنا في الحنفية ، فكن أنت في أصحاب الشافعي » .

فبلغ في الفقه مبلغا عظيما ، وله اختيارات . ولكن وفر أيامه على الكلام .

كتبه ومؤلفاته :

يقول الحاكم : « يقال إن له أربعمائة ألف ورقة مما صنف في كل فن » .

ومصنفاته أنواع ، منها في الكلام : كتاب الدواعي والصوارف ، وكتاب الخلاف والوفاق ، وكتاب الخاطر ، وكتاب الاعتماد ، وكتاب المنع والتمانع ، وكتاب ما يجوز فيه التزايد وما لايجوز ، الى غير ذلك مما يكثر تعداده .

وأماليه الكثيرة : كالمغني ، والفعل والفاعل ، وكتاب المبسوط ، وكتاب المحيط ، وكتاب الحكمة والحكيم ، وشرح الأصول الخمسة :

ومنها نوع في الشروح ، كشرح الجامعين ، وشرح الأصول ، وشرح الأعراض . ومنها في أصول الفقه : النهاية والعمد وشرحه .

وله كتب في النقض على المخالفين : كنقض اللمع ونقض الامامة . ومنها : جوابات مسائل وردت عليه من الآفاق

والقاشانيات والخوارزميات والنيسابوريات ، ومنها في الخلاف : نحو كتابه في الخلاف بين الشيخين ، ومنها في المواعظ : كنصيحة المتفقهة . ثم له كتب في كل فن ، أحسن فيها وأبدع .

ولم يبق من هذا التراث الضخم سوى هذه الكتب المخطوطة ، التي لم يطبع منها الا كتاب واحد ، هو تنزيه القرآن عن المطاعن ، طبع بالقاهرة سنة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م .

وهذه هي المخطوطات الأخرى :

١ – شرح الأصول الخمسة .
٢ – المحيط في التكليف .
٣ – تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .
٤ – رسالة في علم الكيمياء .
٥ – نظام القواعد وتقريب المراد للرائد .
٦ – مسألة في الغيب .
٧ – المغني ويقع في عشرين جزءا[1] .

---

(١) طبع المغني بعد تحقيقه بمعرفة لجنة من الأساتذة المتخصصين بالقاهرة باشراف : د . ابراهيم مدكور من عام ١٩٧٠ م . وكذلك تم اخراج وطبع : المحيط في التكليف .

ابن مفضل بن منصور بن مفضل بن حجاج بن علي بن يحيى بن القاسم ابن يوسف الداعي بن يحيى بن المنصور بن أحمد الناصر بن يحيى الهادي بن الحسين بن القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب .

الامام الكبير المصنف في جميع العلوم :

ولد بمدينة زمار ، يوم الاثنين لعله سابع شهر رجب سنة ٧٧٥ هـ ، قرأ في علم العربية ، فلبث فى قراءة النحو والتصريف والمعاني والبيان قدر سبع سنين . وبرع في هذه العلوم الثلاثة ، وفاق غيره من أبناء زمانه ، ثم أخذ في علم الكلام على صفوه الهادي ، وعلى القاضي يحيى بن محمد المذحجي ، فسمع على الآخر الخلاصة ، وحفظ الغياصة ، ثم شرح الأصول للسيد مانديم ، ثم أخذ في علم اللطيف ، فقرأ تذكرة ابن متويه ، على القاضى المذكور مرة ، ثم على القاضي على بن عبد الله بن أبي الخير مرة أخرى ، ثم قرأ عليه المحيط والمعتمد ، لأبي الحسين البصرى[1] . وسمع على الفقيه علي بن صالح السيرة النبوية ونظام الغريب ، ومقامات الحريرى . وعلى المقرىء المعروف بابن النساخ الكشاف ، وعلى أخيه الهادى المتقدم علم الفقه ، وقرأ غير ذلك وتبحر فى العلوم واشتهر فضله وبعد صيته .

(١) المحيط فى التكليف للقاضي عبد الجبار الهمذاني والمعتمد فى أصول الفقه ، صدر عام ١٩٦٨ بالقاهرة .

فى أصول الدين :

- نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد .
- القلائد وشرحها الدرر الفرائد .
- الملل وشرحها : المنية والأمل .
- رياضة الافهام في لطيف الكلام .
- دافع الأوهام ، وهو شرح لكتاب : « رياضة الافهام » سابق الذكر .

وفى أصول الفقه :

- كتاب الفصول في معاني جوهرة الأصول .
- معيار العقول وشرحه منهاج الوصول .

وفى علم النحو :

- الكواكب الزهرة : شرح مقدمة طاهر .
- الشافية : شرح الكافية .
- المكلل بفرائد معاني المفصل .
- تاج علوم الأدب في قانون كلام العرب .
- أكليل التاج وجوهرة الوهاج .

وفى الفقه :

- الازهار وشرحه – الغيث المدرار (في أربعة مجلدات) .
- البحر الزخار : (فى مجلدين) .

وفى الحديث :

- الأنوار في الاثار الناصة على الازهار
- القمر النوار في الرد على المرخصين في الملاهي والمزمار .

وفى علم الطريقة :

- تكملة الأحكام .

وفى الفرائض :

- كتاب الفائض .

وفى المنطق :

- القسطاس .

وفى التاريخ :

- الجواهر
الدرر (وشرحها) مواقيت السير .

بيان المؤلفات المصورة على الميكروفيلم من اليمن

والموضحة فى

(قائمة المخطوطات العربية المصورة بالميكروفيلم من الجمهورية العربية اليمنية)

(مطبعة دار الكتب ١٩٦٧)

– دافع الأوهام في شرح كتاب رياضة الافهام في لطيف الكلام تأليف الامام المهدى أحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ . وهو الجزء الثالث من كتاب (غايات الآفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار) خط سنة ٨٧٠ هـ (٢٣٧ ورقة) (مصور عن مكتبه الجامع الكبير) بصنعاء رقم ١٠٠ علم الكلام ميكروفليم ١١١) رقم مسلسل ١٥٣ (من قائمة المخطوطات) .

– الدرر الفرائد ، فى شرح كتاب القلائد فى تصحيح العقائد ، وهو الجزء الثاني من كتاب (غايات الأفكار ، ونهايات الأنظار ، المحيطة بعجائب البحر الزخار) في مجلد به (٤٩٠ ورقة) (مصور عن مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم ١١ و ١٩ علم الكلام) (ميكروفيلم ١١٠) رقم مسلسل ١٥٨ (من قائمة المخطوطات) . للمؤلف نفسه .

– شفاء الأسقام في شرح كتاب التتملة للأحكام والتصفية من بواطن الآثام . وهو جزء من كتاب (غايات الأفكار ، ونهاية الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار) . خط سنة ١٠٧٢ هـ (٥٦ ورقة) مصور عن مكتبة الجامع الكبير رقم (٥٠ علم الباطن) (ميكروفيلم ١١٤) رقم مسلسل ٢٤٥ من قائمة المخطوطات . للمؤلف نفسه .

– عجائب الملكوت ، في سيرة الأنبياء وأنسابهم . وهو جزء من كتاب (غايات الأفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار) . خط قديم (٣٥ ورقة) مصور عن المكتبة المتوكلية بصنعاء (٣١ تاريخ) (ميكروفيلم ٨٨) . (رقم مسلسل ٢٥٩ من قائمة المخطوطات) . للمؤلف نفسه .

– مقدمة كتاب (البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) خط سنة ٩٤٩ هـ (٩٠ ورقة) (مصور عن مكتبة الجامع الكبير بصنعاء – ٤٢ فقه الهادوية) . (ميكروفيلم رقم ١٠٨) (رقم مسلسل ٤٠٣ من قائمة المخطوطات) . للمؤلف نفسه .

– منهاج الوصول الى تحقيق كتاب معيار العقول في علم الاصول . وهو الجزء السادس من كتاب (غايات الافكار ونهايات الانظار المحيطة بعجائب البحر الزخار) خط سنة ١٠٦١ (١٨٦ ورقة) (مصور عن مكتبة الجامع الكبير بصنعاء – رقم ٩ أصول فقه) (ميكروفيلم رقم ١١٢) رقم مسلسل ٤٢٤ من قائمة المخطوطات . للمؤلف نفسه .

– المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل . وهو الجزء الأول من كتاب (غايات الأفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار) . خط سنة ٨٩٥ هـ (مصور عن نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم ١١ علم الكلام) . ميكروفيلم رقم ١٠٩ (رقم مسلسل ٤٢٧ من قائمة المخطوطات) . للمؤلف نفسه .

– يواقيت السير في شرح كتاب الجواهر والدرر من سيرة سيد البشر وأصحابه العشرة الغرر وعترته الأئمة المنتخبين الزهر . وهو الجزء السابع من (كتاب : غايات الأفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار) خط سنة ٨٨١ هـ (١٨٢ ورقة) (مصور عن مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم ١ تاريخ) . (ميكروفيلم ١١٣) رقم مسلسل ٤٦٣ من قائمة المخطوطات . للمؤلف نفسه .

الجزء الاول

كتاب : المنية والأمل

ى شرح كتاب : الملل والنحل وهو الجزء السادس من كتاب : غايات الأفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار

خط سنة ١٠٦١ (١٨٦ ورقة ومصور عن مكتبة الجامع الكبير بصنعاء
١١ علم الكلام ميكروفليم رقم ١٠٩ (رقم مسلسل ٤٢٧ من قائمة
طوطات وقد جمع هذه المادة : أحمد يحيى المرتضى والفها : قاضى القضاه عبد
ار الهمذانى كما تبين للمحقق بعد التثبت بحمد الله وفضله .

باب
ذكر المعتزلة وطبقاتهم

اعلم ، أنا قد ذكرنا في المختصر ، أسماءهم ، وعلة تلقيبهم بها ، وسند مذهبهم ، وما أجمعوا عليه ، ثم تعيين طبقاتهم ، ثم اعداد فرقهم ، وانتهائها الى ثلاث عشرة فرقة :(١)

---

(١)- فرقة المعتزلة وأسماؤها :

يذكر المؤلف هنا أن فرق المعتزلة ثلاث عشرة فرقة ، بينما نجد البغدادى فى كتاب الفرق بين الفرق ، يقرر أن القدرية المعتزلة عشرون فرقة وهو على النحو التالى :

١ – الواصيلة : أتباع واصل بن عطاء الغزال .
٢ – العمروية : أتباع عمرو بن عبيد بن ثاب .
٣ – الهذلية : أتباع أبى الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف .
٤ – النظامية : أتباع أبى اسحاق بن سيار المعروف بالنظام .
٥ – الأسوارية : أتباع على الأسوارى .
٦ – المعمرية : أتباع معمر بن عباد السلمى .
٧ – البشرية : اتباع بشر بن المعتمر .
٨ – الهشامية : أتباع هشام بن عمرو الفوطى .
٩ – المردارية : أتباع عيسى بن صبيح المعروف بأبى موسى المردار .
١٠ – الجعفرية : نسبة لِلجَعْفَرَيْن :
١ – جعفر بن حرب ابو الفضل ٢ – جعفر بن بشر والأول : الثقفى
فالى : الهمذانى
١١ – الإسكافية : أتباع محمد بن عبد الله الاسكافى .
١٢ – الثامية : أتباع ثمامة بن أشرس النميرى .
١٣ – الجاحظية : أتباع عمرو بن بحر الجاحظ .
١٤ – الشحامية : أتباع أبى يعقوب الشحام .
١٥ – الخياطية : أتباع أبى الحسين الخياط .
١٦ – الكعبية : أتباع أبى قاسم عبد الله بن أحمد محمود البلخى المعروف « بالكعبى » .
١٧ – الجبائية : أتباع أبى على الجبائى .
١٨ – البهشمية : أتباع أبى هاشم الجبائى .
١٩ – الحابطية : أتباع أحمد بن خابط .
٢٠ – الحمارية : من معتزلة عسكر مكرم

روى عنه مجاهد . أنه كتب ى و . اشحيره بسسسه

« أما بعد أتأمرون الناس بالتقوى وبكم ضل المتقون . وتنهون ... عن المعاصي وبكم ظهر العاصون ، ياأبناء سلف المقاتلين ، وأعوان الظالمين ، وخزان مساجد الفاسقين ، وعمار سلف الشياطين ، هل منكم إلا مفتر على الله يحمل إجرامه عليه وينسبها علانية إليه ، وهل منكم إلا من السيف قلادته ، والزور على الله شهادته ، أعلى هذا تواليتم أم عليه تماليتم ؟ حظكم منه الأوفر ونصيبكم منه الأكبر ، عمدتم الى موالاة من لم يدع لله مالا إلا اخذه ، ولا منارا إلا هدمه ، ولا مالا ليتيم إلا سرقه أو خانه ، فأوجبتم لأخبث خلق الله أعظم حق ، وتخالفتم مع أهل الحق حتى ذلوا وقلوا وأعنتم أهل الباطل حتى عزوا وكثروا ، فأنيبوا الى الله وتوبوا ، تاب الله على من تاب وقبل من أناب »

وعن علي بن عبد الله بن عباس[1] قال : « كنت جالساً عند أبي إذ جاءه رجل فقال : « يا ابن العباس ! إنها ههنا قوما يزعمون أنهم أتوا من قبل الله وأن الله أجبرهم على المعاصي فقال : « لو أعلم أن منهم ههنا أحد لقبضت على حلقه فعصرته حتى تذهب روحه عنه ، لا تقولوا جبر الله على المعاصي ، ولا تقولوا

= التأويل » [عن بن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ وضع يده على كتفى أو على منكبى شك سعيد ثم قال اللهم فقه الحديث قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢٧٦/٩ قلت هو فى الصحيح غير قوله وعلمه التأويل رواه أحمد والطبرانى بأسانيد] وذهب بصره آخر ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . وكان جميلا نبيلا قال بعضهم حج معاوية وابن عباس ، فكان معاويه موكب بالولاية . ولابن عباس موكب بالرواية والدراية (شذرات الذهب جـ ١ ص ٧٥)

(١) هو أبو محمد علي بن عبد الله بن عباس جد السفاح والمنصور ، و كان سيدا شريفا أصغر أولاد أبيه ، وأجمل قرشى على وجه الأرض وأوسمه وأكثرة صلاة روى أن عليا جاء ابن عباس يهنئه به يوم مولده وقال له شكرت الواهب وبورك لك فى الموهوب ، ما سميته ؟ قال « أو يجوز أن أسميه حتى تسميه » ، ثم حنكه ودعا له . وقال خذاملك الخلائق والأملاك سميته عليا و كنيته أبا الحسن . وقيل أنه ولد يوم قتل على . وهذا يناقض ما تقدم توفى سنة أربع عشرة ومائة ودخل على هشام بن عبد الملك ومعه ابنا إبنه الخليفتان السفاح والمنصور فأوسع له على سريره ، وبرّه بثلاثين ألف دينار وعن نجد فى كافة هذه الآراء المذكورة عن السلف الصالح من الأمه تحقيقا صادقا معنى قول ... بالقدر تمثلا فى ... القدرة للإرادة الانسانيه محاطه بالقدرة الإلهيه فى شموطا واقدر الإنسان بنفسه بهذه القدرة على ... الأعمال حتى يصح مساءلته وتتحقق مشروعيه التكليف ... .

لم يعلم الله ، ما العباد عاملوه فتجهلوه » . وعن أنس : « ما هلكت أمة قط حتى يكون الجبر قولهم » . وعن أبي بن كعب : « السعيد من سعد بعمله ، والشقى من شقي بعمله » . وعن الحسن : أن رجلا من فارس جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « رأيتهم ينكحون أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم ، فاذا قيل لم تفعلون ذلك قالوا : قضاء الله وقدره » . فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « أما إنه سيكون فى أمتي من يقولون مثل ذلك ، قال أولئك مجوس أمتي »[1] وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن تفسير : « سبحان الله » فقال : « هو تنزيه من كل شر » . وكان يقول في بعض توجهاته فى الصلاة : والشر ليس إليك .[2]

(١) لم أعثر عليه فى كتب السنة المعتمدة ، إلا أنه أخرج ابن عدى وخيثمة بن سليمان من حديث أبى هريرة مرفوعا رواية قريبة من هذه ولفظها « إن لكل أمة مجوسا وأن مجوس هذه الأمة القدرية ... الخ . وهذا موضوع أنظر تفصيل الكلام عليه فى كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق ٣١٦/١ ، ٣١٧ .

(٢) هو جزء من حديث التوجه أخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها : باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه ٥٣٥/١ ، قال النووى قال الخطابى وغيره فى قوله والخير كله فى يديك والشر ليس إليك – الإرشاد إلى الأدب فى الثناء على الله تعالى ومدحه بأن تضاف إليه محاسن الأمور دون مساويها على جهة الأدب . ثم ذكر خمسة أقوال فى معنى قوله والشر ليس اليك ومنها أن معناه والشر لا يتقرب به إليك نقله عن الخليل به أحمد والنضر بن شميل واسحق بن راهوية ويحيى بن معين وأبى بكر بن خزيمه والأزهرى وآخرين . أنظر شرح مسلم (٥٩/٦) .

الحسنان عليهما السلام : فقد اشتهر منهما القول بالتوحيد والعدل[١] . قلت : ومن ذلك كتاب الحسن بن علي[٢] – عليهما السلام – الى أهل البصرة حيث قال فيه : « من لم يؤمن بالله وقضائه وقدره فقد كفر ، ومن حمل ذنبه على ربه فقد فجر ، إن الله لا يُطاع استكراهاً ، ولا يُعصى لغلبة ، لأنه المليك لما مَلَّكَهُمْ ، والقادر على ما أَقْدَرَهُمْ عليه ، فإن عملوا بالطاعة لم يحل بينهم وبين ما فعلوا ، وإن عملوا بالمعصية فلو شاء حال بينهم وبين ما فعلوا ، فاذا لم يفعلوا ، فليس هو الذي أجبرهم على ذلك ، فلو أجبر الله الخلق على الطاعات ، لأسقط عنهم الثواب ، ولو أجبرهم على المعاصي ، لأسقط عنهم العقاب ، ولو أهملهم ، لكان عاجزا فى القدرة ، ولكن له فيهم المشيئة التى غَيَّبهَا عنهم ، فان عملوا بالطاعات ، كانت له المِنَّة عليهم ، وإن عملوا بالمعصية كانت له الحجة عليهم » ثَمّ كلامه عليه السلام ، وهو على ذهني عن بعض التواريخ المصحح سندها ، ولم أظفر به حال التأليف ولا ذكرته بعينه ، فيبحث عنه . وعن كلام الحسين بن علي عليه السلام « مطموس » وعلى بن الحسين ، ومحمد بن علي فكلماتهم فى العدل مشهورة . أما الحسنان فقد مر طرف من كلامهما فيه ، وأما

(١) يعتبر العدل والتوحيد الأصلان الأساسيان اللذان بنى عليهما المعتزلة أصولهم الخمس وهى : الأصل الأول : التوحيد . الأصل الثانى : العدل . الأصل الثالث : الوعد والوعيد . الأصل الرابع : المنزلة بين المنزلتين . الأصل الخامس : الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

(٢) توفى سنة تسع وأربعين هجرية فى ربيع الأول منها . وهو سيد شباب أهل الجنة ، وسبط رسول الله ﷺ ، وريحانته ، أبو محمد الحسن بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهما ، والأكثر على أنه توفى سنة خمسين بالمدينة عن سبع وأربعين سنة ، ومناقبه كثيرة . وروى أنه حج خمسا وعشرين حجة ماشيا ، والجنائب بين يديه . وخرج عن ماله ثلاث مرات ، وشاطره مرتين ، وأعطى إنسانا يسأله خمسين ألف درهم وخمسمائة دينار . (شذرات الذهب جـ ١ ص ٥٥ ، ٥٦) .

محمد بن الحنفية[١] : فقد مر أن واصلا أخذ علم الكلام عنه ، وصار كالأصل لسنده ، وله منزلة عظيمة في الفضل والعلم . قال الحاكم : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أذن لعلي عليه السلام إذا حدث له مولد أن يسميه باسمه ويكنيه بكنيته ، فلما ولد سماه : « محمدا » نوكناه : « أبا القاسم » وكلامه فى علم الكلام أوسع من كلام الحسنين ، وإن كانا أفضل منه لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإمامتهما . وسئل أبو هاشم عن محمد بن علي عن مبلغ علمه ، نفقال : إذا أردتم معرفة ذلك ، فانظروا الى أثره في واصل بن عطاء . وقال شسبيب بن شبة : « مارأيت في غلمان ابن الحنفية أكمل من عمرو ابن عبيد[٢] » فقيل له : متى إختلف عمرو بن عبيد الى ابن الحنفية ؟ فقال : إن عمراً غلام واصل ، وواصل غلام محمد ، ومقامات بقية أهل البيت فى العدل كثيرة ، كمقام على بن الحسين مع زياد وغيره ، فإنه لما وصل الى زياد « مطموس » .[٣] .

ومن هذه الطبقة من التابعين : سعيد بن المسيب[٤] فاله ذكره جماعة من

(١) محمد بن الحنفية : هو ابن على بن أبى طالب كرم الله وجهه . فقيه جليل توفى سنة ٨١ هـ . (الفرق بين الفرق ص ٢٦) .

ويقول عنه صاحب شذرات الذهب : توفى أبو القاسم محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى بن الحفية عن سبعين سنة إلا سنة ، سنة إحدى وثمانين ، وكان جمع له بين الاسم والكنية ترخيصا من النبى عليه الصلاة والسلام قال لعلى : « سيولد لك غلام بعدى وقد نحلته اسمى وكنيتى ولا يحل لأحد من أمتى بعده » وكان ابن الحنفية نهاية فى العلم وغاية فى العبادة ، وتوقف عن حمل راية أبيه يوم الجمل وقال : « هذه مصيبة عمياء » فقال له أبوه : (ثكلتك أمك أتكون عمياء وأبوك قائدها ؟) وكان شديد القوة قيل : استطال أبوه درعا فقطعه من الموضع الذى علم له . (شذرات الذهب : جـ ١ ص ٨٧ – ٨٩) .

(٢) عمرو بن عبيد : أبو عثمان البصرى المعتزلى القدرى مع زهده وتألهه .. ولاؤه لبنى تميم ، وكان أبوه من شرطة الحجاج . قال الخطيب : مات بطريق مكة سنة ثلاث وأربعين ومائة . (ميزان الاعتدال : الذهبى ص ٢٧٣ القسم الثالث) .

(٣) وهذا القول يبين أصول السند المعتزلى .

(٤) سعيد بن المسيب : الإمام الجليل أبو محمد سعيد بن المسيب المخزومى المدنى ، أحد أعلام الدنيا سيد التابعين ، قال مكحول وقتادة والزهرى وغيرهم : ما رأينا أعلم من ابن المسيب ، توفى سنة ٩٤ هـ .

أهل التواريخ في أهل العدل ، وفضله وعلمه مشهور ، ومنها : طاووس اليماني[1] وهو من أصحاب علي عليه السلام أخذ عنه ، إختصم اليه رجلان ، فقال أحدهما عند المخاصمة : « لهذا خلقنا » . فقال طاووس : « كذبت » فقال الرجل : « أليس الله تعالى يقول : « ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم »[2] فقال طاووس : « إنما خلقهم للرحمة والجماعة » .

ومن هذه الطبقة أصحاب علي عليه السلام : كأبي الأسود الدؤلي[3] وغيره ، وأصحاب عبد الله بن مسعود وهم : علقمة والأسود وشريح وغيرهم .

الطبقة الثالثة

هذه الطبقة منقسمة ، فمن العترة الطاهرة : الحسن بن الحسن وابنه عبد الله بن الحسن وأولاده النفس الزكية وغيره ، ومن أولاد علي عليه السلام : أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية وهو الذى أخذ عنه واصل ، وكان معه في المكتب ، فأخذ عنه وعن أبيه . وكذلك أخوه : الحسن بن محمد أستاذ غيلان ، ويميل الى الارجاء ،، ولهذا قالت به الغيلانية من المعتزلة .

ومن هذه الطبقة : محمد بن علي بن عبد الله بن عباس[4] أبو الخلفاء ، بعثه

(١) الإمام طاووس بن كيسان اليمانى الجندى الخولانى ، أحد الأعلام علما وعملا ، أخذ عن عائشة وطائفة ، وتوفى سنة ست ومابة . قال عمرو بن دينار : ما رأيت أحداً قط مثل طاووس . ولما ولى عمر بن عبد العزيز كتب إليه طاووس : إن أردت أن يكون عملك كله خيراً فاستعمل أهل الخير : فقال عمر : كفى بها موعظة ، توفى حاجا بمكة ، وصلى عليه هشام بن عبد الملك وأراد الخروج عليه ، فلم يقدر لكثرة الناس (شذرات الذهب جـ ١ ص ١٣٣) .

(٢) ١١٨ ك هود - ١١ -

(٣) أبو الأسود الدؤلى : هو قاضى البصرة الذى أسس النحو باشارة على إليه وتوفى سنة تسع وستين هجرية (شذرات الذهب ص ٧٦ جـ ١) .

(٤) محمد بن على بن عبد الله بن عباس : فى كتاب التبصير للأسفرايينى يذكره بأنه كان من أذكى رجال التاريخ ، وأوفى حظا من البراعة والمهارة السياسية . فسرعان ما انتشرت بين الشيعة فى الكوفة وخرسان دعوته الغنوصية ، وأن الوصية انتقلت إليه عن طريق إمام علوى هو أبو هاشم . ومات محمد بن على فى آخر سنة ١٢٥ هـ (نشأة الفكر جـ ٢ ص ٢٤٦) .

أبوه الى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ومنها : زيد بن علي ، حيث قال حين سأله أبو الخطاب عما يذهب إليه : « أبرأ من القدرية الذين حملوا ذنوبهم على الله ، ومن المرجئة[1] الذين أطمعوا الفساق في عفو الله » ، فهذا آخر الخبر .

ومن هذه الطبقة : محمد بن سيرين بن محمد[2] . وفضله في فنون العلم مشهور ، وقد روى عنه : أنه وأصحابه مروا برجل مجلود فقال قائل : « الحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به » ، فقال ابن سيرين : « لا تقولوا هكذا ولكن قولوا : الحمد لله الذي عافانا مما سولت له نفسه » ، ثم ذكر حديث عمر مع السارق وقد مر . وروى أن رجلا قال عنده : « إن فلانا كا شاء الله » فقال : « صه ! فإن الله لا يشاء إلا خيراً لا » .

ومنهم : الحسن بن أبي الحسن البصري[3] وهو أبو سعيد ، كان أبوه من ميسان (بنيسابور) ، ولد في المدينة لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، ومات وهو ابن سبع وثمانين سنة ، وكانت أمه مولاة لأم سلمة ، وكانت ربما غابت في حاجة لأم سلمة[4] ، وأم سلمة تأخذ الحسن فتسكته بثديها ، وقيل إن الحكمة التي رزق كانت من ذلك . وروي أن أم سلمة رضي الله عنها أخرجته الى أصحاب

(١) المرجئة : هن ثلاثة أصناف : صنف منهم قالوا بالإرجاء فى الإيمان وبالقدر على مذاهب القدرية المعتزلة ، كغيلان وابى شمر ، ومحمد بن أبى شبيب البصرى ، وهؤلاء داخلون فى مضمون الخبر الوارد فى لعن القدرية ، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين . وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالايمان ، وبالجبر فى الأعمال على مذهب جهم بن صفوان ، فهم إذا من جملة الجهمية . والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية .

(٢) محمد بن سيرين بن محمد : كان والده يكنى أبا عمرة ، وولد له ثلاث وعشرون ولدا من أمهات شتى ، وكان محمد بزازا ، وحبس بدين عليه ، وكان أصم وولد له ثلاثون ولدا من امرأة واحدة .. ولقد توفى فى شوال يوم الجمعة من سنة ١١٠ هـ . (شذرات الذهب ص ١٣٧) .

(٣) الحسن بن أبى الحسن البصرى : أبو سعيد إمام أهل البصرة وخير أهل زمانه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، وسمع خطبة عثمان ، وشهد يوم الدار ، وكان جميلا فصيحا قال أبو عمرو بن العلاء : ما رأيت أفصح من الحسن والحجاج وتوفى سنة ١١٠ هـ (شذرات الذهب ص ١٣٦) .

(٤) أم المؤمنين يذكرها الحافظ الذهبى من المكثرين فى رواية الحديث عن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، ويؤكد أن مروياتها بلغت ثلاثمائة وثمانية وسبعين حديثاً . (شذرات الذهب جـ ١ ص ٦٣) .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال عمر : « اللهم فقهه فى الدين » ، وروى الحسن : « أن أمير المؤمنين لما بلغه قتل عثمان وهو في ناحيةالمسجد رفع يده ، وقال : اللهم لم أرض ، ولم أمال » .

وهو سيد التابعين . ومحله في الفضل والعلم ودعاء الناس الى الدين مشهور . وروى داود بن أبي هند(١) قال : سمعت الحسن يقول : « كل شيء بقضاء الله وقدره إلا المعاصي » ، ورسالاته الى عبد الملك مشهورة ، وذكر أن الحجاج كتب الى الحسن : « بلغنا عنك في القدر شيء ، فاكتب الينا » . فكتب اليه رسالة طويلة ، نحن نذكر أطرافا منها قوله : « سلام عليك أما بعد ، فإن الامير أصبح فى قليل من كثير مضوا ، والقليل من اهل الخير مغفول عنهم ، وقد أدركنا السلف الذين قاموا لأمر الله ، واستنوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يبطلوا حقا ، ولا الحقوا بالرب تعالى إلا مالحق بنفسه ، ولا يحتجون الا ما يحتج الله تعالى به على خلقه ، وقوله الحق : « وما خلقت الجن والانس . إلا ليعبدون(٢) » ولم يخلقهم لأمر ثم حال بينهم وبينه ، لأنه تعالى ليس بظلام للعبيد ، ولم يكن أحد في السلف يذكر ذلك ، ولا يجادل فيه ، لأنهم كانوا على أمر واحد ، وإنما أحدثنا الكلام فيه لما أحدث الناس النكرة له ، فلما أحدث المحْدِثون في دينهم ما أحدثوه ، أحْدَثَ الله للمتمسكين بكتابه مايبطلون به المُحْدَثات ويُحْذَرون به من المهلكات ، ومنها قوله : « فافهم أيها الأمير ما أقوله : « فإن ماينهى الله عنه فليس منه ، لأنه لا يرضى مايُسْخِطه من العباد ، لأنه تعالى يقول : « ولا يرضى لعباده الكفر(٣) فلو كان الكفر من قضائه وقدره ، لرضي عمن عمله » ومنها قوله : « ولو كان الأمر كما قال المخطئون ، لما كان

(١) داود بن أبي هند البصري توفى سنة أربعين ومائة ، كان فقيها حافظاً مبينا نبيلا ، روى عن سعيد بن المسيب وأبي العالية ، واسم أبيه أبو هند دينار بن عذافر . وقيل طهمان القشيري مولاهم . قال ابن ناصر الدين : كان داود مفتي أهل البصرة ، وأحد القانتين ، رأسا في العمل والعلم ، قدوة في الدين (شذرات الذهب جـ ١ ص ٢٠٨) .

(٢) ٥٦ ك الذاريات ٥١ .

(٣) ٧ ك الزمر ٣٩

للمتقدم حمد فيما عمل ، ولا على متأخر لوم ، ولقال تعالى (جزاء بما عملت بهم) ، ولم يقل : « جزاء بما كانوا يعملون »(١) . ومنها قوله : إن أهل الجهل قالوا : « إن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء »(٢) ، ولو نظروا إلى ما قبل الآية وبعدها ، لتبين لهم أن الله تعالى لا يضل إلا بتقدم الفسق ، والكفر ، لقوله تعالى « ويضل الله الظالمين » أى يحكم بضلالهم ، وقال « فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ، وما يضل به إلا الفاسقين(٣) » ، قلت : وسيأتي الخلاف بين أصحابنا فى جواز سلب اللطف عقوبة ، و[redacted]الكلام يوسم جوازه ، كقول الزمخشري والحاكم والامام المنصور بالله ومنها قوله : « واعلم أيها الأمير ! أن المخالفين لكتاب الله وعدله يعولون(٤) في أمر دينهم بزعمهم على القضاء والقدر ، ثم لا يرضون في أمر دنياهم إلا بالاجتهاد والبحث والطلب والأخذ بالحزم فيه ، ولا يعولون في أكثر دنياهم على القضاء والقدر » . ومنها قوله محتجاً بقوله تعالى : « قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دسّاها(٥) فلو كان هو الذي دسّاها لما خيب نفسه ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً » .

وله مع الحجاج مناظرات ، وكان لا يرد عليه أحد ، كما يرد الحسن ، ولما توفي الحجاج ، وبلغه قال: فقطع دابر القوم الذين ظلموا ، والحمد لله رب العالمين ، اللهم كما أمته فأمت عنا سنته .

ومر الحسن بلص يصلب فقال : « ما حملك على هذا؟ » فقال : « قضاء الله وقدره » فقال : « كذبت . أيقضي الله عليك أن تسرق ، وقضي عليك أن تصلب؟ . » .

وسئل أنس(٦) عن مسألة فقال : « سلوا مولانا الحسن » فقيل له : « أتقول

(١) ١٧ م السجدة ٣٢ .

(٢) ٧ ك فاطر ٣٥ .

(٣) ٥ م الصف ٦١ .

(٤) يعولون : فى الأصل يعملون .

(٥) ٩ ك الشمس ٩١ .

(٦) خادم رسول الله ﷺ أبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري البخاري توفى سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة تسعين أو إحدى أو إثنتين وتسعين . قدم النبي ﷺ وله عشر سنين فخدمه ، ودعا له بكثرة المال =

ذلك له؟ » فقال : « سلو مولانا الحسن ، فإنه سمع ، وسمعنا ، وحفظ ونسينا » .

وسمعت عائشة رضي الله عنها كلام الحسن فقالت : « من هذا الذي يشبه كلامه كلام الأنبياء ؟ » وروى نحوه عن محمد بن علي .

وروى أبو عبيدة قال : لما فرغ الحجاج[١] من خضراء واسط ، نادى في الناس أن يخرجوا ، فيدعوا له بالبركة ، وخرج الحسن ، فاجتمع عليه الناس ، وخاف أهل الشام فرجع وهو يقول : « قد نظرنا يا أفسق الفاسقين ، ويا أخبث الأخبثين ، فأما أهل السماء فمقتوك ، وأما أهل الأرض فيلعنوك » ، ثم قال : « إن الله أخذ الميثاق على العلماء ليبيّنُنَّهُ للناس ولايكتمونه » ، فبلغ ذلك الحجاج فقال : « ياأهل الشام ، يقوم عبد من عبيد أهل البصرة ، فيتكلم بما تكلم ، ولا يكون عند أحدكم نكير » ، ثم قال : « عَلَيَّ به » ، وأمر بالنطع والسيف ، فاستعجل والحاجب على الباب ، فلما دنا الحسن ، حرك شفتيه ، والحاجب ينظر ، فلما دخل قال له الحجاج : ههنا ، فأجلسه قريباً منه وقال « ما تقول في عليّ وعثمان ؟ » قال : « أقول قول من هو خير مني ، عند من هو شر منك » . قال فرعون لموسى : « مابال القرون الأولى ، قال علمها عند ربي » قال : « أنت سيد العلماء يا أبا سعيد » ، ودعا بغالية وغلف بها لحيته ، فلما خرج تبعه الحاجب فقال له : « ما الذي كنت قلت حين دخلت عليه » . قال قلت : « يا عدتي عند كربتي ، ويا صاحبي عند شدتي ، ويا ولي نعمتي ، ويا إلهي وإله آبائي ابراهيم وإسحق ويعقوب ، أرزقني مودته واصرف عني أذاه » ،

= والولد والبركة فيهما . وكان نخلة يثمر فى العام مرتين . (شذرات الذهب جـ ١ ص ١٠١) .

(١) الحجاج بن يوسف الثقفى الأمير ، عن أنس : قال أبو أحمد الحاكم : أهل ألا يُروى عنه وقال النسائى : ليس بثقة ولا مأمون . قلت : يحكى عنه ثابت وحميد وغيرهما ، فلولا ما إرتكب من العظائم والفتك والشر لمشى حاله . (ميزان الاعتدال : القسم الأول ص ٤٦٦) .

* الأنعام : (٤٥) .

ففعل ربي عز وجل . وقيل له وهو متوار : قتل الحجاج سعيد بن جبير[١] فقال : « لعن الله الفاسق بن يوسف ، والله لو أن أهل المشرق والمغرب اجتمعوا على قتل سعيد لأدخلهم الله النار » ، وعنه أربع خصال في معاوية[٢] . لو لم تكن فيه إلا واحده لكانت موبقة : خروجه على هذه الامة بالسفهاء ، حتى إبتزها أمرها بغير مشورة منهم ، واستخلافه يزيد ، وهو سكير خمير يلبس الحرير ، ويضرب بالطنابير ، وادعاؤه زياداً ، وقد قال النبي ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ، وقتله حجر بن عدى . فياله من حجر وأصحاب حجر ، فان قلت : فقد روى أيوب أتيت الحسن فكلمته في القدر فَكَفَّ عن ذلك . قد روى أنه خوفه بالسلطان فكَفَّ عن الخوض فيه ، وذلك لايقتضي مخالفة ما قدّمنا . وقد روي عن حميد قال : وددت أنه قسم علينا عزم ، وأن الحسن لم يتكلم بما تكلم به ، يعني في القدر .

وكان الحسن في زمانه ، عظيم الحذر من بني أميه ، وربما يتقي فيظن به ما ظنوا ، وكان الحسن أخذ المذهب عن أصحاب رسول الله ﷺ ، قال : لقيت ثلاثمائة من الصحابة منهم سبعون بدريا .

(١) سعيد بن جبير : فى شعبان من سنة ٩٥ هـ قتل الحجاج سعيد بن جبير الوالبى مولاهم الكوفى المقرىء المفسر الفقيه المحدث ، أحد الأعلام المشهورين ، وله نحو من خمسين سنة ، أكثر روايته عن ابن عباس . وقيل كان أعلم التابعين بالطلاق . (ص ١٠٨ شذرات الذهب ، الفلاح الحنبلى) .

(٢) معاوية بن أبى سفيان ، توفى سنة ستين هجرية بدمشق فى رجب ، وله ثمان وسبعون سنة . ولى الشام لعمر وعثمان عشرين سنة وتملكها بعد على ، عشرين إلا شهرا ، وسار بالرعية سيرة جميلة ، وكان من دهاة العرب وحكمائها يضرب به المثل . وهو أحد كتبة الوحى ، وهو الميزان فى حب الصحابة ومفتاح الصحابة . سئل الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه : أيهما أفضل ، معاوية أو عمر بن عبد العزيز فقال : لغبار لحق بأنف جواد معاوية بين يدى رسول الله ﷺ خير من عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأماتنا على محبته . (شذرات الذهب جـ ١ ص ٦٥) .

غيلان بن مسلم الدمشقي(١) قال أبو القاسم : هو غيلان بن مروان . قال الحاكم : هو مولى لعثمان بن عفان ، أخذ المذهب عن الحسن بن محمد بن الحنفية ، ولم تكن مخالفته لأبيه وأخيه إلا في شيء من الإرجاء . وروى أن الحسن كان يقول إذا رأى « غيلان » في الموسم ، أترون ؟ . هذا هو حجة الله على أهل الشام ، ولكن الفتى مقتول . وكان واحد دهره في العلم والزهد والدعاء الى الله وتوحيده وعدله ، وقتله هشام بن عبد الملك(٢) ، وقتل صاحبه صالحاً وسبب قتله ، أن غيلان لما كتب الى عمر بن عبد العزيز(٣) كتابا قال فيه : « أبصرت

(١) غيلان : هو ابن مسلم القبطى . أخذ مذهب القدر عن معبد ، واستتابه عمر بن عبد العزيز ، ثم قتله هشام بن عبد الملك . كان من بلغاء الكتاب (الفرق بين الفرق ص ١٧) .

(٢) الخليفة أبو الوليد هشام بن عبد الملك الأموى توفى سنة خمس وعشرين ومائة . وكانت خلافته عشرين سنة إلا شهرا . وكانت داره عند الخواصين بدمشق ، فعمل منها السلطان نصر الدين مدرسة . وكان ذا رأى وحزم وحلم وجمع للمال . عاش أربعا وخمسين سنة وكان أبيض سمينا ، أحول سديداً ، حسن الكلام ، شكس الأخلاق ، شديد الجمع للمال قليل البذل وكان حازما متيقظاً لا يغيب عن شيء من أمر ملكه . قال المسعودى : كان هشام أحول فظاً غليظاً – يجمع الأموال ، ويعمر الأرض ، ويستجيد الخيل ، وأقام الحلبة فاجتمع له فيها من خيله وخيل غيره أربعة آلاف فرس ولم يعرف ذلك فى جاهلية ولا إسلام لأحد من الناس . (شذرات الذهب جـ ١ ص ١٦٥ – ١٦٦) .

• أخرجه البخارى فى مواضع من صحيحه منها كتاب البيوع : باب تفسير المشبهات ٣/٢ ، ٤ ومسلم فى كتاب الرضاع : باب الولد للفراش وتوقى المشبهات ١٠٨٠/٢ وللحديث قصة أنظرها هناك .

(٣) هو الخليفة العادل أمير المؤمنين وخامس الخلفاء الراشدين أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموى ، توفى فى رجب من سنة إحدى ومائة بدير سمعان بأرض المعرة وله أربعون سنة ، وخلافته سنتان وستة أشهر وأيام ، كخلافة الصديق . وكان أبيض جميلا نحيف الجسم حسن اللحية بجبهته أثر حافر فرس شجه وهو صغير . حفظ القرآن فى صغره ، وبعثه أبوه من مصر إلى المدينة فتفقه بها حتى بلغ مرتبة الاجتهاد . جده لأمه عاصم بن عمر بن الخطاب ، وذلك أن عمر خرج طائفاً ذات ليلة ، فسمع امرأة تقول لبنيُة لها : « إخلطى الماء فى اللبن » . فقالت البنية : « أما سمعت منادى عمر بالأمس ينهى عنه » فقالت : « إن عمر لا يدرى عنك » فقالت البنية : « والله ما كنت لأطيعه علانية وأعصيه سراً » . فأعجب عمر عقلها ، فزوجها إبنه عاصماً ، فهى جدة عمر بن عبد العزيز . قال عمر : إن لى نفسا ذواقة تواقة كلما ذاقت شيئا تاقت إلى ما فوقه ، فلما ذاقت الخلافة ولم يكن فى الدنيا شيء فوقها تاقت نفسى إلى ما عند الله فى الآخرة ، وذلك لا ينال إلا بترك الدنيا . ومن كلامه رضى الله عنه : ينبغى فى =

ياعمر وما كدت ، ونظرت وما كدت ، إعلم ياعمر أنك أدركت من الاسلام خلقا باليا ، ورسما عافيا ، فياميت بين الأموات ، لا ترى أثرا فتتبع ، ولا تسمع صوتاً فتنتفع ، طفا أمر السنة وظهرت البدعة ، أخيف العالم فلا يتكلم ، ولا يعطى الجاهل فيسأل ، وربما نجت الأمة بالامام ، وربما هلكت بالامام ، فانظر أي الامامين أنت . فإنه تعالى يقول : « وجَعَلْناهُمْ أئِمَّةً يَهْدُون بِأمْرِنا(١) » فهذا إمام هدى ، ومن اتبعه شريكان . وأما الآخر ، فقال تعالى « وجَعَلْناهُمْ أئمةً يَدْعونَ الى النارِ وَيومَ القِيامةِ لايُنصَرون »(٢) . ولن تجد داعياً يقول تعال الى النار ، إذ لا يتبعه أحد ، ولكن الدعاه الى النار هم الدعاة الى معاصي الله . فهل وجدت ياعمر حكيماً يَعيبُ ما يصنع ، أو يصنع مايعيب ، أو يُعَذِّبُ على ماقضى ، أو يَقضى مايُعَذِّب عليه ؟ أم هل وجدت رشيداً يدعو الى الهدى ثم يضل عنه ؟ أم هل وجدت رحيما يكلف العباد فوق الطاقة ، أو يعذبهم على الطاعة ؟ أم هل وجدت عدلا يحمل الناس على الظلم والتظالم ؟ وهل وجدت صادقاً يحمل الناس على الكذب والتكاذب بينهم ؟ كفى ببيان هذا بيانا وبالعمى عنه عمى .... فى كلام كثير » . فدعا عمر « غيلان » وقال : « أعني على ما أنا فيه » . فقال غيلان : « ولّني بيع الخزائن ورد المظالم » . فولّاه ، فكان يبيعها وينادي بها ويقول : « تعالوا الى متاع الخونة ، تعالوا الى متاع الظلمة ، تعالوا الى متاع من خلف الرسول فى أمته بغير سنته وسيرته » ، وكان فيما نادى عليه جوارب خز ، فبلغ ثمنها ثلاثين ألف درهم ، وقد أنكل بعضها ، فقال غيلان : « من يعذرني ممن يزعم أن هؤلاء كانوا أئمة هدى ، وهذا ينكل والناس يموتون من الجوع » ، فمر به هشام بن عبد الملك قال : « أرى هذا يُعيبُني ويُعيبُ آبائى والله إن ظفرت به لأقطعن يديه ورجليه . فلما وِلّيَ هشام ، خرج غيلان وصاحبُه صالح الى أرمينية ، فأرسل هشام في طلبهما ، فجيء بهما ، فحبسهما أياما ، ثم

= القاضى خمس خصال : العلم بما يتعلق به ، والحلم عند الخصومة ، والزهد عند الطمع ، والاحتمال للائمة ، والمشاورة لذوى العلم . (شذرات الذهب جـ ١ ص ١١٩ – ١٢٠) .

(١) ٧٣ ك الأنبياء ٢١ .

(٢) ٣١ ك القصص ٢٨ .

أخرجهما وقطع أيديهما وأرجلهما ، وقال لغيلان : « كيف ترى ماصنع بك ربك ؟ فالتفت غيلان فقال : « لعن الله من فعل بي هذا »(١) ، واستسقى صاحبه ، وقال بعض من حضره : « لانسقيكم حتى تشربوا من الزقوم » ، فقال غيلان : « ولعمري ! لان كانوا صدقوا ، إن الذي نحن فيه ليسيرٌ في جنب ما نصير اليه بعد ساعة من روح الله ، فاصبر ياصالح . ثم مات صالح وصلى عليه غيلان ، ثم أقبل على الناس وقال : « قاتلهم الله : كم من حق أماتوه ، وكم من باطل قد أحيوه ، وكم من ذليل في دين الله أعزّوه ، وكم من عزيز في دين الله أذلّوه » . فقيل لهشام : قطعتَ يَدَيْ غيلان ، ورجليه ، وأطلقت لسانه ، إنه قد أبكى الناسَ ونبههم على ماكانوا عنه غافلين ، فأُرسل إليه من قطع لسانه ، فمات رحمه الله . فذكر أبو الهذيل في إسناد له : أن امرأة في تلك القرية قتل إبنها بنحو من أربعين سنة ، وكانت على مسكة من دينها ، إتخذت المسجد بيتا لا تنصرف إلا الى الأوطار ، أو تقوم لصلاة أو وضوء ، فانْتَبَهَتْ في ذلك اليوم مبتسمةً فظن أهلها أن الجنونَ قد تكامل بها . فقالت : « لقد رأيت عجبا ! كأن إبني أتاني ، وقال : إن الله أحضر أرواح الشهداء لقتل رجل فى مكان كذا ، فأنظروا هل ترون قتيلا » ، فسارع أهلها ، فاذا غيلان يشحط فى دمه .

ومن هذه الطبقة واصل بن عطاء(٢) . قال المبرد : « ويكنى بأبي حذيفة ،

(١) لعل رد غيلان على هشام فى هذا المقام يوضح حقيقة ومعنى القدر ، بمسئولية الإنسان عن أفعاله وعدم نسبتها إلى الله سبحانه وتعالى حسنة أو قبيحة ، وانما تقدر القدرة الأهية الانسان وتبقى لها المشيئة إذا ارادت فتعطل الفعل الإنسانى وتفعل قضاء أو لطفا .

(٢) واصل والواصلية : كان لواصل أتباع حيث كان رأس المعتزلة وزعيمهم بعد معبد الجهنى ، ولقد ذكرت فى الصفحة الثالثة القصة الخاصة به وحسن البصرى فى كتاب المنية والأمل هذا وأرجع مؤلفه سبب تسميتهم بالمعتزلة إلى اعتزال واصل مجلس الحسن البصرى . ولقد فارق واصل السلف بوجهة نظر خاصة وهى : (١) أنه وجد أهل عصره مختلفين فى على وأصحابه ، وفى طلحة ، والزبير ، وعائشة ، وسائر أصحاب الجمل .

فزعمت الخوارج أن : طلحة والزبير ، وعائشة وأتباعهم يوم الجمل كفروا بقتالهم عليا ، وأن عليا كان على حق فى قتال أصحاب الجمل ، وفى قتال أصحاب معاوية بصفين إلى وقت التحكيم ، ثم كفر بالتحكيم وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين فى حرب الجمل . وقالوا : إن عليا كان على الحق =

ويلقب بالغزّال . ولم يكن غزّالا ولكنه يلزم الغزّالين ، وكان طويل العنق ، وكان إحدى الاعاجيب ، وذلك أنه كان ألثغ الراء ، قبيح اللثغة فيها ، فكان يخلص كلامه من الراء ، ولا يفطن لذلك لاقتداره وسهولة ألفاظه ، وفيه يقول بعض الشعراء باطالته الخطب وتجنبه الراء :

يجعل البُرَّ قمحاً في تصرفه ... وخالف الراءَ حتىّ احتال لِلشعْرِ
ولم يقل مطرا والقولُ يعجله ... فعاد بالغيث إشفاقاً من المطرِ

وقيل أنه مولى لضبّة ، وقيل لبني مخزوم ، وقيل بني هاشم ، وقال الجاحظ : « وقيل له الغزّال ، كما قيل لخالد الحذّاء ولم يكن حذّاءً . وأبو سعيد المقبري لأنه كان ينزل المقابر » ، وكان واصل يلزم أبا عبد الله الغزّال صديقاً له ، ليعرف المتَعَفّفاتِ من النساء ، فيجعل صدقته لهن ، وكان يعجبه ذلك .

قيل ، ولد سنة ثمانين ، ذكره أبو الحسين الخياط ، وولد في المدينة . قال الجاحظ : « لم يشك أصحابنا أن واصلا لم يقبض دينارا ولا درهماً » . وفي ذلك قال بعضهم في مرثيته :

ولامسَّ ديناراً ولام َسَّ درهماً ... ولا عرف الثوب الذي هو قاطعه

وقد روى فيه حديث ، ذكره ابن يزداد بسنده عن علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يكون في امتي رجل يُقال له واصل بن عطاء ، يفصل بين

= فى قتالهم وأصحاب الجمل كانوا عصاة مخطئين فى قتال على ، ولم يكن خطؤهم كفراً ولا فسقاً يسقط شهادتهم ، وأجازوا الحكم بشهادة عدلين من كل فرقة من الفريقين .

وخرج واصل عن قول الفريقين وزعم أن فرقة من الفريقين فسقة بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما وأجاز أن يكون الفسقة من الفريقين عليا وأتباعه كالحسن والحسين ، وابن عباس ، وعمار بن ياسر ، وأبى أيوب الأنصارى وسائر من كان مع على يوم الجمل

وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشه ، وطلحة ، والزبير ، وسائر أصحاب الجمل .

ثم قال فى تحقيق شكه فى الفريقين لو شهد على طلحه ، أو على والزبير ، أو رجل من أصحاب على ، ورجل من أصحاب الجمل عندى على باقة بقل لم أحكم بشهادة المتلاعنين لعلمى بأن أحدهما فاسق بعينه ... شهد حلال من أحد الفريقين بعينه كان . قبلت شهادتهم

الحق والباطل*. وكان واصل يلازم مجلس الحسن ، يظنون به الخرس من طول صمته ، فمر ذات يوم بعمرو بن عبيد ، فأقبل عليه بعض مُستَحبِّي واصل فقال : « هذا الذي تعدونه فى الخرس ، ليس أحدُ أعلَم بكلام غاليةِ الشيعة ، ومارقة الخوارج ، وكلام الزنادقة والدهرية والمرجئة وسائر المخالفين ، والرد عليهم منه ، قال عمرو : أنّى هذا ؟ وله عنق لا يأتي معها بخير ، وكان واصل طويل العنق ، ثم قال عمرو بعد ذلك : « وأشهد أن الفراسة باطلة ، إلا أن ينظر رجل بنور الله » . قال الجاحظ : « ولمّا قال بشار بن برد[1] بالرجعَة وتكفيرَ جميع الأمة ، تبرأ منه واصل » ، وكان صديقا له ، ومدحه بشار ، وذكر خطبته التي ألغَى منها الراء ، وكانت على البديهة ، وهي مع ذلك أوبع من خطبة خالد بن صفوان وشبيب بن شبه فقال بشار :

تكلّف القولَ والاقوامُ قد ضلّوا وحّبروا خُطَباً ناهيك من الخطب
وقال مرتجِلا تغلي بداهتُه كمِرجَلِ القَينِ مّا حَفّ باللهبِ
وجانبَ الراءَ لم يشعُر ابه أحد قبل التَصفُّحِ والاغراقِ فى الطلب

فلما تبرأ منه هجاه فقال :

ما لى أشايعُ غزّالًا له عُنق كنقنق الدوَ إن ولّى وإن مَثَلا
عُنُقُ الزرافَةِ ما بالي وبالِكُم تُكَفِّرونُ رجالًا كَفَّروا رَجُلا

فعابه بطول عنقه ، النقنق بنونين وقافين ، ذكر النعام شبهه به لطول عنقه .

فرع :

وسُئلَتْ أُختُ عمرو بن عبيد ، وكانت زوجةَ واصل : « أيهما أفضل ؟ » فقالت : بينهما كما بين السماء والأرض » ، فقيل : « كيف كان علمهما ؟ » قالت : « كان واصل إذا جَنَّهُ الليل صف قدميه يصلي ، ولوح ودواة موضوعان ، فإذا مرُت به آيةُ فيها حجةٌ على مخالف ، جلس فكتبها ثم عاد في صلاته .

(١) هو أشعر المولدين على الاطلاق ، أصله من طخارستان « غربى نهر جيحون » . نشأ فى البصرة ، وقدم بغداد . نسبته إلى إمرأة عقيلية قيل إنها أعتقته من الرق . ولد سنة ٩٥ هـ ومات ضربا بالسياط سنة ١٦٧ هـ .

فرع :

وبلغ من بأسه وعمله أنه أنفذ أصحابه الى الآفاق ، وبث دعاته في البلاد ، قال أبو الهذيل : بعث عبد الله بن الحارث إلى المغرب ، فأجابه خلق كثير ، وبعث الى خراسان حفص بن سالم[١] ، فدخل ترمذ ، ولزم المسجد حتى أسهر[٢] ، ثم ناظر جهما فقطعه ، ورجع الى قول أهل الحق . فلما عاد حفص الى البصرة ، رجع جهم الى قول الباطل ، وبعث القاسم الى اليمن ، وبعث أيوب الى الجزيرة ، وبعث الحسن بن ذكوان الى الكوفة[٣] ، وعثمان الطويل[٤] الى أرمينية . فقال يا أبا حذيفة : « إن رأيت أن ترسل غيري ، فأشاطره جيمع ما أملك ، حتى أعطيه فَردَ نِعالي . فقال : « ياطويل أخرج ، فلعل الله أن ينفعك » . فخرج للتجارة ، فأصاب مائة ألف ، وأجابه الخلق .

فرع :

وروى أن واصلاً دخل المدينة ، ونزل على ابراهيم بن يحيى ، فسارع إليه زيد بن على[٥] ، وابنه يحيى بن زيد[٦] ، وعبد الله بن الحسن وأخوته ، ومحمد بن عجلان ، وأبو

(١) حفص بن سالم ، من تلاميذ مدرسة عمرو بن عبيد ، وقد تابع واصلاً وعمراً فى نظرياتهم العامة .
(٢) لعله حتى اشتهر .
(٣) استجاب لدعوته فى الكوفة خلق كثير ، وانضموا للمعتزلة .
(٤) عثمان الطويل : كان عثمان تاجراً ، وكان أحد رجال مدرسة الحسن ، ثم إمتنع عنها ، وانضم لواصل . يقول القاضى عبد الجبار : « وله فى الفضل والعلم منزلة لا تخفى » . (نشأة الفكر ص ٤٨) .
(٥) الإمام الشهيد زيد بن على بن الحسين ، رضى الله عنهم ، قتل بالكوفة سنة إحدى وعشرين ومائة وكان قد بايعه خلق كثير ، وحارب متولى العراق يومئذ لهشام ابن عبد الملك ، يوسف بن عمر الثقفى ، فقتله يوسف وصلبه . ويوسف هذا هو ابن عمر ، أبوه عم الحجاج بن يوسف . ولما خرج زيد يدعو إلى طاعته ، جاءته طائفة وقالوا : « تبرأ من أبى بكر وعمر حتى نبايعك » فقال : « بل أتبرأ ممن تبرأ منهما » فقالوا : « إذن نرفضك » . وسموا رافضة من يومئذ ، وسميت شيعته زيدية . (شذرات الذهب جـ ١ ص ١٠٨) .
(٦) ظهر يحيى بن زيد بن على بن أبى طالب ، أيام الوليد بن يزيد ، بالجوزجان من بلاد خراسان ، منكراً للظلم ، وما عم الناس من الظلم . فسير إليه نصر بن سيار ، سالم بن أحوز المازنى ، فقتل يحيى فى المعركة بسهم أصابه فى صدغه ، بقرية يقال لها (أرعونة) ، ودفن هناك ، وقبره مشهور . ولما قتل ولوا =

عباد الليثي . فقال جعفر بن محمد الصادق[1] لأصحابه : « قوموا بنا إليه » . فجاء والقوم عنده – أعني – زيد بن علي وأصحابه فقال جعفر : « أما بعد فإن الله تعالى ، بعث محمدا بالحق والبينات ، والنذر والآيات ، وأنزل عليه ، (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)*، فنحن عترة رسول الله ، وأقرب الناس اليه ، وأنت ياواصل أتيت بأمر يفرق الكلمة ، وتطعن به على الأئمة ، وأنا أدعوكم الى التوبة » .

فقال واصل : « الحمد لله العدل في قضائه ، الجواد بعطائه ، المتعالي عن كل مذموم ، والعالم بكل خفي مكتوم ، نهى عن القبيح ولم يقضه ، وحث على الجميل ولم يحل بينه وبين خلقه ، وإنك يا جعفر وابن الأئمة ، شغلك حب الدنيا ، فأصبحت بها كلفا ، وما أتيناك إلا بدين محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وصاحبه وضجيعيه ابن أبي قحافة ، وابن الخطاب ، وعثمان وعلي بن أبي طالب ، وجميع أئمة الهدى ، فإن تقبل الحق تسعد به ، وإن تصدف عنه تبوء بإثمك . فتكلم زيد بن علي ، فأَغْلَظَ لجعفر ، أي أنكر عليه ما قال ، وقال : « مامنعك من اتباعه إلا الحسد لنا ، فتفرقوا » .

قلت : « روى ذلك الحاكم وغيره ، والله أعلم بصحتها » . قال ابن برد : « إذ كان زيد بن علي لا يخالف المعتزلة ، الا في المنزلة بين المنزلتين » . ومن كلام جعفر بن محمد الصادق ، وقد سئل عن القدر : « ما استطعت أن تلوم العبد عليه ، فهو فعله ، وما لم تستطع ، فهو فعل الله . يقول الله للعبد : لم كفرت ؟ ولا يقول لم مرضت ؟ فلا تقول أن جعفراً انكر على واصل القول بالعدل ، بل المنزلة بين المنزلتين » ، إن صحت الرواية .

= أصحابه يومئذ ، واجتزوا رأسه ، فحمل إلى الوليد ، وصلب جسده بالجوزجان ، فلم يزل مصلوبا إلى أن خرج أبو مسلم صاحب الدولة ، فقتل سالم بن أحوز ، وأنزل جثة يحيى ، فصلى عليها ، ودفنت هنالك سنة ست وعشرين ومائة (شذرات الذهب جـ ١ ص ١٦٧) .

(١) جعفر الصادق ، هو أبو عبد الله ، جعفر بن محمد الباقر ، بن زين العابدين ، ابن الحسين السبط الهاشمي القرشي ، سادس الأئمة الاثنى عشر عند الامامية . لقب بالصادق ، لأنه لم يعرف عنه الكذب قط مات سنة ١٤٨ هـ رضى الله عنه (الفرق ص ٤٠) .

* الأنفال : (٧٥) .

فرع :

وروى أن بعض السمنية[1] قالوا لجهم بن صفوان :[2] « هل يخرج المعروف عن المشاعر الخمسة ؟ قال : « فحدثناعن معبودك هل عرفته بأيها » . قال : « لا » قالوا : « فهو إذا مجهول » ، فسكت . وكتب بذلك الى واصل بن عطاء ، فأجاب وقال : « كان يشترط وجها سادساً وهو الدليل ، فقول : لا يخرج عن المشاعر أو الدليل ، فأسألهم : هل تُفَرِّقون بين الحي والميت ؟ والعاقل والمجنون ؟ فلا بد من : « نعم » . وهذا عرف بالدليل ، فلما أجابهم جهم بذلك ، قالوا : « ليس هذا من كلامك » ، فأخبرهم ، فخرجوا الى واصل وكلموه وأجابوه الى الاسلام .

وعن عمرو الباهلي ، قرأت لواصل الجزء الأول من كتاب (الألف مسألة في الرد على المانوية[3]) ، قال : « فأحصيت في ذلك الجزء نيفا وثمانين مسألة » . ويقال ، إنه فرغ من الرد على مخالفيه ، وهو ابن ثلاثين سنة . ويقال ، إن أبا

---

(١) السمنية ، وهم القائلون بالتناسخ ، قالوا : بقدم العالم ، وقالوا : بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس ، وأنكر أكثرهم المعاد ، والبعث بعد الموت . وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح ، في الصور المختلفة . وأجازوا نقل روح الانسان إلى كلب ، وروح الكلب لانسان (الفرق ص ١٦٢) .

(٢) جهم بن صفوان ، هو الذى قال بالإجبار ، والاضطرار إلى الأعمال ، وأنكر الاستطاعة كلها ، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان ، وأن الايمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، وأنه لا فعل ولا عمل بغير الله تعالى ، وانما تنسب الأعمال للمخلوقين مجازا . قتله سالم بن أحوز المازنى ، فى آخر زمان بنى مروان سنة ١٢٨ هـ ، كما يقول ابن جرير الطبرى فى تاريخه ، وقيل سنة ١٣٢ هـ . (الفرق ص ١٢٨) .

(٣) المانوية ، هم من القائلين أيضاً بالتناسخ ، وذلك أن مانى بن فاتك زعيمهم قال : « بأن الأرواح التى تفارق الأجسام نوعان ، أرواح الصديقين ، وأرواح أهل الضلالة . فأرواح الصديقين إذا فارقت أجسادها ، سرت فى عمود الصبح إلى النور الذى فوق الفلك ، فبقيت فى ذلك العالم على السرور الدائم ، وأرواح أهل الضلال ، إذا فارقت الأجساد ، وأرادت اللحوق بالنور الأعلى ، رُدَّت منعكسة إلى أسفل ، فتتناسخ فى أجسامها الحيوانات ، إلى أن تصفو من شوائب الظلمة ، ثم تلحق بالنور العالى .

ومانى هذا ، مذهبه مزيج من المجوسية والنصرانية ، ظهر فى عهد سابور بن أزدشير . وكان مانى هذا راهبا بحران ، متفلسفاً ، ضاق به خلائق . ولمذهبه تأثير على صنوف المجسّمة . (يذكره البغدادى فى الفرق ص ١٦٢ مانى فقط) .

الهذيل أتى إلى زوجته أخت عمرو ، وهي أم يوسف ، فدفعت إليه قمطرين ، فعسى أن يكون جل كلامه من ذلك . ومات وهو ابن إحدى وخمسين سنة . وخمسين سنة .

فرع :

ومن مُلَح كلامه حين قال له خالد بن عبد الله القسري[١] : « بلغني أنك قلت قولا ، فما هو ؟ » قال : « يحبون أن يحمدوا أنفسهم ، ويلوموا خالقهم » . فقال : « لا ، ولا كرامة إلزم شأنك » . قلت : « ومُلَحُهُ كثيرة إختصرنا منها ما ذكرنا »

ومن هذه الطبقة ، عمرو بن عبيد بن ثاب ، وثاب من سبي بابل لمن ثغور بلخ ، وهو مولى لآل عرادة من يربوع بن مالك ، وكنية عمرو أبو عثمان . روى ابن يزداد[٢] باسناده عن صالح بن عمرو بن زيد قال : « كان عمرو بن عبيد من أعلم الناس بأمر الدين والدنيا » قال صالح : وسئل ابن السماك ، فقيل ، صف لنا عمرو بن عبيد » فقال : « كان عمرو إذا رأيته مقبلا ، توهمته جاء من دفن والديه ، ولما رأيته جالساً ، توهمته أجلس للقعود ، وإذا رأيته متكلما ، توهمت أن الجنة والنار لم يخلقا إلّا لَهُ » . وعن يحيى بن معين[٣] قال : حدثنا سفيان بن

(١) قتل سنة ست وعشرين ومائة ، عزله هشام بن عبد الملك عن عمله وولايته العراق وخراسان ، وقد حبس خالد هو وأهله ، وفى هذا يقول : « خرجت غازيا فى سبيل الله ، سامعا مطيعاً . فخلفت فى عقبى ، وأخذ حرمى وحرم أهل بيتى ، فحبسوا مع أهل الجرائم ، كما يفعل أهل الشرك ! فما منع عصابة منكم أن تقوم فتقول : علام حبس حرم هذا السامع المطيع ! أخفتم أن تقتلوا جميعا ! أخافكم الله ! » ثم قال : « مالى والهشام ! ليكفّنّ عنى هشام ، أو لأدعونّ إلى عراق الهوى ، شامى الدار ، حجازى الأصل – يعنى محمد بن على بن عبد الله بن عباس – وقد أذنت لكم أن تبلغوا هشاماً » . فلما بلغه ما قال ، قال : « خرف أبو الهيثم » . وقد قتل أيام الوليد بعد أن هلك هشام وانتهت خلافته (تاريخ الطبرى : لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (جـ ٢ ص ٢٥٤ وما بعدها) .

(٢) وهو على بن محمد بن الحسن بن يزداد (بالدال أو الذال) ، العبدى – أبو تمام كان ينتحل الاعتزال ، ويقول بخلق القرآن ، وكان ثقة فى الحديث . (المحيط التراجم) .

(٣) هو الإمام أبو زكريا : يحيى بن معين البغدادى ، عاش خمسا وسبعين سنة ، توفى سنة ثلاث ومائتين . وجاء عنه أنه قال : « كتبت بيدى هذه ستمائة ألف حديث » .

عيينه قال : قال ابن نجيح : « مارأيت أحداً أعْلمَ من عمرو بن عبيد[١] ، وكان رأى مجاهداً وغيره » ، قال الجاحظ : « صلى عمروا أربعين عاما صلاة الفجر بوضوء المغرب ، وحج أربعين حجة ماشيا ، وبعيره موقوف على من أحصر ، وكان يحيى الليل بركعة واحدة ، ويرجع آية واحدة » .

فرع :

وقد رويت مناظرته لواصل في الفاسق ، يعرف الله تعالى ، وإنما خرجت المعرفة من قلبه عند قذفه (للايمان) ، فان قلت لم يزل يعرف الله ، فما حجتك ؟ وأنت لم تسمه منافقا قبل القذف وإن زعمت أن المعرفة خرجت من قلبه عند قذفه ، قلنا لك : فلم لا أدخلها في القلب بتركه القذف ، كما أخرجها بالقذف ؟ وقال له : « أليس الناس يعرفون الله بالأدلة ، ويجهلونه بدخول الشبهة؟ فأي شبهة دخلت على القاذف؟ » فرأى عمرو ، لزوم هذا الكلام ، فقال : « ليس بيني وبين الحق عداوة » ، فقبله وانصرف ويده في يد واصل . وكان يقول : « اللهم أغنني بالافتقار اليك » . وقيل قال : « يا أبا عثمان .. لِمَ استحقُّ مرتكب الكبائر اسم النفاق ؟ » قال : لقوله تعالى « والذين يرمون

(١) عمرو والعمروية : العمروية ، هم أتباع عمرو بن عبيد بن ثاب مولى ، بنى تميم ، وكان جده من سبى كابل ، وما ظهرت البدع والضلالات إلا عن أبناء السبايا ، كما روى الخبر ، وقد شارك عمرو واصلا فى بدعة القدر ، وفى ضلالة قولهما : بالمنزلة بين المنزلتين ، وفى ردهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل ، والآخر من أصحاب على . وزاد عمرو على واصل فى هذه البدعة ، فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل . وذلك أن واصلاً إنما ردّ شهادة رجلين أحدهما ، من أصحاب الجمل ، والآخر من أصحاب على رضى الله عنه ، وقبل شهادة رجلين ، كلاهما من أحد الفريقين ، وزعم عمرو أن شهادتهما مردودة ، وإن كانا من فريق واحد ، لأنه قال بفسق الفريقين جميعاً . وقد افترقت القدرية – بعد واصل وعمرو – فى هذه المسألة . فقال النظام ، ومعمر ، والجاحظ ، فى فريقى يوم الجمل بقول واصل . وقال حوشب وهاشم الأوقص : « نجت القادة وهلكت الأتباع » . وقال أهل السنة والجماعة ، بتصويب على وأتباعه يوم الجمل . وقالوا : إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائباً ، فلما بلغ وادى السباع ، قتله بها عمرو بن جرموز غرة ، وبشر على قاتله بالنار . وهمّ طلحة بالرجوع ، فرماه مروان بن الحكم – وكان مع أصحاب الجمل – بسهم فقتله . وعائشة ، رضى الله عنها ، قصدت الاصلاح بين الفريقين ، فغلبها بنو أزد ، وبنو ضبة على أمرها حتى كان من الأمر ما كان . ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما ، فهو الكافر دونهم . هذا قول أهل السنة فيهم ، والحمد لله على ذلك (الفرق ص ٧٢ – ٧٣) .

أما أسماؤهم ، فقد قلنا : يسمون « المعتزلة »[1] لما سيأتي ، و « العدلية »

أسماء المعتزلة : فيما يتعلق بأسماء المعتزلة فيمكننا أن نقسمها الى قسمين أو نوعين :

(أ) ما أطلقوه على أنفسهم من أسماء وهى :

١ – المعتزلة : بمعنى النقاة وأهل التقى والنقاوة

٢ – أهل التوحيد .

٣ – الموحدة .

٤ – العدلية .

٥ – أهل العدل .

٦ – الوعدية والوعيدية .

٧ – المنازلية : أهل الحق فى الإسلام .

٨ – القدرية .

٩ – المنزهة .

١٠ – أهل التنزيه .

(ب) ما أطلقه الغير عليهم نكاية بهم :

– المعتزلة : بمعنى المنشقين .

٢ – النفاة .

٣ – المعطلة .

٤ – الجهمية .

٥ – مخانيث الخوارج .

٦ – المبتدعة .

وبالاضافة الى ما سبق ، فانهم قد سموا فى الكتب اليهودية بالمتكلمين ، وبالاصطلاح اللفظى اليهودى « مدبريم » ، وأنتقلت للتراث اللاتينى باسم : « Eloquentes » .

١ – فى أسباب تسميتهم بالمعتزلة : نعرض هنا عديد من الأسباب ممثلة فى القصص التالية :

١ – القصة الأولى : وهى التى ذكرها مؤلف كتاب « المنية والأمل » ، والتى حدثت فى مجلس الحسن البصرى بينه وبين واصل ، والتى بسببها يقال إنهم منذ هذه الوقت سموا « معتزلة » ، ولذلك سوف لا نسردها هنا .

٢ – القصة الثانية : التى يذكرها البغدادى فى كتابه الفرق بين الفرق على النحو التالى :

كان واصل بن عطاء ، من منتابى مجلس الحسن البصرى ، فى زمان فتنة للأزارقة ، وكان الناس ويومئذ مختلفين فى أصحاب الذنوب من أمة الاسلام على فرق :

– فرق تقرر أن : كل مرتكب للذنب صغير أو كبير مشرك بالله ، وهو قول الازارقة .

– وفرقة تذهب الى أن : صاحب الذنب المجمع على تحريمه ، كافر مشرك .

– وفرق تقول : إنه منافق .

وكان علماء التابعين فى ذلك العصر ، مع أكثر الأمة يقولون : إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن ، لما فيه من معرفة بالرسل ، وبالكتب المنزلة من الله تعالى ، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق . ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفى عنه اسم الإيمان والإسلام .

فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس فى أصحاب الذنوب على ما ذكرناه ، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ، ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة من منزلتى الكفر والإيمان .

فلما سمع الحسن البصرى من واصل بدعته هذه ، طرده من مجلسه ، فاعتزل عند سارية من سوارى مسجد البصرة ، وأنضم إليه صديقه عمرو بن عبيد .

فقال الناس يومئذ فيهما : إنهما قد اعتزلا قول الأمة ، وسمى أتباعها من يومئذ معتزلة .

٣ – وأما الأسفراينى فيرى أنهم : سموا معتزلة ، لاعتزالهم مجلس الحسن البصرى ، واعتزاهم قول المسلمين .

٤ – وهناك رواية أخرى ، تنسب كلمة الاعتزال الى عمرو بن عبيد ، فالمقريزى والسمعانى يوردان الأمر على هذه الصورة : المعتزلى ، هذه نسبة الى الاعتزال – وهو الاجتناب . والجماعة المعروفة بهذه العقيدة إنما سموا بهذا الإسم ، لأن أبا عثمان عمرو بن عبيد ، أحدث ما أحدث من البدع ، وأعتزل مجلس الحسن البصرى وجماعة معه فسموا « معتزلة » .

ويذهب ابن قتيبة الى الشىء نفسه فى « عيون الأخبار » فيقول : وكان يرى رأى القدر ويدعو إليه ، وأعتزل هو وأصحاب له فسموه « المعتزلة » .

٥ – وثمة رواية اخرى تقرر : أن الذى سماهم بذلك ، قتادة بن دعامة السدوسى (المتوفى سنة ١١٧ – ١١٨ هـ) . وهو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسى البصرى الاكمه ، كان تابعيا وعالماً كبيراً .

وكان يدور البصرة أعلاها وأسفلها بغير القائد ، فدخل مسجد البصرة ، فاذا بعمرو ابن عبيد ونفر معه ، فأمهم – وهو يظن أنها حلقة الحسن البصرى – فلما علم أنها ليست له قال : « إنما هؤلاء المعتزلة » ، ثم قام عنهم ، فمنذ يومئذ سموا « المعتزلة » .

ويقال ، أنه ذكر هذا بعد وفاة الحسن البصرى .

وينتهى جوهر هذه القصة ، الى أن الاسم أطلق عليهم نكاية بهم وسخرية ، وانهم اعتزلوا مذهب الأمة جمعاء .

٦ – أما كارلوا الفونسو نللينو ، فإنه فى مقالته « بحوث فى المعتزلة » يصل النتيجة الأتية :

أن اسم المعتزلة – لم يطلق على الذين أنشأوا المدرسة الكلامية الجديدة ، للدلالة على أنهم انفصلوا عن أهل السنة ، أو تركوا مشائخهم القدامى ورفقاءهم – وإنما أطلق للدلالة على موقفهم كأناس مبتعدين محايدين ، بين طرفى رجال الدين والسياسة فى وقت ما ، ممتنعين هكذا عن الخصومات والمنازعات القائمة بين المسلمين .

فاسم المعتزلة ، لم يطلقه عليهم أهل السنة ، وإنما اختاره المعتزلة أنفسهم ، للدلالة على موقفهم الخاص فى هذه المسألة ، ويؤيد فكرته هذه بنصوص تاريخية ، توضح أصل أسم المعتزلة ، وهذه النصوص تثبت أن الكلمة أطلقت – كاصطلاح – على طائفة من الأشخاص عام ٣٥ هـ ، لم يروا مبايعة على ، ولو أنهم ليسوا من شيعة عثمان .

المحصنات[1] » إلى قوله « وأولئك هم الفاسقون » . ثم قال : إن المنافقين هم الفاسقون ، فكان كل فاسق منافقاً ، إذ كان الألف واللام ، موجودين في باب الفسق . فقال واصل : أليس الله تعالى قال « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فأولئِكَ هُمُ الظالمون »[2] ، وقد قال تعالى في آية أخرى « والكافرونَ هُمُ الظالمون[3] ، فَعَرَّفَ بالألف واللام كما فى القاذف ، فسكت عمرو ، ثم قال واصل : « ألست تزعم أن الفاسق يعرف الله ؟ .... » وذكر ما قدمنا .. الى آخره على ماروينا ، ثم قال : « يا أبا عثمان أيما أولى أن يستعمل من أسماء المحدثين ، ما اتفقت عليه الفرق من أهل القبلة ، أم ما اختلفت فيه ؟ » فقال عمرو : « بل ما اتفقت عليه » . فقال : « أفليس تجد أهل الفرق – على اختلافهم – يسمون صاحب الكبيرة فاسقاً ، ويختلفون فيما عداه من أسمائه ، فالخوارج تسميه كافراً وفاسقاً ، والمرجية تسميه مؤمناً فاسقاً ، والشيعة تسميه كافر نعمة فاسقاً ، والحسن يسميه منافقاً ، فأجمعوا على تسميته بالفسق ، فنأخذ بالمتفق عليه ، ولا نسميه بالمختلف فيه ، فهو أشبه بأهل الدين . فقال عمرو : « وما بينى وبين الحق من عداوة ، والقول قولك ، وأشهِدْ من حضر ، أنى تارك ماكُنتُ عليه من المذهب ، قائل بقول أبي حذيفة » . فأستحسن الناس ذلك من عمرو ، إذ رجع عن قول كان عليه ، الى قولٍ آخر ، من غير شغب ، واستدلوا بذلك على ديانته .

قال الشريف المرتضى : « ماأورده واصل لعمرو غير لازم له ، لأن عمروا كان يسميه فاسقاً ، وإنما كان عليه أن يبين ، هل يسمى بغير ذلك أم لا ؟ » .

قال الحاكم ، « وهذا اعتراض فاسد ، لأن واصلا ألزمه في مسألة القذف كما ذكرنا ، ثم جعل هذا تأكيداً ، بأن هذا القول مجمع عليه ، وما عداه مختلف فيه ، ولم يقم عليه حجة ، ولو جعل ذلك ابتداء دليل ، لم يصح » . قلت : « بل يصح عندنا ، مع قولنا بصحة الاستدلال بالاجماع المركب ، كدليل قصر

---

(١) ٤ م النور ٢٤ .

(٢) ٤٥ م المائدة ٥ .

(٣) ٢٥٤ م البقرة ٢

الامامة فى الباطنية ، وصورته هنا : أنهم أجمعوا على تسميته فاسقاً ، اختلفوا فيما عداه ، وهو حكم شرعي ، فلا يثبت الا بدليل ، ولا دليل على ماعدا المجمع عليه ههنا .

فرع :

وكان المنصور العباسي[1] يبالغ في تعظيمه ، حتى قيل له : إن عمروا خارج عليك . فقال : هو يرى أن يخرج عليَّ ، إذا وجد ثلاثمائة وبضعة عشر مثله ، وذلك لايكون . ومر بقبره في مروان فصلى عليه ودعا له وقال :

صَلّى الالهُ عليكَ من مُتوسِّدٍ قبراً ... مررتُ به على مروان
قبراً تَضَمَّنَ مُؤمِنا متخففاً ... عَبَدَ الالهَ ودانَ بالقرآن
واذا الرجالُ تنازعوا في شُبْهَةٍ ... فَصَلَ الحديثُ بِحجةٍ وبيان
وَلَوَ أنَّ هذا الدهرَ أبقى صالحاً ... أبقى لنا عمروا أبا عثمان

ومن هذه الطبقة : مكحول بن عبد الله[2] قال بعض المجبرة[3] : لا نعلم أحداً ممن ينسب الى القدر ، أجل من الحسن ومكحول . ومن هذه الطبقة : قتادة بن دعامة السدوسي[4] ، لم يختلف يه أنه من أهل العدل ، أخذ عن الحسن البصري ، وله مناظرات بالكوفة والبصره . ومنهم صالح الدمشقي صاحب غيلان ، وقد مر ذكره .

ومن هذه الطبقة : بشير الرجال ، وسمى رَحّالاً ، أنه كان له فى كل سنة رحلة فى حج أو غزاة ،وكان ممن خرج من المعتزلة مع ابراهيم بن عبد الله الحسن ،

---

(١) المنصور العباسى : هو أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس ، رضى الله عنه ، ثانى خلفاء العباسيين . أنباؤه معروفة ، توفى سنة ١٥٨ هـ (الفرق ص ٣٧) .

(٢) فقيه الشام ، أبو عبد الله مكحول ، مولى بنى هذيل ، أرسل عن طائفة من الصحابة ، توفى سنة ثلاث عشرة ومائة (شذرات الذهب جـ ١ ص ١٤٦) .

(٣) المجبرة : هم الذين لا يثبتون للعبد فعلا ، ولا قدرة عليه أصلا ، خلافا للقدرية الذين ينفون عن الله الفعل الانسانى ، ويثبتون للانسان القدرة على أفعاله .

(٤) هو الحافظ أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسى ، عالم أهل البصرة ، توفى سنة سبع عشرة ومائة وقيل سنة ثمان عشرة . وهو مفسر الكتاب آية فى الحفظ (شذرات الذهب جـ ١ ص ١٥٣) .

وبايعوه ، وقاتلوا معه ، وقتل معه . وقيل له : « مايسرع بك الى الخروج على المنصور ؟ » فقال : « أرسل عليّ – بعد أخذه عبد الله بن الحسن – فأتيته ، فأمرني بدخول بيت فدخلته ، فاذا بعبد الله بن الحسن مقتول ، فسقطت مغشيا عليّ ، فلما أفقت أعطيت الله (كذا) . » .

عثمان بن خالد الطويل وكنيته أبو عمرو ، وهو أستاذ أبي الهذيل ، وهو الذي بعثه واصل الى أرمينية ، كما قدمنا ، وله في الفضل والعلم منزلة لا تخفى .

ومن هذه الطبقة : حفص بن سالم ، وهو الذى بعثه واصل الى خراسان ، وناظر (جهما) ، فقطعه ، وأجابه خلق كثير ، وغيره من أصحاب واصل ، كالقسم ابن السعدي الذي بعثه الى اليمن داعيا ، وعمرو بن حوشب ، وقيس بن عاصم وعبد الرحمن بن قرة وابنه الربيع ، والحسن بن ذكوان ، أجابه في الكوفة خلق كثير ، وسائر الدعاة الذين بعثهم .

ومن هذه الطبقة : من أصحاب عمرو بن عبيد : خالد بن صفوان ، حفص ابن العوام ، وصالح بن عمرو ، والحسن بن حفص بن سالم ، وبكر بن عبد الأعلى ، وابن السماك ، وعبد الوارث بن سعيد ، وأبو غسان ، وبشر بن خالد ، وعثمان بن الحكم ، وسفيان بن حبيب ، وطلحة بن زيد ، وابراهيم بن حيى المدني ، أخذ مذهبه عن عمرو بن عبيد ، وحضر هو أوبو يوسف عند الرشيد[1] ، فسأل أبو يوسف عن مائة مسألة ، فأجاب ، ثم حل ازاره وقال : « أسألك » ؟ فاستعفاه أبو يوسف ، وكان مالك بن أنس[2] يعاديه ، لأن ابراهيم كان يزعم أن مالكا من موالي أصبح ، ومالك يزعم أنه رجل منهم . قال قاضي القضاة : « وهذا ابراهيم هو الذي أخذ عنه الشافعي محمد بن ادريس ، وأخذ أيضاً – أي الشافعي – عن مسلم بن خالد الزنجي قبل ابراهيم ، ومسلم هو من

(١) الرشيد : هو هارون (الرشيد) بن محمد بن المهدى ، خامس خلفاء الدولة العباسية ، له وقائع كثيرة مع ملوك الروم ، وهو صاحب قصة البرامكة . ولد سنة ١٤٩ ، ومات بطوس سنة ١٩٣ هـ . (الفرق ص ٣٩) .

(٢) مالك ابن أنس : هو ، أحد الأئمة الأربعة ، توفى سنة ١٧٩ هـ ، رضى الله عنه (الفرق ص ٢١) .

أصحاب غيلان أيضاً ، فاجتمع للشافعي رجلان من أهل الحق ، من القائلين بالعدل والتوحيد – ابراهيم ومسلم – ونقم ابراهيم على الشافعي لما تولى القضاء » .

الطبقة السادسة

أبو الهذيل : محمد بن الهذيل العبدي[1] ، قال صاحب المصابيح : كان نسيج وحده ، وعالم دهره ، ولم يتقدمه احد من الموافقين له ولا من المخالفين ،

(١) أبو الهذيل والهذلية : كان أبو الهذيل مولى لعبد القيس ، وتوفى سنة ٢٢٧ هـ . وفى عيون التواريخ أنه توفى سنة ٢٣٥ هـ عن مائة سنة ، بعد وفاة النظام بنحو خمسين سنة . ويقول عنه أبو الحسين الملطى : « أبو الهذيل هذا لم يدرك فى أهل الجدل مثله » . وللمردار من المعتزلة كتاب كبير فيه فضائح أبى الهذيل وتكفيره بما انفرد به ، وللجبائى أيضا كتاب فى الرد على أبى الهذيل فى المخلوق ، ويكفره فيه . ولجعفر بن حرب ، المشهور فى زعماء المعتزلة ، أيضا كتاب سماه (توبيخ أبى الهذيل) ، أشار بتكفير أبى الهذيل ، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية .

ويذكر البغدادى عقائد أبى الهذيل وهى :

الأولى : قوله « بفناء مقدورات الله عز وجل ، حتى لا يكون ، بعد فناء مقدوراته ، قادرا على شيء .

الثانية : قوله « بأن أهل الآخرة مضطرون إلى ما يكون منهم ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم ، وشربهم وجماعهم وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم ، وليس لأحد فى الآخرة ، من الخلق ، قدرة على اكتساب فعل .

والثالثة : قوله بطاعات كثيرة ، لا يراد الله عز وجل بها .

والرابعة : قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله ، وقدرته هى هو .

والخامسة : تقسيمه كلام الله تعالى إلى ما يحتاج إلى محل ، وما لا يحتاج إلى محل .

والسادسة : قوله إن الحجة عن طريق الأخبار ، فيما غاب عن الحواس ، من آيات الأنبياء عليهم السلام ، وفيما سواها ، لا تثبت بأقل من عشرين نفساً ، فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر .

والسابعة : أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال : لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ، ولا مع موته ، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل منا بعد موته وبعد عدم قدرته ، إن كان حيا لم يمت .

والثامنة : اختلافه عن الناس فى القول بالمعارف ، أنها ضرورية أو اكتسابية ، وقال بأنها نوعان :

أحدهما ضرورية ، وهو معرفة الله تعالى ، ومعرفة الدليل الداعى إلى معرفته . وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس ، أو القياس ، فهو علم اختيار واكتساب . والثانى : فى مهلة المعرفة ، فخالف بها سائر الأمة .

وكان يلقب بالعلاف ، لأن داره بالبصرة كانت في العلافين ، وهذا كما قيل ، أبو سلمة الحذاء ، وأبو سعيد المقبري ، كما مر . وحكي عن يحيى بن بشر : أن لأبي الهذيل ستين كتابا ، فى الرد على المخالفين في دقيق الكلام وجليله ، وأخذ العلم عن عثمان الطويل ، وكان ابراهيم النظام من أصحابه . ثم خرج الى الحج ، وانصرف على طريق الكوفة ، فلقي بها هشام بن الحكم وجماعة من المخالفين ، فناظرهم في أبواب دقيق الكلام فقطعهم ، ونظر في شيء من كتب الفلاسفة ، فلما ورد البصرة كان يرى أنه قد أورد من لطيف الكلام ، ما لم يسبق علمه الى أبي الهذيل . قال ابراهيم : « فناظرت أبا الهذيل في ذلك ، فخيل إلي أنه لم يكن متشاغلا قط إلا به ، لتصرفه فيه ، وحذقه في المناظرة فيه » . قال القاضي : « ومناظراته مع المجوس والثنوية وغيرهم طويلة ممدودة ، وكان يقطع الخصم بأقل كلام » . يقال أنه أسلم على يده زيادة على ثلاثة آلاف رجل ومن محاسنه أنه أتاه رجل فقال له : « أشكل عليَّ أشياء من القرآن ، فقصدت هذا البلد ، فلم أجد عند أحد ممن سألته شفاء لما أردته فلما خرجت في هذا الوقت قال لي قائل: إن بغيتك عند هذا الرجل فاتق الله وأفدني » . فقال أبو الهذيل : « فماذا أشكل عليك ؟ » قال : آيات من القرآن توهمني أنها متناقضة ، وآيات توهمني أنها ملحونة » . قال : « فماذا أحب إليك ، أن أجيبك بالجملة ، أو تسألني عن آية آية ؟ » قال : بل تجيبني بالجملة » . فقال أبو الهذيل : « هل تعلم أن محمداً كان من أوسط العرب ، وغير مطعون عليه في لغته ، وأنه كان عند قومه من أعقل العرب فلم يكن مطعونا عليه ؟ » فقال : « اللهم نعم » . قال أبو الهذيل : « فهل تعلم أن العرب كانوا أهل جدل » قال : « اللهم نعم » قال : « فهل اجتهدوا فى تكذيبه ؟ » قال : « اللهم نعم » ... قال

— **والتاسعة** : أنه أجاز حركة الجسم الكثير الأجزاء ، بحركة تحل فى بعض أجزائه . ولم يجز مثل هذا فى اللون .

والعاشرة : الجزء الذى لا يتجزأ ، لا يصح قيام اللون به ، إذا كان منفرداً . ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون .

(الفرق من ص ٧٣ حتى ص ٧٩)

« فهل تعلم أنهم عابوا عليه بالمناقضة أو باللحن ؟ »

قال : « لا » ... قال أبو الهذيل : « فتدع قولهم ، مع علمهم باللغة ، وتأخذ بقول رجل م الأوساط » قال : « فأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » . قال : « كفاني هذا ، وانصرف ، وتفقه في الدين » . قال المبرد : « ما رأيت أفصح من أبي الهذيل والجاحظ » ، وكان أبو الهذيل أحسن مناظر شهدته في مجلس ، وقد استشهد في جملة كلامه بثلاثمائة بيت .

قال ثمامة : وصفت أبا الهذيل للمأمون ، فما دخل عليه جعل المأمون يقول لى : (يا أبا حفص) ، وأبو الهذيل يقول : (ياثمامة) ، فكدت أتقد غيظاً ، فلما احتفل المجلس ، استشهد في عرض كلامه بسبعمائة بيت ، فقلت : « إن شئت فكنني ، وإن شئت فسمني » .

وحكى يحي بن بشير الارجانى عن النظام ، قال : « ما اشفقت على أبي الهذيل قط ، في اشتشهاد شعر ، إلا يوم قال له الملقب ببرغوث[1] : « أسألك عن مسألة فرفع أبو الهذيل نفسه عن مكالمته ، فقال برغوث :

وما بقيا علـيّ تركتماني ولكن خفتما صرد النبال

ولم أعرف في نقيضه بيتا يتمثل به ، فبرز أبو الهذيل وقال : لا بل كما قال الشاعر :

وارْفَعُ نفسي عن بُجَيْلة أنني أُذَلُّ بها عند الكلام وتَشْرُفُ

• وناظر صالح بن عبد القدوس ، لما قال في العالم أنه من أصلين : نور وظلمة ، كانا متباينين فامتزجا . فقال أبو الهذيل : « فامتزاجهما أهو هما أم غيرهما ؟ » قال : « بل أقول هو هما » . فألزمه أن يكونا ممتزجين متباينين ، إذا لم يكن هناك معنى غيرهما ، ولم يرجع ذلك إلا إليهما ، فانقطع ، وأنشأ يقول :

(١) برغوث : محمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، كان على مذهب النجار فى أكثر مذاهبه ، وخالفه فى تسمية المكتسب فاعلا ، فامتنع عنه ، وخالفه فى المتولدات ، فزعم أنها فعل الله تعالى ، بايجاب الطبع ، وإليه تنسب الفرقة البرغوثية .

ابا الهذيل جزاك الله من رجل — فانت حقًا لعَمْري مفصل جدل

وصالح هذا ، كان ثنوياً معروفاً ، وروى أنه ناظره مرة وقطعه ، فقال : « على أي شيء تعزم ياصالح ؟ » قال : « استخير الله وأقول بالأثنين » . فقال أبو الهذيل : « فأيهما أستخرت لا أم لك » ، إلى غير ذلك من مناظراته ، كما روى محمد بن عيسى عن النظام قال : مات لصالح بن عبد القدوس ابن ، فمضى إليه أبو الهذيل ، ومعه النظام وهو غلام حدث ، فرآه حزينا ، فقال : « لاأعرف لجزعك وجها ، إلا إذا كان الانسان عندك كالزرع» ، فقال : « انما أجزع لأنه لم يقرأ كتاب « الشكوك » قال : « وما كتاب الشكوك » ؟

قال : « كتاب وضعته ، من قرأ فيه ، شك فيما كان ، حتى يتوهم أنه لم يكن ، وفيما لم يكن ، حتى يظن أنه قد كان . قال أبو الهذيل : « فشك أنت فى موت إبنك ، واعمل على أنه لم يمت ، وإن كان قد مات ، فشك أنه قد قرأ لك الكتاب ، وإن كان لم يقرأه ! » .

ومات أبو الهذيل وهو ابن مائة وخمسين سنة ، ذكره القاضي عن محمد بن زكريا الغيلاني . وذكر الغيلاني في كتاب المشايخ ، أن عمره مائة سنة ، وقيل مائة وخمس ، وذكر المرتضى ، أنه مات أول أيام المتوكل ، سنة خمس وثلاثين ومائتين . قال ابن يزداد ، فى كتاب المصابيح قال : حدثني أبو بكر الزبيرى قال : كنت « بِسُرَّ من رَأى » ، لما مات أبو الهذيل فجلس الواثق في مجلس التعزية ، وهذا يدل على أنه مات أيام الواثق . وذكروا أنه صلى عليه أحمد بن أبي دؤاد القاضي ، فكبر عليه خمساً ، ثم لما مات هشام بن عمرو ، كبر عليه أربعا فقيل له في ذلك فقال : « إن أبا الهذيل كان يتشيع لبني هاشم ، فصليت عليه صلاتهم ، وأبو الهذيل كان يفضل عليا على عثمان ، وكان الشيعي في ذلك الزمان من يفضل عليا على عثمان . ومات الواثق سنة أثنتين وثلاثين ومائتين ، ومات أحمد بن دؤاد فى سنة ثلاث وستين ومائتين ، وهذا يدل على أن أبا الهذيل مات سنة خمس وثلاثين ومائتين ، على ماذكره المرتضى .

قال أبو القاسم : ولد أبو الهذيل سنة أربع وثلاثين ومائة ، وكان مولى لعبد

القيس ، وذكر أبو الحسين الخياط ، أنه ولد سنة إحدى وثلاثين ومائة كان أبو الهذيل يأخذ من السلطان فى كل سنة « ستين ألف درهم » ويفرقه على أصحابه ، وأنشد بن يزداد لبعضهم فى مدح أبى الهذيل

بير فالى أبي الهذيلِ حُسامٌ — بيد الدين مُرْهَفٌ في صِقال
قد رأيناه والخليفة يقول — بيمينٍ مِنْ رَأيِـهِ وشمال
عُل لأهلِ الاجْبارِ شاهتْ وجوهٌ — وقلوبٌ ولذْنَ تحتَ الظلال
من يقم في دجى من الشك — فالنور مُناطٌ بغرة الاعتزال

وفيه يقول المأمون : أظَلَّ أبو الهذيل على الكلام ، كاطلال الفحام على الاتام .

ومن طبقته : أبو اسحق ابراهيم بن سيار النظام[1] ، وهو مولى . قال أبو عبيدة : « ما ينبغى أن يكون فى الدنيا مثله ، فإنى امتحنته ، فقلت

(١) النظام والنظامية : هو ابن أخت أبى الهذيل ، وعنه أخذ الاعتزال . يعد من أذكياء المعتزلة ، إلا أنه ظنين متهم ، كثير الوقعية فى أهل الحديث ، أول من نفى القياس والاجماع ، وبتشنيعاته فيهما إنخداع الخوارج ، والظاهرية ، والشيعة . توفى سنة ٢٣١ هـ .

ويذكر البغدادى أقول النظام على الوجه الآتى :

أولها : قوله ، ان الله عز وجل ، لا يقدر أن يفعل بعباده ، خلاف ما فيه صلاحهم . ولا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة ، لأن نعيمهم صلاح لهم .

والثانية : الانسان هو الروح ، وهو جسم لطيف ، تداخل بهذا الجسم الكثيف .

والثالثة : قوله ، بأن الروح ، التى هى الانسان بزعمه ، مستطيع بنفسه ، حى بنفسه ، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه .

والرابعة : قوله إن الروح جنس واحد ، وأفعاله جنس واحد ، وأن الأجسام ضربان ، حى وميت ، وأن الحى منها ، يستحيل أن يصير ميتا ، والميت يستحيل أن يصير حيا .

والخامسة : دعواه ، أن الحيوان كله جنس واحد ، لاتفاق جميعه فى التحرك بالارادة .

والسادسة : قوله ، بأن النار من شأنها أن تعلو بطابعها على كل شيء .

والسابعة : قوله ، أن أفعال الحيوان ، كلها من جنس واحد ، وهى كلها حركة وسكون .

والثامنة : عنده ، الألوان والطعوم والروائح والأصوات والخواطر أجسام . وأجاز تداخل الأجسام فى حيز واحد .

له : « ما عيب الزجاج ؟ » فقال - على البديهة - : « يسرع اليه الكسر ولا يقبل الجبر » وروي أنه كان لايكتب ولا يقرأ ، وقد حفظ القرآن ، والتوراة ، والانجيل ، والزبور ، وتفسيرها ، مع كثرة حفظه للاشعار والأخبار ، واختلاف الناس فى الفتيا . وناظر أبا الهذيل فى الجزء ، فالزمه أبو الهذيل . مسألة الذرة والنعل ، هو أول من استنبطه ، فتحير النظام ، فلما جن عليه الليل ، نظر إليه أبو الهذيل ، وإذا النظام قائم ، ورجله فى الماء ، يتفكر . فقال : « ياابراهيم هكذا حال من ناطح الكباش » ، فقال « يا أبا الهذيل ! جئتك بالقاطع ، أنه يظفر بعضا ، ويقطع بعضاً » ، فقال أبو الهذيل : « ما يقطع كيف يقطع ؟ » ذكر جعفر بن يحيى البرمكي أرسطاليس ، فقال النظام : « قد نقضت عليه كتابه » . فقال جعفر : « كيف ؟ وأنت لا تحسن أن تقرأه » فقال : « أيما أحب اليك ، أن أقرأه من أوله الى آخره ، أم من آخره الى أوله ؟ » ثم اندفع يذكر شيئاً فشيئاً ، وينقض عليه ، فتعجب منه جعفر ويكفيك أن الجاحظ كان من تلامذته . قال الجاحظ : « الاوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له ، فان كان ذلك صحيحاً ، فهو أبو اسحق النظام » . قيل ، وله أشعار تأخذ بالقلب والسمع ملاحة . وروى أن الخليل قال له — وهو شاب ممتحناً له ، وفي

والتاسعة : فى الأصوات قال : ليس فى الأرض اثنان سمعا صوتا واحدا ، إلا على معنى ، أنهما سمعا جنساً واحداً من الصوت ، كما يأكلان جنسا واحدا من الطعام ، وأن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر .

والعاشرة : قوله ، بانقسام كل جزء إلى ما لا نهاية .

والحادية عشرة : قوله ، بالطفرة .

والثانية عشرة : دعواه ، أنه لا يعلم باخبار الله عز وجل ، ولا باخبار رسوله ، وأهل دينه ، شيء على الحقيقة .

والثالثة عشرة : قوله ، يتجدد الجواهر والأجسام ، حالا بعد حال ، وأن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها فى كل حال ، من غير أن يفنيها ويعيدها .

والرابعة عشرة : قوله ، ان الله تعالى خلق الناس ، والبهائم وسائر الحيوان ، والنبات ، والجواهر المعدنية ، كلها فى وقت واحد . وأن خلق آدم ، لم يتقدم على خلق أولاده .

الخامسة عشرة : قوله ، إن نظم القرآن ، وحسن تأليف كلماته ، ليس معجزة النبى ، ولا دلالة على صدق دعواه (الفرق ص ٧٩ - ٩٠) ، وأنظر نشأة الفكر جـ ١ ص ٥٧٨ - ٦٠٥ .

يد الخليل قدح زجاج — « يابنى صف لى هذا » ، فقال : « أمدح أم أذم » ، قال : « بل إمدح » . فقال : « نعيم يريك القذى ، لا يقبل الأذى و يستر ماروى » . قال : « فذمها » قال « سريع كسرها ، بطيء جبرها » ، قال : « فصف لى هذه النخلة » . فقال مادحا : « حلو مجتناها ، باسق منتهاها ، ناضر أعلاها » . وقال فى ذمها : « صعبة المرتقى ، بعيدة المجتنى محفوفة بالأذى » . فقال الخليل : « يابنى ! نحن الى التعلم منك أحوج ، الى غير ذلك من المحاسن » . روى أنه كان يقول ، وهو يجود بنفسه : « اللهم ! إن كنت تعلم أني أُقصِّر في نصرة توحيدك ، اللهم ! ولم أعتقد مذهباً الا سنده التوحيد ، اللهم ! إن كنت تعلم ذلك مني ، فأغفر لي ذنوبي ، وسهل علي سكرة الموت » . قالوا : فمات فى ساعته . قال الجاحظ : « مارأيت أحداً أعلم بالكلام والفقه من النظام .

ومن هذه الطبقة : أبو سهل بشر بن المعتمر الهلالي . قال أبو القسم : وهو من أهل بغداد ، وقيل بل من أهل الكوفة ، ولعله كان كوفيا ثم انتقل الى بغداد ، وهو رئيس معتزلة بغداد ، وله قصيدة « أربعون ألف بيت » رد فيها على جميع المخالفين ، وقيل للرشيد أنه رافضي ، فحبسه ، فقال في الحبس شعراً :

لسنا من الرافِضَةِ الغُلاةِ ولا مِنَ المُرجِيَةِ الجُفَاةِ
لا مُفْرِطينَ بَلْ نَرى الصِدِّيقا مُقَدَّما والمُرْتَضَى الفاروقا

نبرأ من عمرو ، ومن معاوية

• ألى آخر ماذكره ، فلما بلغت الرشيد أفرج عنه .

قال القاضي : وكان زاهداً عابداً الى الله تعالى . وقال بعض المجبرة لأصحاب بشر : « أنتم تحمدون الله على إيمانكم » . فقالوا : « نعم » ، فقال المجبرة : « فكأنه يجب أن يحمد على مايفعل ، وقد ذم ذلك في كتابه » ، فأقبل ثمامة ، فقال : « هؤلاء أجابوك ، وهذا أبو مضر ، فأسأله » ، فقال : « لا بل هو يحمدني على الايمان ، لأنه أمرني به ففعلته ، وأنا أحمده على الأمر به والتقوية عليه ، فانقطع المُجْبِرْ ء» ، فقال بشر : « شنعت المسألة فسهلت ، قال الجاحظ : « لم أر أحداً أقوى على المخمس والمزدوج ، ما أقوى عليه بشر ، وهو

القائل :

أن كنت تعلمُ ما أقولُ   وما تقولُ فأنتَ عَالم
أو كُنتَ تجهلُ ذا وذاك   فكن لأهلِ العلم لازِمْ
أهلُ الرياسةِ مَنْ يُنازِ عُهم   رِياستَهُم فظَالِمْ
سَهِرتْ عُيونُهم وأنت   عَنِ الذى قاسوهُ نائِمْ
لا تطلُبنْ رياسةً   بالجهل أنتَ لَها مُخاصِمْ
لَولا مَقامُهُم رأيت   الدينَ مُضطَرِبَ الدعائِمْ

وثمامة من تلامذة بشر بن المعتمر[1] ، ومن شعر البُشْر ، قوله لهشام بن الحكم :

تَلَعَّبْتَ بِالتَّوْحيدِ حتى كَأنما   تُحدَّثُ عن غولٍ بِبيداءَ سملَقِ

لأن « الغول » عند العرب تقلب نفسها من صورة الى صورة ، كذلك هشام ابن الحكم[2] ، قال فيه مقالات كثيرة ، فمرة قال : « نور يتلألأ » ، ومرة قال : « من حيث جئته ، رأيته » ، ومرة قال : « هو مثل الانسان » .

ومن هذه الطبقة : معمر بن عباد السلمي[3] ، يكنى أبا عمرو ، وكان عالما عدلا ، وتفرَّد بمذاهب نذكرها ان شاء الله تعالى ، وكان بشر بن المعتمر وهشام ابن عمر ، وأبو الحسين المدايني ، من تلامذته .

قال القاضي : « ولما مَنَع الرشيد من الجدال في الدين ، وحبس أهل علم الكلام ، كتب إليه ملك السند : انك رئيس قوم لاينصفون ، يقلدون الرجال ، ويغلبون بالسيف ، فإن كنت على ثقة من دينك ، فوجه الى من أناظاره ، فإن كان الحق معك اتبعناك ، وان كان معي تبعتني . فوجه اليه قاضيا ، وكان عند

---

(١) توفى بشر فى حدود سنة ٢١٠ هـ وكان زعيما للبشرية . وقد كفَّره إخوانه من القدرية فى أمور .

(٢) مات بعد نكبة البرامكة مستترا ، وقيل أنه أدرك زمان المأمون ، وله أنباء فى الرفض ، والتجسيم ، ربما تكون بعضها مولَّدة لصلته بالبرامكة .

(٣) المعمرية : تنسب إليه وهى إحدى فرق المعتزلة .

الملك رجل من السمنية ، وهو الذي حَمَلَهُ على هذه المكاتبة ، فلما وصل القاضي إليه ، أكرمه ، ورفع مجلسه ، فسأله السمني : فقال : « أخبرني عن معبودك هل هو القادر ؟ » قال : « نعم » قال : « أفهو قادر على أن يخلق مثله ؟ » فقال القاضي : « هذه المسألة من علم الكلام ، وهو بدعة ، أصحابنا ينكرونه » . فقال السمني : « من أصحابك ؟ فقال : « فلان وفلان » ... وعد جماعة من الفقهاء . فقال السمنى للملك : « قد كنت أعلمتك دينهم ، وأخبرتك بجهلهم وتقليدهم ، وغلبتهم بالسيف » .. قال : « فأمر ذلك الملك القاضي بالانصراف ، وكتب معه الى الرشيد : إني كنت بدأتك بالكتاب ، وأنا على غير يقين ، مما حُكِيَ لي عنكم ، فالآن قد تيقنت ذلك ، بحضور القاضي » وحكى له في الكتاب ما جرى ، فلما ورد الكتاب على الرشيد ، قامت قيامته ، وضاق صدره وقال : « أليس لهذا الدين من يناضل عنه ؟ » قالوا : « بلى ياأمير المؤمنين ، هم الذين نهيتهم عن الجدال في الدين ، وجماعة منهم ، في الحبس » ، فقال : « أحضروهم » ، فلما حضروا قال : « ما تقولون في هذه المسألة ؟ » فقالالصبى من بينهم : « هذا السؤال محال ، لأن المخلوق لا يكون إلا مُحْدَثاً والمُحدث لا يكون مثل القديم ، فقد إستحال أن يقال : يقدر على أن يخلق مثله ، أو لا يقدر ، كما استحال أن يقال ، يقدر أن يكون عاجزاً أو جاهلا » . فقال الرشيد : «وَجهّوا بهذا الصبي الى السند ، حتى يناظرهم » ، فقالوا : « إنه لا يُؤْمَنُ أن يسألوه عن غير هذا ، فيجب أن توجه من يفي بالمناظرة في كل العلم » . قال الرشيد : « فمن لهم ؟ » فوقع اختيارهم على معمر ، فلما قرب من السند ، بلغ خبره ملك السند ، فخاف السمني أن يفتضح على يديه ، وقد كان عرفه من قبل ، فدس من سمه في الطريق فقتله .

قلت : وجواب الصبى الذي قدمنا حكايته ، غير سديد من أحد طرفيه ، لأنه قال : (يحال السؤال) ، والصحيح أنه (لايحال) هنا بل يجاب ، بأنه مستحيل لما ذكره ، والمستحيل غير مقدور ، ولا يستلزم تعذُّرهُ للعجز ، كما سيأتي :

وكان الرشيد نهى عن الكلام ، وأمر بحبس المتكلمين ، حمله على ذلك قوم لم

يعرفوه ، والمرء عدو ما جهله . وحكي أنه اجتمع عند الرشيد رجلان من المتكلمين ، فتكلما في مسألة ، فقال لبعض الفقهاء : « احكم بينهما » فقال : « هذا أمر لا يعنيني ، وأنا لا أحكم في أمر لا يعنيني ، فأمر له بصلة وقال هذا جزاء من لايشتغل بما لايعنيه » . وحكي أنه اجتمع عنده رجلان يتكلمان في مسألة من الكلام ، فبعث بهما الى الكسائي لينظر ما بينهما ، فلما دخلا عليه وتكلما ، وبلغا الى موضع لا يعرفه قال : « هما زنديقان يقتلان » .

ومن هذه الطبقة : أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، وكان من أفصح الناس ، وأفقههم ، وأورعهم ، حكي أنه كان يُخطِّىءُ علياً عليه السلام في كثير من أفعاله ، ويُصوِّبُ معاوية في بعض أفعاله . قال القاضي: « ويجرى منه حيف عظيم على أمير المؤمنين » ، وكان بعض أصحابه يعتذر له فيقول : بلى بمناظرة هشام بن الحكم[1] فنقلوا هذا ، ونقلوا هذا والله أعلم . وله تفسير عجيب ، وكان جليل القدر ، يكاتبه السلطان ، قيل كان يصلي ومعه في مسجده ، بالبصرة ثمانون شيخاً ، وهو أحد من له الرياسة ، ولأبي الهذيل معه مناظرات ، وكان أبو علي[2] لا يذكر أحدا في تفسيره الا « الأصم » ، واذا ذكره قال : « لو أخذ في فقهه ولغته ، لكان خيراً له ، وأخذ عنه ابن علية .

ومن هذه الطبقة أبو شمر الحنفي ، وكان يخالف في شيء من الارجاء ، وكان يُناظِرُ وهو لايتحرك منه شيء ، ويرى كثرة التحركات عيباً . فكلمه النظام ، في مجلس الحسن بن أيوب الهاشمي أمير البصرة ، فضغطه الكلام ، فحل حبوته وتحرك في مجلسه ، ومازال يزحف حتى قبض على يد النظام ، فتبين الأمير ومن حضر انقطاعه ، فترك الأمير القول بالارجاء . قال الجاحظ : « وكان أبو شمر يكلم متَّبعيه ، فلما كلمه النظام أخرجه عن طبعه » .

ومن هذه الطبقة جماعة – غيرهم – أي هؤلاء الذين ذكرناهم ، كاسماعيل

(١) مات بعد نكبة البرامكة مستتراً ، وقيل أنه أدرك زمان المأمون ، وله أنباء فى الرفض والتجسيم ، ربما يكون بعضها مولدا ، لصلته بالبرامكة ، وقد زعم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية (الفرق : ص ٤٠ – ٤١) .

(٢) هو أبو علي : محمد بن عبد الوهاب الجبائى .

بن ابراهيم أبي عثمان الأدبي ، وكان عالما فاضلا ، زاهدا جدلا ، حاذقاً في مسائل الكلام ، ومنهم ، أبو مسعود عبد الرحمن العسكرى ، كان مُقدَّماً في الكلام ، والحديث . ومنهم أبو خلدة ، وكان شيخاً مقدماً في الكلام ، وكان مذهبه مذهب (معمر) في أفعال الطبايع ، لا في المعاني . قيل : وكان يقول بشيء من الارجاء ، وقيل : انه الذي وجهه هارون الى الهند للمناظرة ، فدسَّ اليه خصمه من سمَّهُ في الطريق . حكى أبو الحسن الخياط، أن بعض ملوك الهند كتب الى الرشيد فقال : « ليُوجِّهْ الي رجلٌ من علماء المسلمين ليعرِّفَنا الاسلام » ، وذكر أن عنده رجلا ، من أهل علم الكلام حتى يحاجه ، فوجه اليه رجل من المحدثين ، شيخاً بهياً ، وكتب اليه : « إني قد وجهت اليك شيخاً عالما » ، فخاف الرجل الهندي ، الذي كان عند الملك ، أن يكون من أهل الكلام فيفضحه ، فوجه اليه رجلا في السر . ليتعرف خبره ، فلقيه في الطريق، فوجده صاحب حديث ، فرجع الى صاحبه ، فأخبره به ، فتسرَّ بذلك ، فلما ورد على الملك ، جمع بينه وبين صاحبه ، وجمع علماء أهل مملكته ، فقال له الهندي : « ما الدليل على أن دينك حق ؟ » فقال المحدث : « حدثنا سفيان الثورى[1] هكذا وحدثنا الشعبي بكذا ، وحدثنا ابن عون بكذا » ، والهندي ساكت . فلمّا أتى على ما أراد ، قال له الهندى : « من أين علمت أن هذا الذى روى لك هذه الروايات عنه صادق فيما ادعاه من النبوة ؟ » فتلى آيات من القرآن نحو قوله تعالى : « محمد رسول الله[2] » ، فقال له الهندى : « ومن أين علمت أن هذا الكلام من عند الله ، ولعل صاحبك وضعه ، فلم يَدْرِ ما يقولُ وسكت ، فأجازه الملك . وكتب الى هارون يخبره ، وذكر أن الذي وجهه لا يصلح لما أردناه ، وانّما نريد رجلا متكلما ليحتج لأصل دينه ولأصل الاسلام ، فلما ورد الكتاب والمحدث على هارون قال : « أطلبوا لي متكلما » ، فوجدوا أبا خلدة ، فقيل له « أتثق بنفسك في مناظرته » ؟ فقال : « أنا له إن شاء الله تعالى » ، فوجَّه به الرشيد في مركب ، وكتب الى ملك الهند : « إني قد وجهت اليك رجلا متكلّما من أهل ديني » ، فلما كان فى بعض الطريق وجَّهَ الهندي إليه من

(١) الامام سفيان الثورى توفى سنة ١٦١ هـ . رحمه الله (أنظر ترجمته ص ٢٨) .

(٢) ٢٩ م الفتح ٤٨

يختبره ، فوجده متكلما ، فدس إليه سما فقتله ، قبل أن يصل الى الملك .

ومنهم ، أبو عامر الانصاري ، وكان عظيم القدر في الفقه والكلام .

ومنهم ، عمرو بن قايد ، كان متكلما جدلا ، بعث اليه سليمان بن علي لما بلغه عنه أنه لايقول « لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » ، ودعاه ، فلما دخل ، فكان يرتقي إليه درجةً ، وهو شيخ ، وكلما وضع قدمه على درجة قال : « لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم » ، وسليمان يسمع ، فلما صعد ، إذا بين يديه سيف مسلول ، ومصحف منشور ، فقال سليمان : أخرج من هذه الآية ، « وما كان لنفسٍ أن تموتَ الاّ باذن الله[1] » فقال عمرو: «يا أيُّها الناس إني رسولُ الله إليكم جميعاً فآمِنوا بالله[2]»فأي إذن أكبر من هذا ؟ فقال له سليمان : « أكانت في كمك ؟ » فقال : « لا ، ولكن بتأييد الله » . وله تفسير كبير ، وهو القائل :

سَيَعْلمونَ إذا الميزانُ شال بهم أهُمْ جَنَوْها أمِ الرحمنُ جانيها

ومنهم موسى الأسواري : فسر القرآن ثلاثين سنة ، ولم يتم تفسيره . ويقال : كان في مجلسه العرب والموالي ، فيجعل العرب في ناحية ، والموالي في ناحية ، ويفسر لِكُلٍّ بلغته ، ويخالف في شيء من الارجاء .

ومنهم ، هشام بن عمرو الغوطي[3] . قال أبو القسم : « هو شيباني من أهل البصرة » . قال القاضي : « وكان عظيم القدر ، عند الخاصة والعامة » ، حُكِي عن يحي بن أكثم : « كان إذا دخل على المأمون ، يتحرك حتى يكاد يقوم » . وفيه يقول بعضهم :

أَمَدَّ الواحِدَ الذى قد حبانا بهشامٍ في عِلْمِهِ وكفانـــا
قد أقامَ المَنارَ بالسُنَنِ النَهج منيراً وأحكـــم البُنْيانـــا

(١) ١٤٥ م آل عمران ٣
(٢) ١٥٨ الأعراف ٧
(٣) الهشامية : ينسبون إليه ، ومن أشهر ما عرف به ، تحريمه على الناس أن يقولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل » ، ومنع الناس أن يقولوا « ان الله عز وجل ألف بين قلوب المؤمنين » (الفرق ص ٩٦) .

ليس يخفى عليك أنَّ هشاماً يَتحــرّى بقولــه الرحمانـــا
تابَعَ واصلاً وعمرُوا فما يغترُّ في دينه ولا يتوانا

وقد تفرد هشام بمسائل سنذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى .

الطبقة السابعة

أبو عبد الله أحمد بن داود ، وآثاره مشهورة .

ومن هذه الطبقة : ثمامة بن الأشرس[1] ، ويكنى أبا معن النميرى . وكان واحد دهره فى العلم والأدب ، وكان جدلا حاذقا . قال أبو القسم : قال ثمامة يوماً للمأمون[2] : « أنا أبين لك القدر بحرفين ، وأزيد حرفا للضعيف » – قال : « ومن الضعيف ؟ » قال : « يحيى بن أكثم » ، قال : « هات » ، قال ، « لاتخلو أفعال العباد من ثلاثة أوجه ، إما كلها من الله ولا فعل لهم ، ولم يستحقوا ثوابا ولا عقابا ولا مدحا ولاذما – أو تكون منهم ومن الله ، وجب المدح والذم لهم جميعاً – أو منهم فقط كان لهم الثواب والعقاب والمدح والذم » .

قال : « صدقت » . وقال يوما للمأمون : « إذا وقف العبد بين يدي الله يوم القيامة ، فقال الله تعالى : ما حملك على معصيتي ؟ فيقول على مذهب الجبر : يا رب إنك خلقتني كافراً ، وأمتني بما لاأقدر عليه ، وحلت بيني وبين ما أمرتني به ، ونهيتني عما قضيته علي ، وحملتني عليه ، أليس هو بصادق ؟ » قال : « بلى » ، قال : فان الله تعالى يقول « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم[3] » أفينفعه صدقه ؟ قال بعض الهاشميين : ومن يدعه يقول هذا أو يحتج به ؟ قال ثمامة : « أليس إذا منعه من الكلام والحجة ، يعلم أنه منعه من ابانة عذره ، و منركه لأبان عذره ؟ » فانقطع . وقال أبو العتاهية يوما

(١) الثمامية : اتباع ثمامة بن الأشرس النميرى ، توفى سنة ٢١٣ هـ وكان ثمامة زعيم القدرية ، أيام المأمون والمعتصم والواثق . وقيل أنه هو الذى أغوى المأمون ودعاه للاعتزال .
(٢) عبد الله المأمون بن الرشيد بويع بالخلافة سنة ١٤٨ هـ ، ومات فى طرسوس سنة ٢١٨ . (الفرق ص ١٨) .
(٣) ١١٩ م المائدة ٥ .

للمأمون : « أنا أقطع ثمامة » ، فقال : عليك بشعرك فلست من رجاله » ، فلما حضر ثمامة ، قال أبو العتاهية وقد حرك يده : « من حرك يدي » قال[1] : « من أمه زانية ؟ » قال : يا أمير المؤمنين شتمني » . قال ثمامة : « ترك مذهبه ياأمير المؤمنين » . فقال له أبو العتاهية بعد ذلك : « أما كانت لك في الحجة مندوحة غير السفة ؟ » . فقال له : « إن خير الكلام ما جمع الحجة والانتقام » .

وجاءه رجل من الحشوية[2] فقال له : « دع مذهبك ، فلقد رأيت فيك روبحا قبيحة » ، فذهب به الى ربيعة وسألهم : « ما الذي ترون في القس » ، ؟ فذكروا المقامات العجيبة ، فأقبل على الحشوي وقال : « تتنصر » ؟ ، وكان أخده عن أبي الهذيل . وله أقوال انفرد بها ، وسنذكرها إن شاء الله تعالى . وكان اتصل بالخلفاء وخدمهم ليتوصل الى معرفة أهل الدين ، ولذلك قد ينقل في كلامه بعض الهزل ، كقصته مع رجل ادعى النبوة ، فأرسله المأمون وآخر معه إليه ، ليفهما ما عنده ، فلما سألاه إظهار معجزة تدل على صدقه قال : « نعم ! من شاء منكما فليأتني بأمه ، لأحبلها تلد الساعة ولداً سوياً ، يقوم بين أيديكما » فقال ثمامة : « أما أمي فقد ماتت منذ مدة ، أما أخونا هذا ، لعل أمه باقية (يعني صاحبه) ، فيأتي بها اليك . وهذا مجون كما ترى .

وعن ثمامة قال : « كان المأمون قد هم بلعن معاوية على المنابر ، وأن يكتب بذلك كتابا يُقرأ على الناس » . قال : فنهاه يحيى بن أكثم[3] عن ذلك وقال :

(١) هكذا فى الأصل والأنسب هنا « قال ثمامة : مع أمه زانية ؟ » .

(٢) الحشوية : هم الذين يحشون الأحاديث بالاسرائيليات ، وتعتبر فرقة من المشبهة ، وأجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة ، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه فى الدنيا والآخرة ، وإذا بلغوا فى الرياضة والاجتهاد إلى حد الاخلاص والاتحاد المحض . وهم يجوزون الرؤية فى الدنيا ، وأن يزودوه ويزورهم ، ومنهم من مال إلى مذهب الحلولية ، ويقولون : يجوز أن يظهر البارى تعالى بصفة شخص ، كما كان جبريل عليه السلام ينزل على صورة أعرابى (المحيط التراجم) .

(٣) توفى سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، وهو يحيى بن أكثم القاضى أبو محمد المروزى ، ثم البغدادى ، أحد الأعلام ، كان فقيها مجتهداً مصنفا . قال طلحة الشاهد : يحيى بن أكثم أحد أعلام الدنيا ، قائم بكل معضلة ، غلب على المأمون ، حتى أخذ بمجامع قلبه ، وقلده القضاء وتدبير مملكته ، وكانت الوزراء =

« يا أمير المؤمنين ! » ، إن العامة لا تحتمل ذلك سيما أهل خراسان ، فلا تأمن أن تكون لهم نفرة ، فلا تدري ما عاقبتها ، الرأى أن تدع الناس على ماهم عليه فى أمر معاوية ، ولا تظهر أنك تميل الى فرقة من الفرق ، فركن المأمون الى قوله ، فلما دخلت عليه قال : « يا ثمامة قد علمت ماكنا فيه ودبرناه في أمر معاوية ، وقد عارضنا تدبير هو أصلح فى تدبير المملكة ، وأبقى ذكرا فى العامة » ، ثم أخبرني أن يحي بن أكثم خوفه العامة فقلت : يا أمير المؤمنين ! والعامة في هذا الموضع الذي وضعها به يحي بن أكثم ، والله لو وجهت انسانا على عاتقه سواد ومعه عصا ، لساق اليك بعصاه عشرة آلاف منها ، والله يا أمير المؤمنين ! ما رضي الله أن سوَّاها بالأنعام ، حتى جعلها أضَلُّ منها . فقال : « إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا(*) » والله يا أمير المؤمنين لقد مررت منذ أيام فى شارع ، وأنا أريد الدار ، فاذا انسان قد بسط كساه ، وألقى عليه أدوية وهو قائم ينادي : « هذا دواء لبياض العين والغشاوة والظلمة ، وإن احدى عينيه لمطموسة ، والأخرى موشوكة ، والناس قد اجتمعوا ، فدخلت فى غمار تلك العامة » ثم قلت : « ياهذا إن عينيك أحوج من هذه الأعين الى العلاج وأنت تصف هذا الدواء ، وتخبر أنه شفاء فوجع العين فلم لا تستعمله ؟ » فقال : « أنا في هذا الموضع منذ عشرين سنة ، فما مر بي شيخ أجهل منك » . قلت : وكيف ذلك ؟ قال : « يا جاهل ! أتدرى أين اشتكت عيني » قلت : « لا » فقال : « اشتكت بمصر عين ، واشتكت بمصر عين ، وكيف ينفعها دواء بغداد ؟ قال : « فأقبلت عليه الجماعة وقالوا : صدق الرجل ، أنت جاهل » ، فقلت : « لا والله ، ما علمت أن عينيه اشتكت بمصر ، فما تخلصت منهم إلا بهذه الحجة » . فضحك المأمون وقال : « مالقيت العامة منكم ؟ » قلت : « مالقيت من الله أكبر » قال : « أجل » قال القاضي عن أبي الحسن فى كتاب المشايخ : « أن سبب اتصال ثمامة بالخلفاء ، أن محمد بن

= لا تعمل الشيء إلا بعد مطالعته . وولى قضاء البصرة وهو ابن ثمانى عشرة سنة ، وتوفى وله بضع وسبعون سنة (شذرات الذهب جـ ٢ ص ١٠١) .

(*) الفرقان (٤٤) .

سليمان قطع يدي عيسى الطبرى ، وكان زاهداً متكلما فى عباد الله الصاحلين ، فلما بلغ ثمامة قال ، قتلني الله إن لم أقتله » وكان ثمامة قد تفرد للعبادة ، فاتصل بالرشيد ، وتمكن منه لعلمه وفضل أدبه ، إلى أن عاد له فى طريق مكة ، فكان يملي أذنيه علما ، الى أن حج معه ، وحوكه بتدبيره الى طريق البصرة في منصرفة ، وهجم به على سلاح لمحمد بن سليمان ، فكان من الرشيد ماكان .

ومن هذه الطبقة : عمرو بن بحر بن الجاحظ(١) ، وكنيته أبو عثمان .

قال أبو القسم : وهو كناني من صلبهم .

قال المرتضي : بل هو مولى لهم ، أخذ عن النظام .

قال ابن يزداد وهو نسيج وحده فى جميع العلوم ، جمع بين علم الكلام والأخبار ، والفتيا ، والعربية ، وتأويل القرآن وأيام العرب مع ما فيه من الفصاحة .

وله مصنفات كثيرة نافعة في التوحيد ، واثبات النبوة ، وفي الامامة ، وفضائل المعتزلة وغير ذلك .

قال أبو علي « ما أحد يزيد على أبي عثمان ، وأغرى بشيئين – كون المعارف ضرورية ، والكلام على الرافضه » .

قال الحافظ : « قلت لأبي يعقوب الحرمي ، من خلق المعاصي ؟» قال : « الله » قلت : « فمن عذب عليها ؟ » قال : « الله » قلت : « فلم ؟ » قال : « لاأدري والله » .

وروى أنه كان في حداثته مشتغلا بالعلم ، وأمه تموّنه ، فجاءته يوماً بطبق عليه كراريس ، فقال : « ما هذا ؟ » قالت : « هذا الذي تجيىء به » ، فخرج مغتماً ، وجلس فى الجامع ، وموسى بن عمران جالس ، فلما رآه مغتماً ، قال له : « ما شأنك ؟ » فحدثه الحديث ، فأدخله المنزل وقرب اليه الطعام ،

(١) الجاحظية : ينتسبون إليه وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ فى كتبه التى لها ترجمة تروق بلا معنى . ولم يصل من كتب أهل طبقته قدر ما وصل إلينا من مؤلفاته ، وله منزلة سامية عند أهل الأدب . يثق ابن حزم بنقله توفى سنة ٢٥٦ هـ . ويقول عنه أبو الحسين الملطى : كان صاحب تصنيف ولم يكن صاحب جدل (الفرق : ص ١٠٥) .

وأعطاه خمسين ديناراً ، فدخل السوق واشترى الدقيق وغيره ، وحمله الحمالون الى داره ، فأنكرت الأم ذلك ، وقالت : « من أين لك هذا ؟ » قال : من الكراريس التي قدمتها الى ، ثم اتصل بعد ذلك بابن الزيات ، فأقطعه أربعمائة جريب فى الأعالى ، قال الحاكم : ا وهي تعرف بالجاحظية الى الآن .

قال المبرد : « وسمعت الجاحظ يقول ، إحذر ممن تأمن ، فأنك حذر ممن تخاف » .

قال المبرد : قال الجاحظ يوماً ، أتعرف مثل قول اسماعيل بن القسم :

ولا خير في من لا يُوطِّنُ نفسه على نائِبات الدهّرِ حينَ تَنُوبُ

قلت : « نعم ، قول كُثيّر ومنه أخذ » .

فقلت لها ياعَزُّ كل مصيبة إذا وِطِّنَتْ يوماً لها النفس ذَلَّتِ

وكان مختصاً بابن الزيات ، منحرفاً عن أحمد بن أبي داود(١) ، فلما قتل ابن الزيات ، حمل الجاحظ مقيداً من البصره ، وفي عنقه سلسلة ، وعليه قميص سمل ، فلما دخل على القاضي أحمد بن أبى دؤاد ، قال القاضي له : « ما علمتك إلا متناسياً للنعمة ، كفوراً للصنيعة ، معدنا للمساوىء ، وما فتنتني باستصلاحي لك ، ولكن الأيام لا تصلح منك ، لسفاد طويتك ، ورداءة طبيعتك ، وسوء اختيارك ، وغالب ضغنك » .

(١) أحمد بن أبى داود : هو القاضى أحمد بن أبى داود المعتزلى ، القائم بامتحان أهل الحديث فى خلق القرآن ، أخذ الاعتزال عن أبى الهذيل كما يقول الملطى . توفى سنة ٢٤٠ هـ . (الفرق ص ١٠٤) .

وعنه يقول صاحب شذرات الذهب : توفى سنة أربعين ومائتين . أحمد بن أبى داود – على وزن فؤاد – قاضى القضاة أبو عبد الله الأيادى ، وله ثمانون سنة .

وكان فصيحاً مفوها شاعراً جواداً ، وهو الذى شغب على الإمام أحمد بن حنبل وأفتى بقتله . وكان له القبول التام عند المأمون والمعتصم ، وهو أول من بدأ الخلفاء بالكلام ، وكانوا لا يُكلمون حتى يَتكلموا . وبسببه وفتياه امتحن الأمام أحمد وأهل السنة بالضرب والهوان على القول بخلق القرآن ، وقد غضب عليه المتوكل فصادره هو وأهله . وكان بينه وبين ابن الزيات مهاجاة عظيمة (شذرات الذهب جـ ٢ ص ٩٣) .

= وسموا هؤلاء «المعتزلة» لاعتزالهم بيعة علي ، ويورد النصوص الكثيرة عن أبي الفداء ، والأخبار الطوال للدنيوري ، والطبري . ثم يصل نللينو في ضوء هذه النصوص ، بين المعتزلة المتكلمين ، والمعتزلة السياسيين ، طالما كان المتكلمون قد خاضوا – ولو نظريا – فيما خاض فيه الأولون ، وأرادوا اعتزال الفريقين معا – الخوارج ، والسنة – ولذلك يقرر نللينو : أن المعتزلة الجدد المتكلمين ، كانوا في الأصل استمراراً – في ميدان الفكر والنظر – المعتزلة السياسيين أو العمليين .

ونحن نرى ، فيما يتعلق برأي نلينو هذا ، أنه : بالرغم من أن نللينو اقترب كثيرا من النتيجة الصائبة ، إلا أن كثيرا من الجزئيات التي خاض فيها لم تكن صحيحة .

وعندنا فإن وضع المسألة الصحيح : أن اسم « المعتزلة » قد ظهر سياسياً – بلا شك – في حروب علي وأصحاب الجمل ، وفي حروب علي ومعاوية ، ولكنه لم يستخدم لطائفة معينة بذاتها . وثمة نص هام عثرنا عليه تقول . « من الفرق التي افترقت بعد ولاية علي فرقة منهم اعتزلت مع سعد بن مالك ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله ابن عمر بن خطاب ، ومحمد بن سلمة الأنصاري وأسامة بن زيد بن حارثة . فإن هؤلاء اعتزلوا عليا ، وامتنعوا من محاربته ، والمحاربة معه ، بعد دخولهم بيعته والرضاء به ، فسموا معتزلة ، وصاروا أسلاف المعتزلة الى آخر الأبد ، وقالوا : لا يحل قتال علي أو القتال معه . والأحنف بن قيس قالها لقومه : اعتزلوا الفتنة أصلح لكم .

ولابأس أن يطلق على هؤلاء جميعاً لقب المعتزلة ، لكن لا يمكن اعتبار هؤلاء أسلاف المعتزلة .

ولنأخذ مثلا أبرز شخصية منهم ، وهي شخصية عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فعبد الله بن عمر من أهل الحديث – أهل السنة فقط – لا يمكن اعتباره إطلاقاً سلفاً لواصل بن عطاء ، أو لعمرو بن عبيد ، بل أن عمرو بن عبيد قد هاجم عبد الله ابن عمر ، وأعتبره حشياً ونحن ننتهي الى النتيجتين الحاسمتين الآتيتين :

الأولى : أن المعتزلة هم الذين أطلقوا على أنفسهم هذا اللقب ويؤيد هذا ، ما قاله الرازي عن القاضي عبد الجبار ، وهو مفكر المعتزلة الكبير : « كل ما ورد في القرآن من لفظ الاعتزال ، فان المراد منه الاعتزال عن الباطل » . فعلم أن اسم الاعتزال مدح .

الثانية : أن السبب في أنهم اعتزلوا الناس ، أو أن هذا الأسم أطلق عليهم ، هو عدم موافقتهم على أنتقال الخلافة لمعاوية ، فأصابتهم حسرة مريرة ،، أن يسلب الحق أهله ، فابتعدوا عن المجتمع السياسي ، ولجأوا للعبادة ، وسرعان ما تناسوا هذا السبب السياسي في اعتزالهم ، وهم يتدارسون القرآن والتفسير . ولكن الحوادث التي كانت تحيط بهم جعلتهم يتجهون مرة أخرى للحياة السياسية والدينية . ومن هنا ، ومن هذا المجتمع المعتزلي ، خرجت المرجئة من ناحية ، والمعتزلة الكلامية من ناحية أخرى . وللشهرستاني في كتاب الملل والنحل ، إضافة فريدة فيما يتعلق بتسمية المعتزلة فيقول : ويسمون « أصحاب العدل » و« التوحيد » ، ويلقبون « بالقدرية » و « العدلية » . وهم قد جعلوا اللفظ « القدرية » مشتركا . وقالوا : لفظ « القدرية » يطلق على من يقول « بالقدر » خيره وشره من الله تعالى ، احترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم فيه متفقاً عليه لقول النبي عليه السلام : « القدرية مجوس هذه الأمة » . وكانت « الصفاتية » تعارضها ، بالاتفاق . على أن « الجبرية » و« القدرية » متقابلتان تقابل التضاد ، فكيف يطلق لفظ الضد على الضد ؟ . وقد قال النبي عليه السلام « القدرية : خصماء الله في القدر » ، والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد ، لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم .

لقولهم بعدل الله وحكمته ، « والموحدة » لقولهم : لا قديم مع الله ، ويحتجون للاعتزال ، أي لفضله ، بقوله تعالى : « واعتزلكم »[١] ونحوها ، وهو قوله تعالى : « وأهجرهم هجرا جميلا »[٢] ، وليس إلا بالاعتزال عنهم . واحتجوا من السنة ، بقوله ﷺ : « من اعتزل من الشر سقط في الخير » .

واحتجوا أيضاً بالخبر ، الذى رواه سفيان الثوري[٣] ، عن ابن الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « من اعتزل من الشر سقط فى الخير » . واحتجوا أيضا بالخبر ، الذى رواه سفيان الثورى عن ابن الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة »(*) ، وهو تمام الخبر . ثم قال سفيان لأصحابة : « تسموا بهذا الاسم ، لانكم اعتزلتم الظلمة » ، فقالوا : سبقك بها عمرو بن عبيد وأصحابه . فكان سفيان ، بعد ذلك يروى : « واحدة ناجية » .

مسألة : وكان السبب ، في أنهم سموا بذلك ، أي معتزلة ، ما ذكر أن واصلا ، وعمرو بن عبيد ، إعتزلا حلقة الحسن ، واستقلا بأنفسهما ، ذكره ابن

(١) آية ٤٨ ك – مريم .

(٢) آية ١٠ م المزمل .

(٣) توفى فى سنة إحدى وستين ومائة فى شعبان منها . وهو الامام أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثورى ، الفقيه سيد أهل زمانه علما وعملا ، وله ست وستون سنة ، روى عم عمرو بن مرة ، وسماك بن حرب وخلق كثير ، قال شعبة ويحى بن معين وغيرهما : سفيان أمير المؤمنين فى الحديث . وقال أحمد بن حنبل : لا يتقدم على سفيان فى قلبى أحد . وكان سفيان كثير الحط على المنصور لظلمه ، فهمّ به وأراد قتله ، فما أمهله الله . وأثنى عليه أئمة عصره بما يطول ذكره ، ومات سفيان بالبصرة متوارياً ، وكان صاحب مذهب . (شذرات الذهب لابن الحنبلى جـ ١ ص ٢٥٠) .

(*) هذا الحديث ليس فى كتب الحديث المعتمدة ، وهو من جملة الأحاديث الموضوعة على ألسنة الثقات . إذ ليس فى كتب السنة إلا الحديث المشهور عن جماعة من الصحابة « وان أمتى ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها فى النار الا واحدة وهى الجماعة » وفى رواية « ما أنا عليه وأصحابى » وروي بألفاظ متقاربة كما فى مسند أحمد ٣ / ١٤٥ وسنن أبى داود : كتاب السنة (٥ / ٥٠٤) والترمذى كتاب الإيمان : باب افتراق هذه الأمة ٤ / ١٢٤ وابن ماجة : كتاب الفتن : باب افتراق الأمم ١٣٢١/٢٢ .

فقال الجاحظ : « خفّضْ عليك ايدك الله فو الله ، لأن يكون لك الأمر عليّ خير من إن يكون لي عليك . ون أسيء ، وتُحْسنْ أحسن في الأحدوثة عليك من أن أُحسن وتسيء . ولإن تعفو عني في حال قدرتك ، أجمل بك من الانتقام منى » .

فقال : « أحمد الله ، ما علمتك إلا كثير مزويق الكلام » . فحل عنه الغل والقيد وأحسن اليه ، وصدّرهُ في المجلس ، وقال : « هات الأن حديثك يا أبا عثمان » .

ومات الجاحظ سنة خمس وخمسين ومائتين في أيام المهتدي .

ومن هذه الطبقة : عيسى بن صبيح ، كنيته ، أبو موسى بن المردار .

وقال ابن الاخشيد : هو من علماء المعتزلة ، ومن المتقدمين فيهم ، وكان ممن أجاب بشر بن المعتمر .

ومن جهة أبي موسى ، انتشر الاعتزال ببغداد ، ويقال : أنه كان من أحسن عباد الله قصصاً ، وأفصحهم منطقاً ، وأثبتهم كلاما ، وروى أن أبا الهذيل وقف عليه ، فبكى وقال : « هكذا شهدنا أصحاب واصل وعمرو »

ويُسمى راهب المعتزلة ، ولما حضرته الوفاة ، شك فيما في يَده ، فأخرجه قبل موته الى المساكين ، تحرزا واشفاقا .

وهو أستاذ الجَعْفَرين[1] ، وناهيك بهما ، علما وورعاً .

ومن هذه الطبقة : موسى بن عمران الفقيه .

ذكر أبو الحسن ، أنه كان واسع العلم في الكلام والفتيا ، وكان يقول بالارجاء .

---

(١) هما : جعفر بن حرب ويكنى أبا الفضل ، والثاني جعفر بن مبشر الثقفي ، قال ابن يزداد : ولقد بلغا في العلم والعمل ، حتى كان يضرب بهما المثل ، فكان يقال « علم الجعفرين ، وزهدهما » كما يضرب المثل في حسن السيرة : « بالعمرين » . (المحيط بالتكليف — التراجم) .

ومنهما : محمد بن شبيب ، وكنيته أبو بكر ، وله كتاب جليل في التوحيد ، ولما قال بالارجاء ، تكلم عليه المعتزلة بالنقض ، فقال : « إنما وضعت هذا الكتاب في الارجاء لاجلكم ، فأما غيركم فانى لا أقول ذلك له » .

ومنها : محمد بن اسماعيل العسكري ، كان من أورع الناس وأعلمهم ، قال : وكان شديد الشكيمة فى دين الله ، حتى أنه أتاه كتاب من السلطان فقال : « هذا الكتاب أهون علي من هذا التراب » .

وأخذ العلم عن أبي عمر الأنصارى .

ومنها أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن اسحق الشحام[1] ، من أصحاب أبي الهذيل ، واليه انتهت رياسة المعتزلة فى البصرة في وقته ، وله كتب فى الرد على المخالفين وفي تفسير القرآن ، وكان من أحذق الناس فى الجدل وعنه أخذ أبو علي .

قال أبو الحسن : سألت أبا علي عن عذاب القبر فقال : سألت الشحام فقال : ما منا أحد أنكره ، وإنما يحكى ذلك عن ضرار بن عمرو ، وروي أن الواثق أمر أن يجعل مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة ، ومن أهل الدين والطهارة والنزاهة ، لانضاف المتظلمين من أهل الخراج ، فاختار القاضي ابن أبي داود أبا يعقوب الشحام فجعله ناظراً على الفضل بن مروان ، فقمعه وقبض يده عن الانبساط في الظلم .

قال القاضي عبد الجبار : كان من أصغر غلمان أبي الهذيل وأعلمهم . عاش ثمانين سنة .

ومنها : أبو علي الاسواري ، قال أبو القسم : وكان من أصحاب أبي الهذيل وأعلمهم ، فانتقل الى النظام . وروي أنه صعد بغداد لفاقة لحقته ، فقال النظام : ما جاء بك ؟ فقال : لحاجة ، فأعطاه ألف دينار ، وقال له : ارجع من

---

(١) وهو أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن اسحاق الشحام ، من أصحاب أبى الهذيل ، واليه أنتهت رياسة المعتزلة فى البصرة فى وقته ، وله كتب فى الرد على المخالفين ، وله تفسير القرآن ، وكان من أحذق الناس فى الجدل وعنه أخذ أبو على الجبائى (المحيط بالتكليف -- التراجم) .

ساعتك . فقيل : انه خاف أن يراه الناس فيفضل عليه

ومنها : أبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وكان عظيم القدر في علم الكلام ، وكان يميل الى الارجاء ، وله في ذلك مناظرات مع أبي الحسين الخياط .

ومنها : صالح قبة[1] ، وسيأتي بيان سبب تسميته بذلك . وله كتب كثيرة . وخالف الجمهور في أمور ، منها : كون المتولدات فعل الله إبتداء ، وكون الادراك معنى .

ومنها : الجعفران ، أولهما : جعفر بن حرب ، يكنى أبا الفضل . قال محمد ابن يزداد : كان جعفر بن حرب واحد دهره فى العلم والصدق والورع والزهد والعبادة ، له كتب كثيرة فى الجلي من لكلام والدقيق . وبلغ من زهده في آخر عمره ، أن ترك ضياعه وماله وكل ما ملك ، وتعرى وجلس فى الماء في بعض الأنهار ، حتى مر به بعض أصحابه ، وكساه قميصاً . وإنما فعل ذلك لأن أباه كان من أصحاب السلطان . واعتزل الناس في آخر عمره ، وترك الكلام في الدقيق ، وأقبل على التصنيف في الجلي الواضح ، مثل كتاب : الايضاح ، ونصيحة العامة ، والمسترشد ، والمتعلم والاصول الخمسة ، وما أشبه ذلك ، وكان ينسخ ذلك ، ويدفعه الى امرأة ، ويأمرها أن تبيعه بكل ما يطلب منها ، ويشترى منها الكاغد بقدر ما يحتاج اليه ، ويشترى بباق ذلك قوت نفسه وعياله ، كان ذلك الى أن توفى رحمه الله تعالى . قال أبو القسم[2] عن أبي الحسين الخياط قال : حضر جعفر مجلس الواثق للمناظرة ، فحضر وَقْتُ الصلاة ، فقاموا لها ، وتقدم الواثق وصلى بهم ، وتنحى جعفر ، فنزع خفه وصلى وحده ، وكان أقربهم اليه يحيى بن كامل ، فجعلت الدموع تسيل من عينيه ، خوفاً على جعفر من القتل . قال : ثم لبس جعفر خفه ، وعاد الى المجلس ، وأطرق . ثم أخذوا فى المناظرة ، فلما خرجوا ، قال له القاضي أحمد بن أبي داود : « إن هذا لا يحتملك على هذا الفعل ، فان عزمت عليه ، فلا تحضر مجلسه » . فقال جعفر : « ما أريد الحضور ، لولا أنك تحملني عليه ، فلما كان المجلس الثانى ، نظر الواثق ، ثم قال « أين الشيخ الصالح ؟ » .

فقال ابن أبي دواد : « إن به السل ، وهو يحتاج الى أن يتكىء ويضطجع » قال الواثق : « فذاك » .

قيل : وجمع المأمون بين أبي الهذيل وبين زاذان بخث الثنوي ، فجرت بينهما مناظرة . قال جعفر : « فبلغني المجلس لأني لم أحضر ، فصرت الى زاذان بخت ، فدخلت على شيخ له هيئة وجمال ، فجلست إليه ، وأعدت عليه المجلس ، فقال : « المجلس كما بلغك ، إلا أن المجلس لكم والرئيس أمامكم ، وفي دون هذا ، يحق الحصر وتغرب الحجه » .

فقلت : فأنا أسألك عن المسألة التي سألك عنها أبو لهذيل حتى تجيبني . فقال لي : « قبل كلى شيء ، ينبغي للعاقل أن ينصف في القول ، كما يجب عليه أن يحسن في الفعل » . فقلت له : « صدقت ، فخبرني من وعظك بهذه الموعظة : النور فهو مستغنى عنها ، لأنه لا خير فى العالم إلا منه ، ولا يكون منه الشر البتة ، أما الظلمة فلا يكون منها الخير أبداً ، وهي مطبوعة على الشر ، فلا معنى لهذا الوعظ » قال : ثم قال لي : « أنت غافل عما عليك في هذا الباب إن من مذهبك ، أن الله تعالى قد وعظ قوماً ، يعلم أنهم لا يتعظون ، ويأمرهم بالخير ، ويعلم أنهم لايفعلون ، وأرسل اليهم ويعلم أنهم يكذبون ، فليس بِمُستنكَرٍ أن أعظ من لا يقبل الوعظ ، ولا يكون منه الخير » . قال جعفر : « بل أنتَ غافل ، لأنك لا تعلم كيف قولنا ، لأنا نقول : إن الله قد أقدر ، من أمره بالخير ، عليه . فهل تقول في الظلمة ، أنها تفعل الاقدار على الخير ؟ » فقال : « أوليس من مذهبكم ، أن الكافر لا يقدر أن يؤمن ، والمؤمن لا يقدر أن يكفر ؟ » قال جعفر : « ليس هذا من مذهبنا ، ومن قال بهذا من أمتنا ، فهو شرٌ حالاً منك ، عندنا ، فانقطع وقمت » .

(١) هو : أبو جعفر بن محمد بن قبة من متكلمى الشيعة ، وهو من الطبقة السابعة خالف الجمهور فى أمور منها : كون المتولدات فعل الله ابتداءً ، وكون الادراك معنى . (المحيط بالتكليف - التراجم) .

(٢) هو : أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخى الكعبى . من معتزلة بغداد ، ومن الطبقة الثامنة ، وكان فضلا قائماً بجميع العلوم القديمة والحديثة ، سلك فى مصنفاته طريقة الفلاسفة ، ولد ببلخ وتوفى سنة ٣١٩ وقيل سنة ٣٢٢ هـ (المحيط بالتكليف - التراجم) .

ويقال : إن جعفراً كان في صغره يمر على أصحاب أبي موسى ، فيعبث بهم ويؤذيهم ، فشكوه الى أبي موسى ، فقال : اجتهدوا أن تعيدوه الى مجلسي ، فلما صار الى مجلسه ، وسمع كلامه ونمطه ، مر حتى دخل في الماء عاريا من ثيابه ، وبعث الى أبي موسى ليبعث إليه ثيابا ، فلبسها ، ولزم أبا موسى ، فخرج في العلم بما عرف به .

ومن كلامه أنه يقول : « المؤمن بمنزلة التاجر البصير ، العاقل ، الذى ينظر ، أيُّ التجارة أربح وأسلم لبضاعته فيقصد اليها ، كذلك المؤمن ، لا يزال متصرفاً في أعمال البرّ ، فرائضها ونوافلها ، والاستعانة عليها بطلب الحلال من المعاش ، مع ما قد أباح الله من الاستمتاع في غير محرم ، ثم يكون شديد الاشفاق والوجل ، يخشى أن يكون مقصراً ، ويخاف أن يكون ذلك التقصير مهلكاً له عند الله ، لأنه لا يدرى ، هل أدى حقوق الله ؟ وهل راعى حدوده ؟ لعلّه قد ضيع بعض ذلك ، وقصر فيه تقصيراً أسخط الله ، أو أحبط عمله ، ويرجو مع ذلك أن لا يكون كذلك ، وأن يكون دأبه على التوبة والاستغفار مما يعلم ، ومما لا يعلم ، من كل صغير وكبير ، ولا يزال كذلك في ذلك ، حتى يأتيه أمر الله فيصير الى أرحم الراحمين » .

والثاني : أبو محمد جعفر بن مبشر التثقفي ، وكان مشهوراً بالعلم والورع .
قال الخياط : سألت جعفر بن مبشر عن قوله تعالى :

« يضل من يشاء ويهدي من يشاء »[1] ، وعن الختم والطبع فقال : « أنا مبادر الى حاجة ، ولكني ألقي عليك جملة تعمل عليها : إعلم ، أنه لا يجوز على أحكم الحاكمين أن يأمر بمكرمه ثم يحول دونها ، ولا أن ينهى عن قاذورة ثم يدخل فيها ، وتأول الآيات بعد هذا كيف شئت » .

قال ابن يزداد : « ولقد بلغ في العلم والعمل هو ، وجعفر بن حرب ، حتى كان يُضرَبُ بهما المثل ، فكان يقال : « علم الجعفرين وزهدهما » ، كما يضرب المثل في حسن السيرة بالعمرين . وروي أن جعفر بن بشر ، أضرّتْ به الحاجة ،

(١) ٤ ك ابراهيم ١٤ .

حتى كان يقبل القليل من زكاة اخوانه ، فحضره يوما بعض التجار ، فتكلم بحضرته فى خطبة نكاح ، فأعجب به ذلك التاجر ، فسأل عنه ، فأخبره بمسكنته ، فبعث إليه بخمسمائة دينار ، فردّها ، فقيل له : عذرناك فى رد مال السلطان للشبهة ، وهذا تاجر ماله من كسبه ، فلا وجه لِرَدِّكَ . فقال جعفر : « إنه استحسن كلامي .. أفتراني أن آخذ على دعائي إلى الله وموعظتي ثمناً ؟ لو لم أكن فعلت هذا ثم ابتدائى لقبلت » .

وروي أن بعض السلاطين وصله بعشرة آلاف درهم ، فلم يقبل ، وحمل إليه بعض أصحابه بدرهمين من الزكاة فقبل ، قيل له فى ذلك فقال:« أرباب العشرة آلاف أحق بها مني ، أنا أحق بهذين االدرهمين ، لحاجتي اليهما ، وقد ساقها الله الى من غير مسألة ، وأغناني بهما عن الشبهة والحرام » ولقد قال الواثق لأحمد بن أبى داود : « لم لا تولي أصحابي القضاء ، كما تولي غيرهم ؟ » فقال : « يا أمير المؤمنين ! إن أصحابك يمتنعون من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر ، وجهت اليه بعشرة آلاف درهم ، فأبى أن يقبلها ، فذهبت اليه بنفسي ، وأستأذنت فأبى أن يأذن لى ، فدخلت من غير إذن ، فَسَلَّ سيفه في وجهي وقال : الآن حل لي قتلك ، فانصرفت عنه . فكيف أُوَلِّي القضاء مثله ؟ ! » .

ومنها أبو عمران موسى بن الرقاشي : حكى الخياط عن البلخي وأبي زفر أنهما قالا : ما رأينا أحداً أعلم بالكلام منه ، فقيل لأبي زفر : سبحان الله وقد رأيت أبا الهذيل . وأبا موسى . وصالحا الأسواري ، وتقول هذا ؟ ! فقال : « كان أبو عمران يجيب في المسألة الواحدة بسطر واحد ، بجواب يفهمه العالم والجاهل ، وكان يحرم المكاسب ، ويزعم أن الدار دار كفر » .

ومنها : عباد بن سليمان[1] ، وله كتب معروفة ، وبلغ مبلغاً عظيما ، وكان من

(١) عباد بن سليمان : هو عباد بن سليمان الضمرى ، كان من أصحاب هشام بن عمرو الفوطى ، وربما تكون وفاته فى حدود سنة ٢٥٠ هـ . يقول الملطى عنه : ملأ الأرض كتباً وخلافاً ، وخرج عن حد الاعتزال ، إلى الكفر والزندقة . وحاول صاحب الانتصار الدفاع عنه . وله مجادلات ومناظرات مع امام أهل السنة عبد الله بن كلاب – انظر ابن النديم : الفهرست ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، وأنظر د . النشار نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام جـ ١ ص ٢٩٧ – ٢٩٨) .

أصحابُ هشام الغوطى ، وله كتاب يسمى الأبواب ، نقضه أبو هاشم[1] .

ومنها : أبو جعفر محمد بن عبد الله الاسكافي ، قال ابن يزداد : كان عالما فاضلا ، وله سبعون كتاباً في الكلام .

قال أبو القسم عن أبي الحسين الخياط قال : كان الاسكافي خياطاً ، وكان عمه وأمه يمنعانه من الاختلاف في طلب العلم ، ويأمر انه بلزوم الكسب . فضمه جعفر بن حرب الى نفسه ، وكان يبعث الى أمه كل شهر « عشرين درهما » حتى بلغ ما بلغ . قال أبو القسم عن أبي الحسين الخياط : مات الاسكافي سنة أربعين ومائتين .

ومنها غيرهم : كأبي عبد الله الدباغ ، ويحيى بن بشر الارجاني ، من أصحاب أبي الهذيل ، وروي عنه القول بتناهي الحركات ، وروي أنه تاب من ذلك .

ومنها : أبو عفان النظامي من أصحاب النظام .

ومنها : زرقان من أصحاب النظام أيضا ، وله كتاب « المقالات » . قال أبو الحسين الخياط : حدثنى الأدمى قال : أحضر الواثق يحيى بن كامل ، وأمر (زرقان) أن يناظره ، فناظره في الارداة حتى الزمه الحجة ، ثم ناظره الواثق بنفسه ، فألزمه الحجة فقال الادمي : « يا أمير المؤمنين قامت حجة الله عليه ، فان تاب ، والاقاضرب عنقه » .

ومنها : عيسى بن الهيثم الصوفي ، وهو الذي تمثل عند موت جعفر ابن حرب بقول الشاعر :

خَلَتِ الديارُ فَسُدْتُ غَيْرَ مُسَوَّدِ ومن الشقاء تَفَرُّدُ بالسُوْدَدِ

فقيل له : يكفي الله ذلك بأبي جعفر الاسكافي .

وكان عيسى من أصحاب جعفر بن حرب ، وصحب أبا الهذيل .

ومنها : أبو سعيد أحمد بن سعيد الأسدى .

---

(١) أبو هاشم – هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى .

قال أبو الحسن بن زفرويه في كتاب « المشايخ » : كان احفظ الناس للفقه والحديث ، واسناده كاسناد جعفر بن مبشر ، الا ما اختص به عن أصحاب الحسن ، وأصحاب بن عياش[1] . وكان من أشد الناس على المجبرة والمشبهة ، وما كان يضعف الا فى الوعيد ، ثم صار في « ارجا » وهي بلد معروف ، فناظر يحيى بن بشر الارجاني ، فقال بالوعيد حتى قال : « إن عشت لأصنفن فيه الكتاب » .

وكان يقول : قنت النبي صلى الله عليه وسلم في الصبح ، وأبو بكر وعمر وعثمان ست سنين بعد الركوع ، وست سنين قبل الركوع ، وله كتاب « شرح الحديث » .

الطبقة الثامنة

أبو علي محمد بن عبد الوهاب[2] الجبائي[3] : قال أبو بكر أحمد بن علي :

---

(١) وهو : ابراهيم بن عياش البصرى ، قال القاضى . وهو الذى درسنا عليه أولا ، وهو من الورع والزهد والعلم على حد عظيم .

(٢) أبو على الجبائى : هو أبو على محمد بن عبد الوهاب ، له نحو أربعين ورقة فى الكلام . كان إماماً فى علم الكلام ، أخذه عن أبى يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام ، رئيس معتزلة البصرة فى عصره ، وعنه أخذ الشيخ أبو الحسن الأشعرى شيخ السنة . كانت ولادته فى سنة خمس وثلاثين ومائتين ، وتوفى فى شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة ، رحمه الله تعالى (وفيات الأعيان جزء ٣ ص ٣٩٨) .

(٣) الجبائية : وهم أتباع أبى على الجبائى ، وكانت معتزلة البصرة فى زمانه على مذهبه ، ثم انتقلوا إلى مذهب ابنه أبى هاشم . ومن ضلالاته – كما يقول البغدادى فى الفرق بين الفرق ص ١١٠ – أنه سمى الله مطيعاً لعبده ، إذا فعل مراد العبد ، وذلك فى مناقشة له مع أبى الحسن الأشعرى . ومن ضلالاته أيضاً أنه أجاز وجود عرض واحد فى أماكن كثيرة .

وأرى أن كلام البغدادى هذا ، لا ينطبق إطلاقا على شخصيةومذهبأبى على الجبائى ، فإنه لم تكن له ضلالات إطلاقا ، بالنظر إلى جملة أقواله فى الكلام والفقه وغيره ، فلقد كان يدافع عن الإسلام ، من خلال علم الكلام . كذلك كان يدافع عن القرآن كتاب الله العزيز ، وعن الامامة . وخلاصة القول أن شخصية أبى على – من واقع دراستها – قد حازت احترام جميع المتكلمين ، وكانت له زعامة خاصة بينهم =

وهو الذي سهل علم الكلام ، ويسره وذلله ، وكان مع ذلك فقيها ، ورعا ، زاهداً ، جليلا ، نبيلا ، ولم يتفق لأحد من اذعان سائر طبقات المعتزلة له بالتقدم والرياسة بعد أبي الهذيل مثله ، بل ما اتفق له هو أشهر أمراً ، وأظهر أثراً . وكان شيخه أبا يعقوب الشحام ، ولقى غيره من متكلمي زمانه ، وكان على حداثة سنه ، معروفاً بقوة الجدل .

حكى القطان ، أنه اجتمع جماعة لمناظرة ، فانتظروا رجلا منهم ، فلم يحضر ، فقال بعض أهل المجلس : أليس هنا من يتكلم ؟ وقد حضر من علماء المجبرة رجل يقال له صقر ، فاذا غلام أبيض الوجه زج نفسه في صدر صقر وقال له : « أسألك » ، فنظر اليه الحاضرون ، وتعجبوا من جرأته مع صغر سنه ، فقال له : « سل » ، فقال : « هل الله تعالى يفعل العدل ؟ » قال : « نعم » قال : « أتسميه بفعله العدل عادلا ؟ » قال : « نعم » ، قال : « فهل يفعل الجور ؟ » قال : « نعم » ، قال : « أفتسميه جائراً ؟ » قال : « لا » ، قال : « فيلزم أن لاتسميه بفعله العدل عادلا » . فانقطع صقر .

وجعل الناس يسألون مَنْ هذا الصبي ؟ فقيل : هو غلام من جباء . قيل : ١وكان مع علمه حسن التواضع ، وسأله بعض المجبرة : « ما الدليل على وعيد أهل الصلاة ؟ » قال : « الحدود والأحكّام » . قال الخالدي : « فان التائب

= وله في الدفاع عن القرآن كلام جميل .. وحكيم ، حين رد على من وصف كتاب الله بأن فيه تطويلا أو تناقضاً . وتكلم فى المحكم والمتشابه كلاما عظيما ، واستمرت مدرسته من بعده فى عديد من التلاميذ ، فلقد كان هو من الطبقة الثامنة . وامتدت مدرسته حتى شملت القاضى عبد الجبار ، وهو من الطبقة الحادية عشرة . كذلك فان له مناقشات مع ابن الراوندى ، تبلغ ذروة الامتاع والايمان ، دفاعا عن كتاب الله ورسوله . والدارس المتعمق لمذهبه ، يحس قوة فى العقيدة ، وثباتا للايمان . ومما هو جدير بالذكر هنا ، أنه ينسب إليه قول مشهور ، حيث قال : « إن الله محبل النساء » وقد كفره خلق كثير فى هذا القول . وعند فحصى لهذه المسألة عنده ، وجدت فى تفسير مذهبه ، فيما يتعلق بهذه المسألة ، ما يجعلنى أجزم تماماً بأنه لم يكن يعنى بقوله : « الله محبل النساء » أنه يقوم بهذا الفعل ، وإنما أراد أن يقول : إن هذا لا يتم إلا بارادة الله وفعله ، وليس فعله هنا هو الحبل ، إنما هو فعل الكينونة « كن فيكون » . أى أنه تعالى مريد للفعل أن يتحقق ، وليس معنى هذا أنه يقوم بهذا الفعل ، فالله إذن محبل النساء لأنه أراد لهن – بمشيئته وقدرته – على الكون هذا ، لا بفعله ، كما فسره المتكلمون . فأى ظلم ظلموه لأبى على ، فى تفسير مذهبه وكلامه ، وأى ايمان هو عليه ؟ إنه إيمان مطلق لا ريب فيه

بعد » . قال أبو علي : « ذلك امتحان » ، فسكت الخالدي .

وسأل البركاني أبا علي فقال : « ماتقول في حديث أبي الزياد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبى ﷺ « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها » ؟[1] فقال أبو علي : « هو صحيح » . قال البركاني : « فبهذا الاسناد نقل حديث « حج آدم موسى » . فقال أبو علي : « هذا الخبر باطل » . فقال البركاني : حديثان باسناد واحد ، صححت أحدهما ، وأبطلت الأخر » . قال أبو علي : « لأن القرآن يدل على بطلانه ، واجماع المسلمين ، ودليل العقل » ، فقال : « كيف ذلك ؟ » قال أبو علي : « أليس في الحديث أن موسى لقي آدم في الجنة ، فقال يا آدم : أنت أبو البشر خلقك الله بيده ، وأسكنك جنته ، وأسجد لك ملائكته ، أفعصيته ؟ فقال آدم : ياموسى ! أترى هذه المعصية فعلتها أنا ، أم كتبها الله علي ، قبل أن اخلق بألفي عام ؟ » قال موسى : « بل شيء كان كتب عليك » . قال : « فكيف تلومني على شيء كان قد كتب علي ؟ » قال : « فحج آدم موسى » .[2] قال أبو علي للبركاني : « أليس هو الحديث هكذا ؟ » قال : « بلى » قال أبو علي : أليس إذا كان عذراً لآدم ، يكون عذراً لكل كافر وعاصي من ذريته ؟ وأن يكون من لامهم محجوجا ؟ » فسكت البركاني . قلت : « ولعله يحمل الحديث الذي قطع ببطلانه ، وان كان راويه عدلا ، على أنه حذف في سنده أول الرواة ارسالا أو تدليساً ، كما في كثير من الأخبار ، وهو غير عدل ، وان ظن عدالته الراوي عنه ، فلا يقدح رواية الخبر في عدالة المذكورين ، إذ الخلل إنما جاء من جهة الراوى المحذوف اسمه والإرسال مع ظن العدالة جائز » .

(١) أخرجه البخارى : فى كتاب النكاح : باب لا تنكح المرأة على عمتها ٣/٢٤٥ . ومسلم : فى كتاب النكاح : باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فى النكاح ٢/ ١٠٢٨ من حديث أبى هريرة .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب التوحيد : باب قوله وكلم الله موسى تكليما ٤/٣٠٠ بألفاظ متقاربه دون قوله بألفى عام . ومسلم فى كتاب القدر : باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٤/٢٠٤٢ ، ٢٠٤٣ .

قال أبو الحسن : وكان أصحابنا يروون أنهم حرروا ما أملاه أبو علي ، فوجدوه مائة ألف وخمسين ألف ورقة .

قال : « وما رأيته نظر في كتاب إلا يوماً نظر في زيج الخوارزمي[1] ، ورأيته يوماً أخذ بيده جزءاً من الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ، وكان يقول : إن الكلام أسهل شيء لأن العقل يدل عليه » .

قال أبو الحسن : وكان من أحسن الناس وجها وتواضعاً . وأكثرهم موعظة ، فبينما هو في طلاقته ، حتى ذكر الموت ، فتنحدر دموعه ، ويأخذ فى العظة ، حتى كأنه غير ذلك الرجل . وكان إذا روى عن النبى ﷺ ، أنه قال لعلي والحسن والحسين وفاطمة : « انا حرب لمن حاربكم ، وسلم لمن سالمكم » . يقول : « العجب من هؤلاء النوايب ، يروون هذا الحديث ، ثم يقولون بمعاوية ! » .

وروي عن علي عليه السلام أن رجلين أتياه ، فقالا : « أتأذن لنا أن نصير إلى معاوية ، فنستحله من دماء من قتلنا من أصحابه ؟ » فقال علي عليه السلام : « أما أن الله قد أحبط عملكما بندمكما على ما فعلتما » .

وروي أن أبا علي ناظر بعضهم في الإرجاء ، وأبو حنيفة والزبير[2] حاضران ، فقال أبو حنيفة : « إن أبا عمرو بن العلا لقي عمرو بن عبيد فقال له : يا أبا عثمان إنك أعجمي ، ولست بأعجمي اللسان ، ولكنك أعجمي الفهم ، إن العرب إذا وعدت أنجزت ، وإذا وعدت أخلفت » . وأنشد :

وإنّي وإن أوعَدْتُه أوْ وعَدْتُهُ
لمُخلِفُ إيعادي ومُنجزُ مَوْعدي

فقال أبو علي : « إن أبا عثمان أجابه بالمسكت ، قال له : إن الشاعر قد يكذب ويصدق . ولكن حدثني عن قول الله تعالى : «لأمْلأنَّ جهنم مِنَ الجنَّةِ والناسِ أجمعين »[3] إن ملأها ، أتقول صدق ؟ » قال : « نعم » ، قال : « فان لم يملأها ، أفتقول صدق ؟ » ، فسكت أبو حنيفة .

---

(١) اسم لعمل الأحكام من علم الفلك .

(٢) كذا فى الأصل ، وربما يعنى بذلك الزبيرى

(٣) ١١٩ ك هود (١١) .

وروي أن عمرو بين عبيد قال لأبي عمرو : شغلك الأعراب عن معرفة الصواب إن الله يتعالى عن الخلف ، والشاعر قد يقول : الشيء وخلافه ، فهَلّا قلت في انجاز الوعد والوعيد ما قال الشاعر :

إنَّ أبا ثابتٍ لمُجْتَمعُ الرَّأي شريفُ الآبـاءِ والبـيتِ
لا يخلِفُ الوعْدَ والوَعِيدَ ولا يَبِيتُ من ثاره على فَوتِ

فسكت أبو عمرو .

وكان أبو علي يقول : « ليس بينى وبين أبي الهذيل خلاف ، إلا في أربعين مسألة ، وما كان في الدنيا ، بعد الصحابه ، أعظم عنده من أبي الهذيل ، إلا من أخذ عنه كواصل ، وعمرو » .

وسئل أبو علي عن وجه الحكمة ، في إماتة الرسول ، وابقاء إبليس ، فقال : « إن الذي لا يستغنى عنه هو الله وحده ، وأما الأنبياء ، فقد يغنى الله عنهم بالطاعة . وأما ابليس ، فلو علم الله في إماتته مصلحة لفعل ، ولو علم في بقائه مفسدة لما بقي ، لكن كان يفسد مع موته من فسد مع حياته » .

قال أبو الحسن : « والرافضة ، لجهلهم بأبي علي ومذهبه ، يرمونه بالتعصب وكيف وقد نقض كتاب عباد في تفضيل أبي بكر ، ولم ينقض كتاب الاسكافي المسمى « المعيار والموازنة » في تفضيل علي على أبي بكر » .

وتوفي أبو علي سنة ثلاث وثلاثمائة ، وكان أوصى إلى أبي هاشم أن يدفنه في العسكر ، وأن لايخرجه عنها ، فلما مات صلى عليه أهل العسكر ، وأبَى أبو هاشم إلّا أن يحمله إلى جباء ، فحَمُلِ إلى مقبرة كان فيها أم أبي علي وأم أبي هاشم ، في ناحية بستان أبي علي .

قال أبو الحسن : « كنت أمر مع أبي علي بالغدوات ، إلى ذلك البستان ، فاذا دخله ، بدأ بالقبور ، فدعا لأهلها » .

ومن هذه الطبقة : أبو مخالد (مجالد) ، واسمه أحمد بن الحسني البغدادي .

قال أبو الحسن : ما رأى أحفظَ منه . قال : وحدثني أبو القسم الصفار أن جماعة من أصحاب الحديث كانوا ببغداد ، فصاروا إليه ، وسألوه أن يحدثهم في

الدقائق ، قال : فأملا[1] علينا من حفظه خمسة آلاف حديث ، حتى ضجر . فقال : كان يحفظ مائة ألف حديث ، وكان أفقه الناس ، وأعلمهم بالشروط ، وكان من أصحاب الجَعْفَرَيْن ، ومن أصحاب أبي موسى ، وأخذ عنه أبو الحسين الخياط .

ومن هذه الطبقة : أبو الحسين الخياط[2] عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ، أستاذ أبي القاسم البلخي ، وعبد الله بن أحمد ، وكان أبو علي يفضلّ البلخي على أستاذه أبي الحسين .

قال القاضى : « كان الخياط عالما فاضلا من أصحاب جعفر ، وله كتب كثيرة فى النقوض على ابن الراوندي ، وكان فقيها ، صاحب حديث ، واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين . قيل ، سأل أبو العباس الحلبي أبا الحسين الخياط فقال : « أخبرني عن ابليس هل أراد أن يكفر فرعون ؟ » قال : « نعم » ، قال الحلبي : « فقد غلب ابليسُ ارادة الله » . قال أبو الحسين : « هذا لايجب ، فان الله تعالى قال « الشيطانُ يعدُكُمُ الفَقْرَ ويأمركُمْ بِالفَحْشَاءِ والله يعدكُمْ مَغْفِرَةً مِنْه وفَضْلًا »[3] وهذا لايوجب أن يكون أمر ابليس غلب أمر الله ، فكذلك الإرادة ، وذلك لأن الله تعالى لو أراد أن يُؤمِنَ فِرعونْ كُرْهاً لآمن » .

وسئل عن قوله تعالى : « وجَعَلَ منهُم القردةَ والخنازيرَ وعَبدَ الطاغوت[4] » فقيل : قد أخبر أنه جعل منهم عُبُدُ الطاغوت فقال : معناه حكم أنهم عُبُدُ الطاغوت ، وسماهم بذلك . قلت : وسؤال السائل ، إنما يستقيم على قراءة ما قرأ .

وعُبُدُ الطاغوتِ بضم الباء في « عبُد » هو جمع عابد ، لا على قراءة من قرأ بالفتح ، لأنه إخبار عن ماضي وليس داخلا في المجعول[5] .

---

(١) كذا فى الأصل والأنسب أملى

(٢) الفرقة الخياطية : أتباع أبى الحسين الخياط ، وهو عبد الرحيم بن محمد ، من أصحاب جعفر بن مبشر ، ولعله توفى سنة ٢٩٠ هـ . وكتاب « الانتصار » له مطبوع ، يرد به على « فضيحة المعتزلة » لابن الراوندى ، ويبرئهم عن كثير مما يفرده اليهم . (الفرق ص ١٠٧) .

(٣) ٢٦٨ م البقرة ٢

(٤) ٦٠ م المائدة ٥

(٥) هكذا في الأصل والأنسب هنا : المجهول .

وسئل عن أفضل الصحابة فقال : « أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، لأن الخصال التي فَضَلَ الناس بها ، متفرقة في الناس ، وهي مجتمعة فيه » وعَدّ الفضائلَ . فقيل : فما مَنَعَ الناسَ من العقد له بالامامة . فقال : « هذا باب لا علم لي به ، إلا بما فعل الناس ، وتسليمه الأمر على ما أمضاه عليه الصحابة ، لأني لما وجدت الناس قد عملوا ، ولم أره أنكر ذلك ، ولاخالف ، علمت صحة مافعلوا » . قلت : « وبيان صحة اجتماع خصال الفضل في علي عليه السلام ، وتَفرُّقِها في الصحابة ، ما قد صح نقله ، من أن السابقين إلى الاسلام ، ثلاثة : علي ، وأبو بكر ، وزيد بن حارثة . وعلماء الصحابة ، ثلاثة ، علي ، ومعاذ بن جبل ، وابن مسعود ، والزهاد ثلاثة : علي ، وعمر ، وأبو ذر . والمجاهدون ثلاثة : علي ، والزبير ، وأبو دجانه . والقُرَّاءُ ثلاثة : علي ، وعثمان ، وأُبي بن كعب . والمفَسِّرون ثلاثة : علي ، وابن عباس ، وابن مسعود . والأسخياء ثلاثة : علي ، وأبو بكر ، وعثمان . وأفاضل أقارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة : علي ، وجعفر ، والعباس . وأهلُ البيت الذين أذْهَبَ الله عنهم الرجس من الرجال ثلاثة : علي والحسن والحسين .

وعن أبي الدرداء أنه قال : « العلماء ثلاثة ، رجل بالشام ، يعني نفسه ، ورجل بالكوفة ، يعني ابن مسعود ، ورجل بالمدينة ، يعني علياً عليه السلام . ثم قال ، والذي بالشام يسأل الذي بالكوفة ، قال والذي بالكوفة يسأل الذى بالمدينة ، والذي بالمدينة لا يسأل أحداً » .

وعن النبي أنه قال : « الصِدّيقون ثلاثة ، خزقيل مؤمن آل فرعون ، وحبيب النجار مؤمن آل يس ، وعلي بن أبي طالب وهو أفضل الثلاثة »[1] .

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « اشتاقت الجنة إلى ثلاثة ، علي ، وعمّار ، وسلمان »[2]

---

(١) هذا الحديث أخرجه أبو نعيم فى المعرفة وابن عساكر وابن مردويه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه أبي ليلى الأنصارى واسمه بلال صحابي شهد أحداً وما بعدها وعاش الى خلافة علي وحسن هذا الحديث السيوطى فى الجامع الصغير . أنظر: فيض القدير للمناوى (٤ / ٢٣٨) .

(٢) الحديث عن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال ثلاث تشتاق إليهم الحور العين على وعمار وسلمان : قال الهيثمى : رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح غير أن أبى ربيعة الإيادى وقد حسن

وعن الباقر[1] عليه السلام أنه قال : « أعتق علي عليه السلام ألف عبد ، وكان يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة » . قلت : « والذي رُوِيَ عن الباقر فيه بُعْد ، والله أعلم ، إذ قد اجتهد بعض الصالحين ، فلم تتسع له الليلة لأكثر من ثلاثمائة ركعة بالفاتحة والاخلاص » .

وكان من تلاميذه ، أبو الحسين أبو القسم البلخي ، ولما أراد الانصراف عنه إلى خراسان ، أراد أن يمر على أبي علي الجبائي فسأله أبو الحسين بحق الصحبة ألا يفعل ، لأنه خاف أن ينسب إلى أبي علي ، وهو من أحفظ الناس ، لاختلاف المعتزلة في الكلام ، وأعرفهم بأقوالهم .

وكان أبو القسم يكاتبه بعد العود إلى خراسان حالا بعد حال ، ليعرف من جهته ما خفي عليه .

ومن هذه الطبقة : أبو القسم عبد الله بن أحمد محمود البلخي الكعبي ، وهو يعد من معتزلة بغداد ، لأخذه عن أبي الحسين الخياط ، ونصرته لمذهب البغداديين .

وهو رئيس نبيل ، غزير العلم بالكلام والفقه ، وعلم الأدب ، واسع المعرفة في مذاهب الناس .

وله مصنفات جليلة الفوائد « عيون المسائل » وغيرها من مصنفاته ، آثاره جليلة في مناظرة المخالفين ، واهتدى به أناس كثير من خراسان .

قال القاضي : وله كتاب في التفسير وقد أحسن . وذُكِرَ عند أبي علي فقال : « هو أعلم من أستاذه » .

قال القاضي : وروي أنه دخل عليه بعض أصحاب أبي هاشم ، وكان يُظْهِرُ الاستفادة منه .

وروي أنه حضر مجلس أبي أحمد المنجم — والمتكلمون مجتمعون — فعظّموهُ غاية الإعظام ، ولم يبق أحد إلا قام له . ودخل يهودي ، فتكلم معه بعضهم في نسخ الشرائع ، وبلغوا موضعا حَكَّمُوا أبا القسم فيه ، فقال لليهودي : « إن

= الترمذي حديثه ، وقال الهيثمي ولأنس عند الترمذي أن الجنة تشتاق إلى ثلاثة فذكرهم . أنظر مجمع الزوائد ٩ / ٣٤٤ .

(١) الباقر : هو : محمد بن علي المعروف بالباقر ، من أئمة أهل البيت عليهم السلام توفي سنة ١١٤ هـ .

الكلام عليك » فقال اليهودي : « وما يدريك ما هذا ؟ » فقال أبو القسم : « أتعلم ببغداد مجلساً أجل من هذا ؟ » قال : « لا » قال : « أفتعلم أحداً من المتكلمين لم يحضره ؟ » فقال : « لا » قال : « أفرأيت أحداً لم يعظمني » قال : « لا » ، قال : « أفتراهم فعلوا هذا وأنا فارغ ؟! » قال : « لا » .

قلت : ومن أحسن مناظراته ما حكاه عن نفسه ، في كتابه المعروف بمقالات أبي القسم ، وذلك أنه وصل إليه رجل من السوفسطائية[1] ، راكباً على بغل ، فدخل عليه ، فجعل ينكر الضروريات ويلصقها بالخيالات ، فلما لم يكن يتمكن من حجة يقطه ، قام من المجلس ، موهما أنه قام في بعض حوائجه ، فأخذ البغل وذهب إلى مكان آخر ، ثم رجع لتمام الحديث ، فلما نهض السوفسطائي للذهاب ، ولم يكن قد انقطع بحجة عنده ، طلب البغل حيث تركه ، فلم يجده ، فرجع إلى أبي القسم وقال : « إني لم أجد البغل » فقال أبو القسم : « لعلك تركته في غير هذا الموضع الذي طلبته فيه ، وخُيّل لك أنك وضعته في غيره ، بل لعلك لم تأت راكبا على بغل ، وإنما خيل إليك تخيلا ، وجاءه بنوع من هذا الكلام ، فأظن أنه ذكر أن ذلك كان سببا في رجوع السوفسطائي عن مذهبه ، وتوبته عنه .

وكان أبو القسم معروفا بالسخاء والجود ، والهمة العالية ، وثبات القلب ، حتى أنهم ارادوا اختبار ثبات قلبه ، فرموا من مكان عال ، بِطَسْتٍ ، على غفلةٍ ، حتى تكسّر ، فلم يتحرك لذلك .

وكان تولى بعض أعمال السلطان ، ثم تاب من ذلك وأصلح .

وكان له الجلالة العظمى في مجالس العلماء ، وتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة في أيام المقتدر .

ومن هذه الطبقة : أبو بكر محمد بن ابراهيم الزبيري ، ومن ولد الزبير بن العوام .

قال القاضي : يقال إن له ثلاثة وثلاثين كتاباً في الدقيق والجليل ، وبلغ

(١) لعله من السمنية ، ونحن لا نعلم يقينا ، إن كان هناك فرقة سوفسطائية خاصة في العالم الاسلامي .

حظه في الدين ، أنه كان مطالباً بمال من جهة السلطان ، وقد غرز في أظافيره أطرف القصب .

وكان ينقض ، مع ذلك ، على ابن الراوندي[1] كتبه الأربعة .

وبلغ من السلطان بأصفهان المبلغ العظيم حتى كان يقال : ربما يحضر الجامع فيكون بين يديه نحو ألف رجل .

وكان يدعو الله أن يميته فقيراً ، فحكى عمن دخل عليه في آخر عمره ، وتأمل كل الذي في داره ، فعساه لا تبلغ قيمته إلا الشيء اليسير .

قال القاضي : رأيت ابنته بأصفهان ، ولها سن كبير ، وهي على طريقة أبيها في الزهد .

وأخذ المذهب عن يحيى بن بشر الإرجاني ، وقد كان ورد عليه ، وكانت طريقته في الأكثر طريقة أبي الهذيل خاصة .

ومن هذه الطبقة ، أبو الحسن أحمد بن عمر بن عبد الرحمن البرذعي .

قال القاضي : وكان نبيلا فاضلا ، ينسب إلى عباد بن سليمان ، وعباد من تلامذة هشام الفوطي ، وحكي عن أبي علي أنه قال : « كان أبو الحسن ، إذا كلمني في الخلوة ، يلين للحق ، وإذا كلمني في جمع ، أجده بخلاف ذلك .

وكان معظماً ببغداد إذ قيل أنه سأل أبو العباس الحلبي أبا الحسن البرذعي : « ما الدليل على أن الاستطاعة قبل الفعل ؟ » فقال : قوله تعالى « عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم مقامك وإني عليه لقوى أمين[2] . فأخبر أنه قوى قبل أن يفعل . قال الحلبي : « كذب العفريت

(١) ابن الراوندى : هو : أبو الحسين أحمد بن يحيى بن اسحاق الراوندي ، كان من متكلمى المتعتزلة ، ثم فارقهم وصار ملحداً زنديقاً ، (مقدمة الانتصار للخياط) . قال عنه أبو القاسم البلخي في كتاب « محاسن خراسان » أنه لم يكن في نظرائه ، في زمنه ، من هو أحذق منه بالكلام ولا أعرف بدقيقه وجليله . وقد حكى عن جماعة أنه تاب عند موته ، ومن كتبه الملعونة ، كتاب يحتج فيه على الرسل ، وآخر يطعن فيه على نظم القرآن ، نقضه عليه الخياط وأبو علي (الفهرست : ص ٤ لابن النديم »

(٢) ٣٩ ك النمل ٢٧

وقوله غير مقبول ، كقوله المعتزلة » فقال البرذعي : ما أجراك ، ويحك إن الله تعالى لم يكذب ، ولم ينكر عليه سليمان ، الله تعالى إذا أخبر عن قوم يُكَذِّبُ كَذِبهُمْ ألا ترى إلى قوله تعالى « غُلَّتْ أيديهم[1] » . وقوله « لو استطعنا لخرجنا معكم »[2] ، ثم قال « وإنهم لكاذبون »[3] أفتُكذِّبُ من لم يَكْذِّبُهُ الله ، وتنكر على من لم ينكر عليه سليمان نبي الله ؟ » فانقطع الحلبي .

وعن أبي الحسن البرذعي ، قال في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا ذكر القدر ، فأمسكوا أن تضيفوا إلى الله تعالى ، ما لا يليق بقوله ، ولاتقولوا ما قاله الكفار ، إن الله أمرهم بالفواحش وقدَّرها عليهم »[4].

ونظيره ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا ذكرت النجوم فأمسكوا » . معناها أمسكوا عما يقول به جُهَّال الفلاسفة ، من أنها المُدبِّرة للعالم بما فيه .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا ذكر أصحابي فأمسكوا ، لم يرد أمسكوا عن محاسبتهم ، لكن أراد أمسكوا عن القول القبيح فيهم ، وكذلك قوله في القدر . وللبرذعي مناظرات كثيرة وكتب وأصحاب .

ومنها : أبو مضر بن أبي الوليد بن أحمد بن ابي داود القاضي . ومن هذه الطبقة : غيرهم ، أي غير هؤلاء الذين ذكرناهم بأسمائهم ، فمنهم : أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني ، صاحب التفسير ، والعلم الكبير .

وجمعت حضرة الداعي ، محمد بن زيد ، بينه وبين أبي القسم البلخي ، والناصر للحق عليه السلام ، وكل واحد فريد عصره ، ووحيد دهره . .

(١) ٦٤ م المائدة ٥

(٢) ٤٢ م التوبة ٩

(٣) ٩ ك المؤمنون ٢٣

(٤) حديث إذا ذكر القدر فأمسكوا ، ورد جزء من حديث أوله إذا ذكر أصحابى فأمسكوا ، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا ، وإذا ذكر القدر فأمسكوا » قال السيوطى : أخرجه الطبرانى فى الكبير عن ابن مسعود ، وابن عدي عنه وعن ثوبان وعمر ورمّز لحسنه : الا أن المناوى قال ، قال ابن رجب روي من وجود فى أسانيدها كلها فقال ، وبه يعرف ما في رمز المؤلف لسنه تبعا لابن صمصرى ولعله اعتضد : انظر فيد القدير ١ / ٣٤٨ .

وكان ابن الراوندي المخذول ، من أهل هذه الطبقة ، ثم جرى منه ماجرى ، وانسلخ عن الدين ، وأظهر الإلحاد والزندقة ، وطردته المعتزلة . فوضع الكتب الكثيرة في مخالفة الإسلام .

وصنف كتاب « التاج في الرد على الموحدين »و« بعث الحكمة في تمويه القول بالإثنين » ، « والدامغ في الرد على القرآن » ، و « الفريد في الرد على الأنبياء » و « كتاب الطبايع » ، و « الزمرد » ، و « الإمامة » . فنقض أكثرها الشيخ أبو[1] علي ، والخياط[2] ، والزبيري ، ونقض أبو هاشم[3] كتاب الفريد وصنف كتابا سماه « فضائح المعتزلة » فنقضه أبو الحسين ويسمى النقض « الانتصار » .

قال القاضي : ويقال أنه تاب في آخر عمره .

قال الحاكم : لكني رأيت عن أبي الحسين إنكار ذلك .

وكنية ابن الراوندي أبو الحسين ، واسمه أحمد بن يحي ، واختلفوا في سبب إلحاده ، فقيل : فاقة لحقته . وقيل : تمنى رياسة ما نالها ، فارتد . فكان يصنع هذه الكتب للإلحاد . وصنف لليهود ، والنصارى ، والثنوية ، وأهل التعطيل .

قيل : وصنف « الإمامة » للرافضة ، و أخذ منهم ثلاثين ديناراً .

ولما ظهر منه ما ظهر ، قامت المعتزلة في أمره ، واستعانوا بالسلطان على قتله ، فهرب ، ولجأ إلى يهودي في الكوفة ، فقيل : مات في بيته .

ومنها : الناشيء ، عبد الله بن محمد ، وكنيته أبو العباس[4] ، من أهل الأنبار ، نزل ببغداد ، وله كتب كثيرة نقض فيها كتب المنطق ، وهو شاعر ،

(١) أبو علي الجبائي

(٢) أبو الحسين الخياط

(٣) أبو هاشم الجبائي

(٤) توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين ، وهو أبو العباس الناشيء الشاعر ، المتكلم عبد الله بن محمد . كانت وفاته بمصر ، قال ابن خلكان : اقام ببغداد مدة طويلة ، ثم خرج الى مصر وأقام بها ، وكان متبحراً في عدة علوم ، من جملتها المنطق ، وهو معروف بابن شرشير الشاعر (شذرات الذهب جـ ٢ ص ٢١٤)

وله قصيدة على روي واحد ، قافية واحدة ، وأربعة آلاف بيت .

وخرج في آخر عمره إلى مصر ، وقام فيها بقية عمره ، وله مناظرات كثيرة ، إلا أن في كلامه طولا ، ومن قصيدة له قوله :

ما في البريَّة أخرى عند فاطِرها ممَّنْ يَدينُ بأجْبارٍ وتَشْبيه

ومنها : أبو الحسن أحمد بن علي الشطوى ، كان من أهل العلم ، ويعظم العلم وأهله ، ويصغر قدر العامة .

يحكى عنه : أن غلامه كان بين يديه يطرق له ، فالتفت إليه رجل فقال : إن هذه الطريقة مشتركة ، لم تخلق لك دوني . فقال له : إنما خلقت لنا ، وانتم مسخرون لنا ، إلى نحو ذلك .

وله ، من هذا الجنس ، أخبار وحكايات ، وله مناظرات مع الناشيء وغيره .

وروي عنه أنه قال في الناشيء : لئن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه . وروي أن القائل لذلك ، هو أبو مجاهد حين ناظر الناشيء .

ومنها : أبو زفر محمد بن علي المكى . قال أبو القسم : وهو إمام نيسابور .

ومنها : محمد بن سعيد زنجة ، وكان أيضا إمام بنيسابور .

الطبقة التاسعة

أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائيّ[1] ، رحمه الله .

(١) هو : أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران ـــ المتكلم المشهور ، العالم ابن العالم ، كان هو وأبوه من كبار المعتزلة .

وكانت ولادة أبي هاشم سنة سبع وأربعين ومائتين ، وتوفي يوم الاربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة احدى وعشرين وثلاثمائة ببغداد . (وفيات الأعيان لابن خليكان ص ٣٥٥ جـ ٢) . ـــ

قتيبة في المعارف ، قال الشهرستاني : وروى أنه دخل واحد على الحسن البصري ، فقال : يا إمام الدين ، لقد ظهر في زماننا جماعة يُكَفِّرونَ أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم ، لا تضر مع الايمان ، بل العمل عندهم ليس من الايمان ركنا ولا يضر مع الايمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الامة ، فكيف تحكم أنت لنا في ذلك ، اعتقاداً ؟ فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب ، قال واصل بن عطاء : « أنا لا أقول ، إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ، ولا كافر مطلقاً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، لا مؤمن ولا كافر ثم قام ، واعتزل الى اسطوانة من اسطوانات المسجد ، يقرر ما أجاب به ، على جماعة من أصحاب الحسن . فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمي هو وأصحابه : « معتزلة »(١) .

قال الشهرستاني(٢) وقرره بأن قال : الايمان عبارة عن خصال خير ، إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، فلا يستحق اسم المدح ، فلا يُسمى مؤمنا ، وليس هو بكافر أيضا لأن الشهادة وبخص أعمال الخير موجودة فيه لا وجه لانكاره ، ولكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة ، من غير توبة ، فهو من أهل النار خالدا فيها ، إذ ليس في الآخرة إلا الفريقين : فريق في الجنة وفريق في السعير ، لكنه يخفف عليه العذاب ، وتكون دركته فوق دركة الكفار . وتابعة على ذلك عمرو بن عبيد(٣) ،

(١) وردت في الملل والنحل مع إختلاف طفيف — القسم الأول — تحقيق الدكتور : محمد بن فتح الله بدران ص ٥٢ .

(٢) هو : أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ، المتكلم على مذهب الأشعرى ، كان إماماميرزا فقيها ، تفقه على أحمد الخواف ، وعلى أبي نصر القشيري ، وبرع في الفقه ، وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري وصنف كتاب « نهاية الاقدام في علم الكلام » وكتاب « الملل والنحل » والمناهج والبيان ، وكتاب المضارعة . ودخل بغداد سنة عشر وخمسمائة ، وأقام بها ثلاث سنوات . وكانت ولادته سنة سبع وستين وأربعمائة بشهرستان . وموته بها أيضا في أواخر شعبان سنة ثمان وأربعين وخمسمائة وقيل سنة تسع وأربعين والأول أصح . رحمه الله تعالى .
(وفيات الأعيان : ابن خلكان جـ ٣ ص ٤٠٣) .

(٣) تلميذ واصل بن عطاء وله ترجمة ، انظر ص ٤٣

بعد أن كان موافقا له في العدل ، وانكار المعاني في صفات الله تعالى ، ومن ثم ، قلنا : « وسموا بذلك منذ اعتزل واصل ، وعمرو بن عبيد ، حلقة الحسن » ، وقيل لقول قتادة — وكان من أصحاب الحسن — : « ما يصنع المعتزلة ؟ » ، فكان تسميتهم بهذا الاسم .

روي عن عثمان الطويل(١) . قال : لقيت قتادة فقال : ما حبسك عنا ؟ لعلَّ هؤلاء المعتزلة ، حبستك عنا . قلت نعم ، حديث رويته أنت عن النبي ﷺ ، قال : ماهو ؟ قال : رويت أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : « ستفترق أمتي على فرق ، خيرها وأبرها المعتزلة » . وقيل : سموا بذلك ، لرجوع عمرو بن عبيد ، الى قول واصل في الفاسق ، وخالف الحسن .

ذلك أنه لما خالف واصل ، أقوال أهل زمانه ، في الفاسق ، واعتزلها كلها ، واقتصر على المجمع عليه ، وهو تسميته فاسقا ، ورجع عمرو بن عبيد الى قوله بعد مناظرة وقعت بينهما ، سمى وأصحابه معتزله ، لاعتزالهم كل الأقوال المحدثة . والمجبرة(٢) تزعم ، أن المعتزلة ، لما خالفوا الاجماع في ذلك ، سموا معتزلة ، قلت : لم يخالفوا الاجماع ، بل عملوا بالمجمع عليه ، في الصدر الأول ، ورفضوا المحدثات المبتدعة .

وأما أصل المجبرة ، فقد بينا فيما سبق أن مذهبهم انما حدث في دولة معاوية وملوك بني مروان ، فهو حادث مستند الى من لا ترضى طريقته ، وسيأتي ماورد عن أفاضل الصحابة في رده ، فكيف يستند إليهم .

وأما سند مذهبهم فقد قال أبو اسحاق بن عياش : وسند مذهبهم أصح أسانيد أهل القبلة ، إذ يتصل الى واصل ، وعمرو بن عبيد ، قلت : وبيان ذلك أن الأمة سبع فرق كما مر ، فالخوارج(٣) مذهبهم حدث في أيام علي عليه

(١) من تلاميذه واصل وله ترجمة ، انظر ص ٥٧

(٢) هم الذين لايثبتون للعبد فعلا ولا قدرة عليه أصلا ، وذلك خلافا للقدرية كما سيأتي شرح فيما بعد .

(٣) اختلفت الخوارج فيما بعد ظهورها الى عشرين فرقة كل واحدة تكفر سائرها ، ولقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على اختلاف مذاهبها فذكر الكعبي في مقالاته : إن الذى يجمع الخوارج على اختلاف مذاهبها : اكفار علي ، وعثمان ، والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمية ، والاكفار بارتكاب =

قال القاضي : وإنما قدمناه ، وإن تأخر في السن ، عن كثير ممن نذكر في هذه الطبقة لتقدمه في العلم .

وذكر أبو الحسن : أنه لم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام . وكان من حرصه يسأل أبا علي حتى يتأذى به .

فسمعت أبا علي ، في بعض الأوقات ، عند الحاجة يقول : لا تؤذنا ، ويزيد فوق ذلك .

وكان يسأل طول نهاره ما قدر عليه ، فاذا كان في الليل سبقه الى موضع

= البهشمية : تنسب هذه الفرقة لأبى هاشم الجبائى ، وهى عديدة الاتباع والتلاميذ . كما أن لها معارضيها ، وهم الاخشيدية ، ولقد كان الجبائى من أحسن من عرف علم الكلام ، واقتدر عليه ، وهو أول من ابتدع نسبة الخلق الى المخلوق ، كما يقول ذلك البغدادى فى كتاب الفرق بين الفرق ص (٦٩) وكذلك قررها الاسفراييني ز في كتاب التبصير في الدين ص ٣٨ ويعرض البغدادي فى كتاب الفرق بين الفرق ، لبعض مسائله ، ويكفره فيها ، كما هو معروف عنه ، حيث يكفر البغدادى سائر المعتزلة ، وفضائحه التى يذكرها هى :

١ – استحقاق الذم والعقاب لا على فعل .

٢ – استحقاق الذم والشكر على فعل الغير

٣ – قوله في العقوبة ، أنها لا تصح على المذنب بعد العجز عن مثله

٤ – قوله في التوبة أنها لا تصح ، عن الذنب ، بعد العجز عن مثله

٥ – قوله فى الارادة المشروطة

٦ – قوله بالأحوال ، التى كفره فيها مشاركوه فى الاعتزال .

٧ – نفى جملة من الأعراض .

٨ – قوله في باب الفناء ، أن الله لايقدر أن يفنى ذرة من العالم ، مع بقاء السموات والأرض

٩ – قوله بأن الطهارة غير واجبة .

غير أن عرض البغدادى فى كتابه ، لا يعطى صورة حقيقية للمذهب البهشمى ، فان الناظر المتمعن في الموسوعة الكلامية العظيمة الجامعة « المغنى » للقاضي عبد الجبار ، يستطيع تماما أن يقف على مذهب الشيخين ، وهما : أبو على ، أبو هاشم الجبائى ، فأنهما قد تعرضا لجميع مسائل الكلام ودقيقه ، وكانا رئيسين لأكبر مدرسة من المدارس المعتزلية ، التى استمرت حتى زمان القاضى عبد الجبار ، أى أنها استمرت الى قرنين من الزمان فى نضوج عقلى مستمر ، وجمعت من التلاميذ مالا حصر له ، فمنهم : أبو على بن خلاد البصرى ، وأبو اسحق بن عياش ، والصاحب اسماعيل بن عباد وزير آل بويه ، وأبو الحسن الأشعري ، القاضى عبد الجبار ، أوب عبد الله ، أبو عمر الباهلي وغيرهم كثيرون . ولقد أعد الدكتور عصام الدين محمد بحثا في موضوع أبي هاشم الجبائى ، وفلسفته ، وأثره في الفكر المعتزلى ، لعل الله ييسر اخراجه باذنه .

مبيته لئلا يغلق دونه الباب ، فيستلقي أبو علي على سريره ، ويقف أبو هاشم بين يديه قائما ، يسأله حتى يضجره ، فيحوّل وجهه عنه ، فيتحول إلى وجهه ، فلا يزال كذلك حتى ينام ، وربما سبقه هو ، فأغلق الباب دونه .

وكان أبو علي ، ينظر في شيء من النجوم ، وكان يقول : أكثره يجري مجرى الأمارات ، وله كتاب في الرد على المنجمين .

فلما ولد أبو هاشم ، نظر في الطالع فقال : رزقت ولدا يخرج من بين فكيه كلام الأنبياء .

وكان أبو عبد الله البصري يحكي من ورعه وزهده ، ما يدل على الدين العظيم .

قيل : واجتمع بأبي الحسن الكرخي ، فجرى بينهما ما أدى الى الكلام في الصلاة في الدار المغصوبة ، فكأن أبا الحسن أنكر قوله وقول أبيه في ذلك ، وأخذا يتكلمان في ذلك ، فقال أبو هاشم : إن ادعيت الإجماع في ذلك سكت ، وإن لم يكن اجماع ، فالكلام بين في المسألة ، فلم يزالا يتكلمان ، حتى ادعى أبو الحسن الاجماع فيما انتهى الكلام اليه .

قال القاضي : وكان أبو هاشم من أحسن الناس (أخلاقا) ، وأطلقهم وجها ، وقد استنكر بعض الناس خلافه على أبيه ، وليس مخالفة تالبعا للمتبوع ، في دقيق الفروع ، بمستنكر . فقد خالف أصحاب أبي حنيفة أبا حنيفة . وخالف أبو علي أبا الهذيل والشحام . وخالف أبو القسم استاذه ، وقال أبو الحسن في ذلك : (شعرا) :

يقولـــون بين أبي هاشمٍ ... وبَيـنَ أبيـــه خلاف كثير
فقلتُ : وهل ذلك من ضائرٍ ... وهل كان في ذلك مما يُضير
فَخلّوا عن الشيخ لاتعرضوا ... لبحرٍ تضايق عنه البحـور
وانَّ أبا هاشـــم تلـــوه ... إلى حيث دار أبوه يـدور
ولكن جرى من لطيف الكلام ... كلامٌ خَفِـيٌ وعلمٌ غزير

وإنما عني بذلك ما ظهر من محمد بن عمر الصيمري ، وغيره من إكفارهم فه في مسألة استحقاق الذم والأحوال وغير ذلك ، فان أصحاب أبى علي ، كان فيهم

من يوافقه في ذلك ، أو في بعضه ، ومنهم من يتوقف ، ومنهم من يعظم خلافه ، وينتهي به الى إكفاره في بعضه ، وله عليهم الكتب الكثيرة .

ولقد كان أغلظهم في ذلك ، محمد بن عمر الصيمري ، فكان فيه خشونة ، حتى كان ربما أنكر على أبي علي بعض ما يأتيه .

فقد حكى أن بعض المتصرفين للسلطان احتبسه للطعام ، فأجابه ، فأنكر عليه الصيمري ذلك ، فقال له : الست تعلم أن طعامه الذي يقدمه إلينا مما يشتريه ؟ وأن الغالب أنهم يشترون لا بعين المال ، فما تعلم أن ذلك ملكه ، وأنه مما يحل له تناوله ، إلى كلام يشبه ذلك .

قيل : وكان يأخذ علم النحو عن المبرد ، وكان في المبرد سخف ، فقيل لأبي هاشم : كيف تحتمل سخفه ؟ فقال : رأيت احتياله أول من الجهل بالعربية . هذا معنى كلامه .

ولما قل ما في يده ، قدم الى بغداد سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وتوفي في شعبان سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

ومن هذه الطبقة : محمد بن عمر الصيمري ، كان عالما زاهداً ، أخذ عن أبي علي ، وكان قد أخذ قبله عن معتزلة بغداد أبي الحسين وغيره ، وله كتب ومناظرات . وكان عند ضيق الأمر به ، ربما يعلم الصبيان ، فيرزق ويكتسب من هذا الوجه .

وكان ورعا حسن الطريقة ، إلا ما كان منه الغلو في معاداة أبي هاشم ، حتى أكفره بسبب قوله في الأحوال ، حتى جاء الى أهله وأوهمها أن الفرقة قد وقعت بينها وبينه أبي هاشم ، فقالت : « فما تقول إذا كنا على مثل رأيه ؟ » فانصرف .

وكان مذهبه في الدار ، كمذهب الهدوية ، أن الدار إذا غلب عليها الجبر والتشبيه ، فهي دار كفر .

ومنها أبو عمر سعيد بن محمد الباهلي .

قال القاضي : كان أوحد زمانه في علم الكلام ، والأخبار ، والمواعظ والشعر ، وأيام الناس ، أخذ عن أبي علي ، ولازمه كل عمره لا يفارقه ، إلا مايقضي حق أهله بالعسكر ، ثم يرجع . وعامة كلام أبي علي بخط أبي عمر ، واستملائه .

وكان لايخفى عليه دقيق الكلام وجليله ، حفظه من لسان أبي علي ، كان أبصرَ الناس بالدعاء الى الدين ، لا يكاد يسمع قصصه مخالف إلا لانَ له .

وخرج الى بغداد لبعض الحوائج من السلطان ، مما فيه صلاح جهته ، فمات هنالك في أيام المقتدر بالله ، سنة ثلاثمائة ، فعظم مصابه على أبي علي ، وعزى اليه فيه ، فجوب أبو علي ، على عبد الرحمن الصيدلاني ، وقد عزى له فيه فقال : وأما أبو عمر ، فما أطمع أن يكون مثله الى يوم القيامة .

قيل : ولقي أبا[1] عمر خالا له ، وكان مجبرياً ، فخشي أن يظن الناس أنه على مذهب أبي عمر ، فقال : يا أبا عمر ، إنك وإن كنت على غير مذهبنا ، فانك منا ، ولا يصلح أن نقطع على أهلك . قال أبو الحسن : « فأقبلتُ أنا فقلت ، هذا الذي نقمت على أبي عمر ، أهو شيء يقدر على تركه أم لا ؟ » فقال : « ليس عندي مناظرتك ، ولكن هذا كلبنا أدعوه حتى يناظرك » ، يعني رئيساً للمجبرة ، لقب نفسه كلب السنة . فقلت « ليس بيني وبين الكلاب عمل » . قال أبو الحسن : وأنشدني أبو عمر :

رأتْ عَيْني المسوسَ وذا السياسة فَلَمْ يُحْظَ العيان ولا الفراسة
ولم أرَ هالِكاً في الناس إلّا وبابُ هَلاكِهِ طَلَبُ الرياسة

ومن هذه الطبقة : أبو الحسن بن الحباب ، من أهل المعسكر ، المعروف بابن السقطي ، وهو من التابعين لمذهب أبي علي[2] المتعصبين له .

ومنها : أبو محمد عبد الله بن العباس الرامهرمزي ، وهو من أصحاب أبي علي ، ورحل اليه حالا بعد حال .

قال القاضي[3] : وهو ممن له الرياسة العظيمة ، والأخلاق العجيبة ، وله كتب حسان في نقضه كتب المخالفين ، وله مسجد كبير برامهرمز . قال القاضي :

(١) كذا في الأصل والصواب : أبو
(٢) أي : أبي علي الجبائي .
(٣) القاضي عبد الجبار الهمذاني .

وكنت أقعد فيه كثيراً ، قال : وفيه ابتدأت كتاب « المغنى » ببركاته .

وحكى عن الرامهرمزي قال : أردت الخروج من عند أبي علي ، والانصراف إلى بلدي ، فلما استعدت للركوب في السفينة انا ورفاقي ، ذهبت لتوديع أبي علي ، ورفاقي منتظرون لي ، وجئت وهو يملي ، فودعته ، فقال : « إصبر » ، فضاق صدري بذلك خوفاً من ضجر رفقائي ، فرجعت إلى توديعه ، فقال لي : « اصبر » ، فلما قرب الغروب قال : « الآن في ودائع الله » ، فعلمت أنه أخرني لشيء يتعلق بالاختيار .... يعني اختيار ساعة صالحة . وهذا يدل على أن أبا علي كان له تعلق بعلم النجوم ، وأنه يقول بجواز العمل على ذلك ، من دون اعتقاد تأثير لها ، لكنها علامات لما أجرى الله العادة أن يفعله ، عند المقارنات المعروفة .

ومما يدل على ذلك ما حكاه أبو هاشم قال : كتب إلي أبو علي في بعض الأيام ، وأنا في البدو ، أن أجمع ما حصل ، وأرجع قبلَ هجوم الليل ، ففعلت . فلما جَنَّ الليل ، وقع برد ومطر ، فسد لاجلهما أموال الناس . ولأبي علي كتبُ في الرد على أهل النجوم ، ويذكر ، أن كثيراً منها يجري مجرى الأمارات ، التي يغلب الظن عندها .

وكان أبو محمد الرامهرمزي من أخص أصحاب أبي علي يستملي منه ، كان يجيب كثيراً من المسائل التي ترد على أبي علي .

كان له حظ عظيم ، لايوجد في زمانه ، وكتب بيده مصحفين ، صار أحدهما إلى الصاحب الكافي ، وكان الصاحب يتبجح بذلك ، ويقول : إن حروف خطه تصلح أن ينقض بها شبه المجبرة ، التي قالوا فيها : لو كان الخط من فعلنا ، لأمكننا أن نكتب ثانياً ، مثل ما كتبناه أولا ، من غير إختلاف بين الخطين بوجه من الوجوه .

ومنها : رزق الله ، قرأ على أبي علي أولاً ، ثم على أبي هاشم ، وبلغ مبلغاً عظيماً .

قال القاضي : وكان شيخا حسناً ، حسن التعصب للمذهب ، لقي أبا علي ثم أبا هاشم ، ثم أصحابه ، ثم صار إلى بغداد ، وكان يحضر عندي .

ومنها أيضا غيرهم ، أى غير هؤلاء الذين ذكرنا أسماءهم ، هم جماعة ، منهم : أبو الحسن الأسفندياني ، وله كتب صنفها في الكلام والتفسير والحديث ، فقال : « مثل الصيمري ، كمثل دار واسعة ، كبيرة البيوت ، فيها عامر وخراب ، ومثل أبي الحسن الاسفندياني ، كمثل حجرة لطيفة متناسبة في العمارة » . فكأنه أشار في أبي الحسن إلى أن عمله ، وان كان أقل ، فهو أحسن نظاما وترتيباً ، وأن علم الصيمري ، وإن كان أكثر ، فانه يختلف في الاصابة وعدمها .

ومنهم : أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد . قال المرزباني : أبو بكر ، وأبو الحسن بن المنجم ، كان هذان الشيخان آخر من شاهدنا من رؤساء من بقي من المتكلمين ، وعليهما وفي مجالسهما ، كان اعتياد المتكلمين ببغداد ، وانتفع بهما خلق كثير ، إلا أن أبا بكر زاد على غيره ، بما صنفه من الكتب ، وأودعه إياها ، ولم يطل عمره ، ولو طال ، لأظهر علوما كثيرة ، لكنه توفى سنة عشرين وثلاثمائة ، وكان عمره حينئذ ستاً وخمسين سنة .

وله تعصب على أبي هاشم ، وأصحابه ، حتى أنه حضر مجلس أبي الحسن الكرخي ، ينفر أصحابه الذين يعمرون مجلسه ، ويوهم أنه يخالف ابا علي ، وساير الشيوخ في مسائل ، عظم خلافه فيها .

ودخل الشيخ أبو عبد الله ، على أبي بكر يمتحنه في مسألة ، فقال له في جملة الكلام : « إما أن تكون مناظراً أو مستفيداً » ، قال : « لست بهذين الوصفين » ، قال : « فلماذا تتكلم ؟ » قال : « لأُجرب معرفتك في أدلة التوحيد » .

قال القاضي : قد كان في كثير من ذلك يخالف ، ويتمسك بالضعيف من المذهب .

ومنهم : أبو الحسن أحمد بين يحي بن علي المنجم ، كان متكلما خطيبا فاضلا زاهداً ، وله حلقة يجتمع فيها المتكلمون ، ويُعَد من معتزلة بغداد ، وليس في درجة من ذكرنا من الشيوخ ، وإن كان فاضلا نبيلا ، وتوفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة ، وعمره سبعون سنة أو قريباً من ذلك .

ومنهم : أبو الحسن ابن فرزويه .

قال القاضي : وكان من الدين بمكان ، وكثر الانتفاع به في بساتين البصرة ، وكان يدرس هنالك ، وكثر أصحابه ، وكان يُفضّل علياً ، وله حظ وافر في الأدب ، والشعر ومعرفة الناس ، وأخذ عن أبي علي ، وكان يميل إلى أبي هاشم ، ويمدحه ويعظمه .

ومنهم : أبو بكر بن حرب التستري . كان من أصحاب أبي علي ، وله مسائل كثيرة أجاب عنها ، وهو في الدين والعلم بمنزلة عظمى .

ومنهم : الخراسانيون الثلاثة الذين خرجوا إلى أبي علي ، وأخذوا عنه . الأول : أبو سعيد الأشروشي ، ويقال له البرذعي أيضاً ، وكان يكثر اختلاف أبي الحسن الكرخي إليه فكثر انتفاعه به .

والثاني : من الخراسانيين أبو الفضل الكشي ، فانه لازم أبا علي ، وله إليه مسائل ، وصنف كتابا حسنا في الأبواب الثلاثة ، في المخلوق ، والاستطاعة والادارة ، جمع فيها ما لايوجد في غيرها .

والثالث : أبو الفضل الجحندي ، سلك طريقة صاحبيه في العدل والتوحيد ، واستملى كتاب اللطيف ، وانفرد به ، وبخل به على الأصحاب ، فجاؤوا إلى أبي علي وشكوا عليه ، فأملى عليهم ذلك مرة أخرى . ويقال أنه جمع بين الكتابين فتفاوتا .

ومنهم : أبو حفص القرميسيني .

وكان من المتقدمين في علم الكلام ، ويقال أنه لما نقض كتاب الأبواب لعباد ، وهو الذي أملاه أبو هاشم ، كان يتعجب من تلك الخواطر التي أوردها .

قال القاضي : ورأيت له مسألة في البقاء ، يسلك فيها موافقة لشيخنا في أمر الملائكة ، والجن ، وصورهم ، وكان يمنع من صورهم على الحال الذي يقال من الدقة ، وله في ذلك كتاب ، قد تكلم عليه مشايخنا .

ومنهم : أبو القسم العامري من « سر من رأى » وكان مقدماً في علم الكلام ، وله كتب ومناظرات ، وروي أن الجبال الرازي سأله ، فقال : « لِمَ قلت إن القدرة لا تتعلق إلا بأن تخرج الشيء من العدم إلى الوجود ؟ » .

قال : « لأنها لو تعلقت بغير ذلك ، لتعلقت بالقديم ، كالعلم ، فانقطع » .

وروى أن هذه المناظرة ، كانت لغيره ، مع الجبال ، من أصحاب أبي القسم .

ومنهم : أبو بكر الفارسي ، فإنه بعد درسه على أبي العباس بن شريح جاء إلى بلخ ، وكان من أهل فارس ، فأخذ عنه ، وله في أصول الفقه كتاب كبير ، يدل على فضل كثير ، وقد كان ببغداد حلقة ، ينسبون إليه أيضاً ممن يحقق الاعتزال ، مثل ابن المنجم ، وقد مضى خبره .

ومنهم : أبو بكر محمد بن ابراهيم المقانعي الرازي ، فأنه من العلماء ، وأن لم يبلغ درجة من ذكرنا .

قال القاضي : وكان بأصفهان أيضاً جماعة أخذوا عن أبي بكر الزبيري .

ومنهم : ابن حمدان وهو أبو محمد بن حمدان . وكان من الصلاح والزهد بمحل كبير ، وبلغ من أمره ، أنه إذا حضر مجلس النظر ، وسمع كلام المشبه ، والمجبرة يكاد تلحقه الرعشة إعظاما لله تعالى .

ومنهم : أبو عثمان العسال . فانه من أهل الدين والتقدم في العلم ، وهو الذي أراده القاضي ، حيث قال : وقد كان بأصفهان رئيس يقل له أبو عبد الله ابن الحكم ، وكانت داره كالمجمع لأهل الفضل . ويقال إنه حضر في داره ، في بعض الأوقات ، أبو القسم البلخي ، وأبو بكر الزبيري ، وأنهم لم يأنفوا من الحضور عنده . ولحقته من أهل أصفهان فتن . وكان يخلو بنفسه ، وينظر في العلم .

فيقال ، كان لايخرج في السنة إلا مرة واحدة .

وكان يقال في ضيعة له ، أنها تغل عشرين ألف درهم ، فيصرفها في نفقته ، فلما مات عاد دخلها ما يقارب ألف درهم .

ومنهم : أبو مسلم النقاش من أصحاب الزبيري ، وبلغ في الدين والفضل النهاية ، وبلغ من دينه ، أنه حضر خادم من دار بدر ، لينقش فصا للأمير ، فامتنع ، فقال له : « إن امتنعت لقة الأجرة فاني أزيدك » ، وبلغ الزيادة ماية دينار ، فأبى ، حتى سمع صيحة من دار نسائه ، يشكونه على ترك ذلك ، لسوء حالهن ، فلما كان بعد ذلك ، دخل اليه تاجر ، وأعطاه على نقش بعض الفصوص عشرة دراهم ، فلما فرغ من ذلك ، حمل تلك الدراهم إلى نسائه ، ورمى بها اليهنّ . وقال : « منذ أربعين سنة أجتهد في أن لا اطعمكم الحرام » .

وقيل ، بلغ من حسن قراءته ، أن المخالفين كانوا يجتمعون على باب المسجد ، يستمعون قراءته في التراويح ويصلون معه ، إلا رجلا أو اثنين ، فقيل له في ذلك ،

فقال : « ما يسرني منهم أن يصلوا خلفي ، كما لايسرني أن يصلي خلفي اليهود » .

ومنهم إمامية : كالحسن بن موسى النوبختي ، فان محله في العلم والإطلاع على المذاهب ، بخلاف محلّ غيره ، وهو منسوب إلى نوبخت .

الطبقـة العاشرة

إعلم أن هذه الطبقة تشتمل على ذكر من أخذ عن أبي هاشم ، وعمن هو من طبقته ، مع اختلاف درجاتهم ، وتفاوت أحوالهم . وقدمنا أصحاب أبي هاشم لكثرتهم ، وبراعتهم .

فمنهم : أبو علي بن خلاد(١) صاحب كتاب « الأصول والشروح » ، درس على أبي هاشم بالعسكر ، ثم ببغداد ، وكان في الابتداء بعيد الفهم ، فربما بكى ، لما لم يجد نفسه عليه ، فلمْ يزل مجاهداً لنفسه حتى تقدم على غيره .

قال القاضي : كان على إتمام الشرح ، فاتفق له المقام في البصرة ، وكان هناك الخالدي ، وهو أصل في الإرجاء ، فقدم الكلام في الوعيد ، وكان ينسب إلى أدب ومعرفة ، ومات ولم يبلغ حد الشيخوخة .

ومنهم : الشيخ المرشد أبو عبد الله الحسين بن علي البصري ، أخذ عن أبي علي بن خلاد أولاً ، ثم أخذ عن أبي هاشم ، لكنه بلغ بجده ، واجتهاده مالم يبلغه غيره من أصحاب أبي هاشم .

وكما صبر على ذلك في علم الكلام ، صبر على مثله في الفقه ، فانه لازم مجلس أبي الحسن الكرخي الزمان الطويل ، حالا بعد حال ، ولم يحظ في الدنيا بما جرت به العادة للعلماء ، بل كان في بغداد ، يصبر على الشدائد وهو مكب على طلب العلم .

(١) أبو علي بن خلاد : هو ابن خلاد البصري ، أبو علي محمد بن خلاد من أصحاب أبي هاشم ، خرج اليه الى العسكر ، وأخذ عنه وكان مقدماً من أصحابه .... المعروف بقشور (الفهرست ص ٢٤٧ لابن النديم)

ولقد دخل عليه أبو الحسن الأزرق يوماً ، وهو يصنف كتابا ، فطلب في حجرته ماء ، فلم يجده ، فقال : « أتصنف ، ولاطعام ولاشراب عندك ، وأنت جائع ؟ » ، فوضع قلمه والجزء وقال : « إذا تركت التعليق ، هل يحصل الطعام والشراب ؟ » قال : « لا » فقال : « فلأن أعلق ولا أضيع وقتي أولى » .

وكان أبو الحسن الأزرق يمده بالنفقة كثيراً ، وكان يحب الأكل معه ، فاذا دخل عليه اشترى طعاما ليأكلا جميعاً ، ولو كان عنده شيء موجود .

وبلغ من أمره في علم الكلام ، أن أبا الحسن كان يرجع اليه ، وربما حضر عنده يسمع ما يجري .

وورد عليه مسألة في الاجتهاد ، من ناحية عضد الدولة ، فرأى الصواب أن يجيب عنها الشيخ أبو عبد الله . وهو الكلام في أن كل مجتهد مصيب ، وفي الأشبه . وكان يغلو في تعظيم أبي الحسن ، حتى قال : « ما رأيت أبا الحسن منقطعاً قط ، وإن كان الكلام له فإنه يتجلى ، وان كان عليه يورد ما لايعرف معه ذلك » .

قال : ومن ظريف أمره أنه يطيل في أماليه ، ويختصر في تدريسه ، والغالب من حال العلماء خلاف ذلك .

وكان ، في بعض الأوقات ، ربما يظهر الندم على تطويل أماليه ، ويقول : « إن الاختصار أقرب إلى أن ينتفع به ، لكني إذا وجدت لنفسي خاطراً ، أؤمل أن ينتفع ، أحببت أن أمليه ، فكان يطول المسألة بالأسئلة لزيادة الايضاح » .

وكان شديد التقرر في الطهارة ، حتى كان يتخذ لبيت الخلوة نعلا ، ولنفس الطهارة نعلا آخر ، ولسائر الأعمال نعلا مع ضيق المعيشة .

وبلغ من ورعه ، أن الملك عضد الدولة ، قد رسم أن يحمل اليه سلة من الطعام لخاصيته ، فكان لا يتناول منها شيئاً ، ويجري في أكله على عادته ، ويجمع على ذلك من يأنس به .

وكان من تلامذته من أهل البيت عليهم السلام ، أبو عبد الله الداعي . وكان يقول لغيره من تلامذته : « لا تتكلموا في حضرة الشريف في مسألتين فان قلبه

لا يحتمل مسألة النص ، ومسألة سهم ذوي القربى » ، وكان يميل إلى علي[1] عليه السلام ميلا عظيما ، وصنف كتاب التفضيل[2] وأحسن فيه غاية الإحسان . وكانت كتبه تتصل بقاضي القضاة ، حين صار إلى الري ، حيث ولي القضاء فانقطعت كتبه .

وتوفى سنة سبع وستين وثلاثمائة .

ومنهم : أبو اسحق بن عياش وهو ابراهيم بن عياش البصري[3] .

قال القاضي : وهو الذي درسنا عليه أولا ، وهو من الورع والزهد والعلم على حد عظيم .

وكان رحل إليه من بغداد قوم ، فيجمعون مجلسه إلى مجلس أبي عبد الله ، وكان مع مواصلته لأبي هاشم ، كثر أخذه عن أبي علي بن خلاد ، ثم عن الشيخ أبي عبد الله ، ثم انفرد ، وله كتاب في إمامة الحسن والحسين عليهما السلام وفضلهما ، وكتب أخرى حسان .

ومنهم : السيرافيان ، وهما اثنان ، أحدهما أبو القاسم السيرافي .

قال القاضي : شهدت له مجلساً ، يدرس فيه الأصول والنحو .

قال : ولقد عقد أبو القاسم بن سعيد الأصفهاني ، وزير السلطان في البصرة ، مجلساً عظيماً للجمع بين أصحاب أبي هاشم وبين الأخشيدية ، فقد كانت الفتنة ، عظمت بينهم ، فحضرنا ذلك المجلس ، فاتفق من زعيمهم الحبشي أنه قال في بعض ما جرى من كلام يجري مجرى التوبيخ له باحضار العامة . فقال : « إنهم من أهل القرآن والسنن » . فقال : « وما الذي يفعل بالحركة والسكون ؟ » فأقبل أبو القاسم عليه بالتعنيف العظيم .

وقال : « كأنك ذممت ما جعله الله طريق معرفته » ، وأخذ يورد في ذلك ما يقوّي به كلامه ، وعظم الانتفاع به لنيته الصالحة .

---

(١) كذا في الأصل والأنسب هنا : كان يميل لعلي .

(٢) أي في تفضيل علي عليه السلام

(٣) أبو اسحق ابن عياش البصري : هو أبو اسحق ابراهيم بن عياش البصري ، المعتزلي ، أستاذ القاضي عبد الجبار ، قال عنه القاضي : أنه من الورع والزهد والعلم على جانب عظيم . وله كتب كثيرة ، منها كتاب « إمامة الحسن والحسين »

قيل : ودخل عليه أبو القاسم الواسطي ، فأخذ يظهر النغم ، لشدة علته فقال له : « أبشر فقد نطقت أحوالي بحسب طاقتي » .

ومضى ولم يخلف من الدنيا إلا اليسير . قيل : ومات عن اثنتين وثلاثين سنة .

والثاني هو : أبو عمران السيرافي ، درس على أبي هاشم أولا ، ثم فارقه واختلف إلى أبي بكر بن الأخشيد . وكان يدعو الناس إلى التوحيد والعدل ، لحقه بسبب ذلك المحن العظام .

ومنهم : أبو بكر بن الأخشيد ، وقد مر شرح أحواله .

ومنهم : أبو الحسن الأزرق وهو أحمد بن يوسف بن يعقوب بن اسحق ابن بهلول الأنباري التنوخي ، وقد كان من بيت الرياسة وبيت الحديث . أخذ الكلام عن أبي هاشم ، والفقه عن الكرخي ، والقرآن عن مجاهد ، والنحو عن ابن السراج .

وجمع إلى ذلك من حسن الأخلاق والتواضع ، ما يزين به علمه ، فإنه مع عظم شأنه ، كان يأتي المتفقهة ، ويطلب التعاليق .

قال القاضي : وكان يأتينا ويطلب التعاليق ، ويظهر الاستفادة في ذلك ، وكان له من الأفضال على أبي هاشم وأصحابه شيء كثير .

ومن هذه الطبقة غيرهم ، أي غير هؤلاء المذكورين ، وهم جماعة . منهم : أبو الحسين الطوايفي البغدادي ، أخذ عن أبي هاشم العلم الكثير ، وهو من فقهاء أصحاب الشافعي ، وله كتاب في أصول الفقه .

ومنهم : أحمد بن أبي هاشم ، وهو النجيب من أولاد أبي هاشم بن أبي علي ، وله درجة في العلم ، وأمه جارية ، اشتراها أبو الحسن بن فرزويه لأبي هاشم .

وذلك أنه دخل عليه يوماً فقال : « أنا أرغب في شيء من البياض » ، ففهم مراده ، واشتراها له بثمن كبير .

ومنهم : أخت أبي هاشم بنت لأبي علي ، بلغت في العلم مبلغاً ، وسألت أباها عن مسائل ، فأجاب عنها . وكانت داعية للنساء ، انتفع بها في تلك الديار .

ومنهم : أبو الحسن بن النجيح من أهل بغداد ، أخذ عن أبي اسحق بن عياش ، ثم اختلف الى أبي هاشم ببغداد ، واستفاد منه علماً كثيراً ، وصار بمنزلة

عظيمة .

ومنهم : أبو بكر البخاري ، كان يلقب « بجمل عائشة » لتعصبه لها ، أخذ عن أبي هاشم الكلام ، وعن أبي الحسن الفقه ، وبلغ في العلم مبلغاً .

ومنهم : أبو أحمد العبدكي ، أخذ عن أبي هاشم ، وادعى في الجامع أنه من تصانيفه ، وكان قد حفظه ، وخرج إلى خراسان ، فحضر مجلس أبي القاسم ، فحكى من إنصافه ورجوعه إلى كثير مما يورد عليه ، ما يليق بفضائله ودينه .

ثم إن العبدكي خلط القول في الإمامة ، وتنقل من قول إلى قول .

ولقد عظمه أبو القاسم ، حيث كتب إلى أبي سهل محمد بن عبد الله ، فقال في كتابه : وقد ورد علينا فتى يُعرف بابن عبدك ، ما رأيت رجلا أعرف بدقيق الكلام وجليله منه .

ومنهم : أبو حفص المصري : أخذ عن الإخشيد ، وكثر الإنتفاع به في البصرة .

ومنهم : أبو عبد الله الحبشي ، أخذ عن أبي حفص المصري .

ومنهم : أبو الحسن علي بن عيسى ، صاحب التفسير ، والعلم الكثير . كان يقال له : علي الجامع ، لأنه جمع بين علوم الكلام ، والفقه ، والقرآن والنحو واللغة .

وقيل للصاحب : « هلا صنفت تفسيراً » . فقال : « وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئا ؟ » .

وكان مع قلة ذات يده ، وشدة فقره ، يسلك طريق المروءة . وكان يقول : (تفسيري بستان يجتنى منه ما يشتهى) .

وله تصانيف كثيرة في كل فن ، وشرح كتاب سيبويه ، وأخذ عن أبي بكر الأخشيد ، وذهب مذهبه .

وكان يتعصب على أبي هاشم . قال البلخي : وحضرته لأعرف طريقته ، فتجاوز كل حد في التعصب ، فلم اعد اليه .

وله كتاب على أبي هاشم ، فيما خالف فيه أبا علي .

ومنهم : الخالدي في البصرة ، وكان يميل إلى الإرجاء ، ويتشدد فيه . وهو أبو

الطيب محمد بن ابراهيم بن شهاب ، وكان فقيهاً متكلماً ، أخذ الكلام عن البرذعي ، وهو بغدادي المذهب ، يتعصب لهم على البصرة .

ومنهم : محمد بن زيد الواسطي ، متكلم ، جدل ، وله مناظرات .

ومنهم : أبو الحسين بن علي من أهل نيسابور .

ومنهم : أبو القاسم بن سهلوية[1] ، من أهل العراق ، وكان يشار اليه في جودة البيان ، وقوة النظر ، وكان حسن القراءة للقرآن .

ولما فرغنا من الطبقات التي ذكرها القاضي ، ذكرنا طبقتين اخريتين ، حادية عشرة وثانية عشرة ، ذكرهما الحاكم .

الطبقة الحادية عشرة

هم : أبو الحسن قاضي القضاة[2] عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني .

كان في ابتداء حاله يذهب في الأصول مذهب الأشعرية ، وفي الفروع مذهب الشافعي ، فلما حضر مجلس العلماء ونظر وناظر ، عرف الحق ، فانقاد له ، وانتقل إلى أبي اسحق بن عياش ، فقرأ عليه مدة ، ثم رحل إلى بغداد ، وقام عند الشيخ أبي عبد الله مدة مديدة ، حتى فاق الأقران ، وخرج فريد دهره .

قال الحاكم : وليس تحضرني عبارة تحيط بقدر محله في العلم والفضل ، فإنه الذي فتق علم الكلام ونثر برده ، ووضع فيه الكتب الجليلة ، التي بلغت المشرق والمغرب ، وضمَّنَها من دقيق الكلام وجليله ، ما لم يتفق لأحد مثله ، وطال عمره

---

(١) هو أبو القاسم بن سهلوية ، من أهل العراق ، وهو من الطبقة العاشرة ، ويلقب بقشور ، وهو على مذهب أبي هاشم ، واليه انتهت رياسة أصحابه في عصره . وكان يتفقه على مذهب أهل العراق . ولد سنة ٣٠٨ هـ توفى سنة ٣٩٩ هـ (المحيط بالتكليف — التراجم)

(٢) هو قاضي القضاة ، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار ، أحمد بن خليل بن عبد الله الهمذاني الاستربادي أبو الحسن ، فقيه أصولي ، متكلم ، مفسر . تولى القضاء بالري ، وتوفي بها في ذي القعدة سنة ٤١٥ هـ (المحيط بالتكليف — التراجم)

مواظباً على التدريس والإملاء ، حتى طبق الأرض بكتبه ، وأصحابه ، وبعد صيته ، وعظم قدره .

وإليه انتهت الرياسة في المعتزلة ، حتى صار شيخها ، وعالما غير مدافع . وصار الاعتماد على مسائله وكتبه ، ونسخ كتب من تقدمه من المشايخ . وشهرة حاله تغني عن الاطناب في الوصف .

واستدعاه الصاحب[1] إلى الري بعد سنة ستين وثلاثمائة ، فبقي فيها مواظباً على التدريس . إلى أن توفي رحمه الله ، سنة خمس عشرة أو ست عشرة ، وأربعمائة .

وكان الصاحب يقول فيه : هو أفضل أهل الأرض ، ومرة يقول هو أعلم أهل الأرض .

وأراد أن يقرأ فقه أبي حنيفة على أبي عبد الله ، فقال له : هذا علم ، كل مجتهد فيه مصيب ، وأنا في الحنفية ، فكن أنت في أصحاب الشافعي ، فبلغ في الفقه مبلغاً عظيماً . وله اختيارات ، لكن وفر أيامه على الكلام .

ويقول : للفقه أقوام يقومون به طلباً لأسباب الدنيا ، وعلم الكلام لاغرض فيه سوى الله تعالى .

---

(١) الصاحب : هو : الصاحب أبو القاسم بن أبي الحسن عباد بن عباس ابن عباد بن أحمد بن أدريس الطالقاني . كان نادرة الدهر ، وأعجوبة العصر ، في فضائله ومكارمه وكرمه ، أخذ الأدب عن أبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي ، صاحب كتاب « المجمل » في اللغة ، وأخذ عن أبي الفضل بن العميد وغيرهم .

وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء ، لأنه كان يصحب أبا الفضل بن العميد ، فقيل له : صاحب ابن العميد . ثم أطلق عليه هذا اللقب لما تولى الوزارة ، وبقي علما عليه . وذكر العالىء في كتاب « التاجي » أنه إنما قيل له « الصاحب » لأنه صحب مؤيد الدولة بن بويه منذ صباه ، وسماه الصاحب ، فاستمر عليه هذا اللقب ، واشتهر به .

كان مولده لأربع عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة سنة ست وعشرين وثلاثمائه باصطخر ، وتوفي ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ورأيت فى أخباره ، أنه لم يسعد أحد في وفاته ، كما كان في حياته ، غير الصاحب ، فإنه لما توفي ، أغلقت له مدينة الري ..... وقعد فخر الدولة للعزاء أياما ، ومشى أمام جنازته مع الناس ، الذين قبّلوا الأرض عند خروج نعشه ! » ابن خليكان : وفيات الأعيان ص ٢٠٦ جـ ١ »

قال الحاكم : ويقال إن له أربعمائة ألف ورقة مما صنّف في كل فن .

ومصنفاته أنواع : منها في الكلام كتاب ، الدواعي والصوارف ، وكتاب الخلاف والوفاق ، وكتاب الخاطر ، وكتاب الاعتماد ، وكتاب المنع والتمانع ، وكتاب ما يجوز فيه التجاوز وما لا يجوز ، إلى غير ذلك مما يكثر تعداده . وأماليه كثير : كالمغني ، والفعل والفاعل ، وكتاب المبسوط ، وكتاب المحيط ، وكتاب الحكمة والحكيم ، وشرح الأصول الخمسة .

ومنها نوع في الشروح : كشرح الجامعين ، وشرح الأصول ، وشرح المقالات ، وشرح الأعراض .

ومنها في أصول الفقه : النهاية ، والعمد وشرحه .

وله كتب في النقض على المخالفين : كنقض اللمع ، ونقض الإمامة .

ومنها جوابات مسائل وردت من الأفاق : كالرازيات ، والعسكريات ، والقاشانيات ، والخوارزميات ، والنيسابوريات .

ومنها في الخلاف : نحو كتابه في الخلاف بين الشيخين[1] ومنها في المواعظ : كنصيحة المتفقهة ثم له كتب في كل فن ، بلغني اسمه ، ومن لم يبلغني ، أحسن فيها وأبرع ، وعلى الجملة فحصر مصنفاته كالمتعذر .

ومنهم : الإمام أبو عبد الله الداعي محمد بن الحسن بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب .

أخذ الكلام عن أبي عبد الله البصري[2] ، والفقه عن الكرخي ، وبلغ فيهما مبلغا لا وراءه .

وقد كان قبل ذلك أخذ في فقه الزيديه ، عن أبي العباس الحسني ، وأبو عبد الله ، ممن قام ودعا ، كما سيأتى في سيرة الأئمة ، إن شاء الله تعالى .

---

(١) هما : أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائى : وأبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى .

(٢) أبو عبد الله البصري : هو أبو عبد الله الحسين بن علي بن ابراهيم البصرى، من أهل البصرة ، ومولده بها ، وأستاذه أبو القاسم بن سهلوية ، على مذهب أبي هاشم ، واليه انتهت رياسة أصحابه ، وكان فاضلا ، فقيها ، متكلما ، وقرأ على أبي هاشم عبد السلام بن محمد ، ومولده سنة ٣٠٨ هـ ، وتوفى ببغداد سنة ٣٦٩ هـ (المحيط بالتكليف : التراجم)

توفي (بهوسم) سنة سنتين وثلاثمائة ، وقبره مشهور هناك مزور .

ومنهم : أبو العباس الحسني اسمه أحمد بن ابراهيم ، وكان فاضلا ، عالما ، جامعاً بين الكلام والفقه ، وله كتب ، كشرح الأحكام والمنتخب وغيرهما .

ومنهم : الإمام المؤيد بالله ، جمع بين الكلام والفقه ، وأخذ عن قاضي القضاة ، وأخوه الإمام أبو طالب ، أخذ الكلام عن أبي عبد الله البصري . وسيأتي طرف من سيرتهما في السير .

ومنهم : يحيى بن محمد العلوي ، له مرتبة في العلم ، وكان يميل إلى الإرجاء ، وكان إمامياً ، وتوفي بعد انصرافه من الحج ، في حضرة الصاحب بجرجان ، سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ، وللصاحب تعزية إلى أولاده ، في غاية الحسن تدل على عظم فضله ، وعلو منزلته .

ومن هذه الطبقة : أبو أحمد بن أبي غيلان ، أخذ عن أبي عبد الله ، ودرس بالأهواز ، وكثُر الانتفاع به ، وله تصانيف وتفسير ، وكان يتعصب لأبي هاشم على الإخشيدية[1] .

ومنهم : أبو اسحق النصيبيني ، أخذ عن أبي عبد الله .

ومنهم : أبو يعقوب البصري البستاني .

ومنهم : الأحدب أبو الحسن ، من أصحاب أبي القاسم ، متكلم ، جدل ، حاذق ، يتعصب لأبي القاسم ، وكثيراً ما يسلك مذاهب ضعيفة ، ويضيفها إلى أبي القاسم .

ومنهم : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن ضيف ، قرأ على أبي عبد الله البصري ، وبلغ مبلغاً عظيما ، وله تصانيف في أصول الفقه والجدل .

ومنهم : أبو الحسين بن صافي ، من الإخشيدية .

ومنهم : أبو الحسين القاضي بن عبد العزيز الجرجاني جمع بين الكلام وفقه الشافعي ، وله محل عظيم ، وهو القائل :

يقولونَ لي فيكَ انْقباضٌ وإنَّما ... راوا رَجلًا عن موقِفِ الذل أحجما
ولم أبتذلْ في خدمةِ العلمِ مهجتي ... لأخدُمَ مَنْ لاقَيْتُ لا أُخدَما

(1) الاخشيدية : فرقة معارضة لأبي هاشم الجبائي وتنسب الى : أبي بكر أحمد ابن علي الاخشيد

أشقَى بهِ غرساً وأجنيهِ ذِلَّةً ... إذَنْ فاتبّاعُ الجَهْلِ قد كانَ أسلما
ولوْ أنَّ أهلَ العلمِ صانوهُ صانهم ... ولوَ عَظَّموهُ في النفُوسِ تعظَّما
ولكنْ أذَلّوه فهَانَ ودَنَّسُوا ... مُحياهُ بِالأطْماعِ حتَّى تجَهَّما

ومن هذه الطبقة : الصاحب الكافي ، وأبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري ، إمام اللغة ، مصنف الصحاح ، ومن شعره في ذم رجل من النواصب :

رأيتُ فتَى أشقَراً أزْرقـا ... قَليلَ الدِّماغِ كثيرَ الفُضُوْلْ
يُفَضِّلُ مِنْ حُمْقِهِ دانيـا ... يزيدَ بنِ هِنْدٍ عَلي ابنِ البتُولْ

الطبقة الثانية عشرة

هم أصحاب قاضي القضاة منهم : أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري ، وكان بغدادي المذهب ، فاختلف إلى القاضي وله تصنيف ، فدرس عليه وقبل عنده أحسن قبول ، وصار من أصحابه . وإليه انتهت الرياسة ، بعد قاضي القضاة ، انتقل إلى الري وتوفي بها ، وله تصانيف جيدة . منها : ديوان الأصول ، وابتدأ فيه بالجواهر والأعراض ، ثم بالتوحيد والعدل . واعترض في ذلك ، فجعل نسخة أخرى قدم فيها الجلي .

وكان القاضي يُخاطبهُ « بالشيخ » ولا يُخاطب به غيره ، وله إليه مسائل كثيرة أجاب عنها .

قال الحاكم : وسمعت الشيخ الإمام ، أبا محمد عبد الله بن الحسين ، قال : « كان له حلقة في نيسابور ، قبل خروجه إلى الري ، يجتمع بها المتكلمون » . قال : وسمعت غير واحد من مشايخنا يقول : « إن قاضي القضاة ، سُئِل أن يصنف كتابا في فتاوى الكلام ، يقرأ ويعلق ، كما هو في الفقه ، وكان مشغولا بغيره من التصانيف ، فأحال على ابي رشيد ، فصنف كتاب ديوان الأصول .

ومنهم : أبو محمد عبد الله بن سعيد اللباد ، أخذ عن القاضي ، وكان خليفته في الدرس ، وبقي بعده . وله كتب كثيرة حسنة منها ، كتاب النكت ، أحسن كتاب .

ومنهم : الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي ، أخذ عن قاضي القضاة ، عند انصرافه من الحج ، وعن النصيبيني ، والمرزباني ، وهو إمامي ويميل للإرجاء ، وشهرة علمه تغني عن التكثير في اخباره .

ومنهم : الإمام أبو الحسين الحقيني ، جمع بين الكلام والفقه والورع ،

ومنهم : الناصر والراعي النازلان بآمل ، وأبو جعفر الناصر الصغير .

ومنهم : أبو القاسم البستي إسماعيل بن أحمد ، أخذ عن القاضي ، وله كتب جيدة ، وكان جدلا حاذقا ، ويميل إلى مذهب الزيدية ، وناظر الباقلاني فقطعه ، لأن قاضي القضاة تَرَفَّعَ عن مكانته .

ومنهم : أبو الفضل العباسى بين شروين ، عالم ، متكلم ، أديب ، فصيح ، زاهد .

قيل : كان يحفظ مائة ألف بيت ، وله كتب في الكلام الحسان ، ومواعظه تشبه كلام الحسن .

أخذ عن القاضي ، ومن أحسن مواعظه ، ما تمثل به لأحمد بن علي بن مخلد ، وقد نهاه أن يضيع عمره ، فأنشد

ضاعَ عمرُ الشبابِ عنّي فأخشى ... أنَّ عُمْرَ المَشِيبِ أيضاً يَضِيعُ

ومنهم : أبو القسم المتروكي ، أحمد بن علي ، جمع بين العلم والقرآن ، والأدب ، والزهد . نزل نيسابور ، فاستدعاه الصاحب إلى حضرته ، فأنشأ يقول : شيئاً عظيماً ، وبويع له ، كما سيأتي في شرحه ، إن شاء الله .

قُلْ لِلَّذي لُقِّبَ بِالصَّاحِبِ ... وَلَسْتَ فيما قُلْتَ بِاللّاعِبِ
تَعْتَقِدُ العَدْلَ وَلا تَرْعَوي ... أُفٍّ لِهذا القَوْلِ مِنْ كاذِبِ
وتَدَّعي أنَّكَ مُسْتَبْصِرٌ ... يا شاهِداً في صورةِ الغايِبِ
عادَيْتَ مِن والَيْتَ إنْ لَمْ أكُنْ ... مِنْكَ وَمِنْ فِعْلِكَ في جانِبِ

ومنهم : أبو محمد الخوارزمي ، أخذ عن القاضي ، وظهر فضله في العلم .

ومنهم : أبو الفتح الأصفهاني ، جمع في آخر عمره بين فضل وعلم ، وكان في عنفوان شبابه ، دنس نفسه ، وتابع الرؤساء ، ثم تاب ، وورد الكتاب من محمود سلطان زمانه ، يحمل المعتزلة إلى حضرته « بغزنة » فحمل من نيسابور ثلاثة

نفر ، هو ، وأبو صادق إمام مسجد الجامع ، وأبو الحسن الصابري ، المعروف « بسبيوية » ، لعلمه بالنحو ، فبعث بهم الى « غزدار » فماتوا هنالك ، وقبورهم بها ، وكانوا يدعون بها الناس .

ومنهم : أبو الحسن الرقا ، والقاضي أبو بشر الجرجاني ، وزيد بن صالح ، وأبو حامد أحمد بن محمد بن اسحق النجار ، قرأ على القاضي أبي نصر بن سهيل ، وأبي محمد الخوارزمي ، وأبي الحسن الأهوازي ، ثم خرج الى الري وقرأ على قاضي القضاة .

ومنهم : أبو بكر الرازي ، وأبو حاتم الرازي ، وأبو بكر الدينوري ، وأبو الفتح الصغار ، وأبو الفتح الدماوندي ، وأبو الحسن الكرماني ، وأبو الفضل الجلودي ، وأبو القسم بن متكا ، وأبو عاصم المروزي ، وأبو نصر من مرو ، وأبو الحسن الخطاب ، وأبو طالب بن أبي شجاع من آمل .

ومنهم : أبو الحسين البصري ، محمد بن علي ، صاحب المعتمد في أصول الفقه ، أخذ عن القاضي ، ودرس ببغداد ، وكان جدلا حاذقا ، وله كتب كثيرة منها : تصفّح الأدلة ، ونقض الشافي في الإمامة ، ونقض المقنع في الغيبية ، وكان للبهاشمة عنه نفرة لأمرين ، أحدهما : أنه دنس نفسه بشيء من الفلسفة وكلام الأوائل ، وثانيهما : ما ورد على المشايخ في نقض أدبهم في كتبه ، وذكر أن ذلك الاستدلال لايصح .

قال الحاكم : وبهذين الأمرين ، لم يبارك في علمه . قلت : وهذا نوع تعصب ، بل قد نفع الله بعلمه أبلغ من غيره ، ألا ترى إلى كتاب المعتمد في أصول الفقه[1] ، فانه أصل لأكثر الكتب التي صنفها المتأخرون في هذا الفن ، واعتمده وكذلك غيره من كتب أصول الدين كالفايق .

ومن تلامذته : الشيخ التحرير محمود بن الملاحمي ، مصنف المعتمد الأكبر ، وقد تابعهما خلق كثير من العلماء المتأخرين ، كالامام يحيى بن حمزة ، وأكثر الإمامية .

والفخر الرازي من المجبرة ، اعتمد على رأيه في اللطيف وغيره .

(١) طبع هذا المخطوط النادر القيم وصدر عن دمشق منذ حوالى عشر سنوات وهو موسوعة فقهية .